الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الموضوع:

إنعكاس تقلبات أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالبة:

- **خروب نورة**

الأستاذة المشرفة:

- **قشاري يسمينة**

رقم التسجيل:	2019
تاريخ الإيداع	

السنة الجامعية:2019/2018

كلمة شكر

لله الفضل من قبل ومن بعد على ما أنعم وسهل وأرشد فله الحمد والشكر كله

الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل الى الأستاذة المشرفة: " قشاري يسمينة "على كل التوجيهات والمعلومات القيمة التي افادتنا بها لاتمام هذا العمل .

الى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
فلا نستطيع أن نقدم شيء أروع ولا أجمل من كلمة شكر واعتراف ودعاء تخرج من صميم قلبنا بكل صدق وإخلاص.
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة
على قبولهم مناقشة هذا العمل.
ونشكر في الأخير كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل الذي تم بعون الله وفضله العظيم

الإهـــــــــــــداء

الى روح أبي الطـــــــــــــــاهرة
إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها أمي العزيزة
إلـــــى إخوتي وأخواتي
إلــى كل زميلات وزملاء العمل بالرقابة المالية طولقـــــة

إلى كل الزملاء الذين جمعتني بهم الدراسة
إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي

الملخـــص:

شهدت أسعار البترول تطورات كبيرة وتقلبات حادة ومفاجئة، الأمر الذي يؤثر على حجم العائدات النفطية وبالتالي على الوضع الاقتصادي للدول المصدرة له. تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى إبراز مدى اثر تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي، المتمثلة في النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)، بالإضافة إلى الوقوف على واقع أسعار البترول والمتغيرات محل الدراسة وتوضيح أثر الصدمة النفطية.

للإحاطة بموضوع الدراسة إتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في سرد وصفي لكل جوانب أسعار البترول ومؤشرات الاقتصاد الكلي محل الدراسة، أما المنهج التحليلي إعتمدنا عليه لتحليل الجداول والمنحنيات الخاصة بمتغيرات الدراسة. بينت نتائج الدراسة وجود علاقـــــة طردية بين أسعار البترول وكل من النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، كما بينت النتائج تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة النفطية.

الكلمات المفتاحية: أسعار البترول، النفقات العامة،الناتج المحلي الإجمالي،الاستثمار الأجنبي المباشر والصدمة النفطية.

Abstract

Oil prices have experienced major changes and sudden fluctuations that affect oil revenues and the economies of the exporting countries. The main aim of this study is to highlight the impact of oil prices fluctuation on certain macroeconomic variables such as government expenditure، gross domestic product and foreign direct investment in Algeria during the period 2010-2017، as well as to clarify certain essential facts concerning the variables under study، and illustrating the impact of the oil prices shock.

In this study، we followed the analytical descriptive approach. We used the descriptive approach to list all the aspects of oil prices and the selected macroeconomic indicators. The analytical approach was used to analyze the tables and curves of the variables under study. The results of the study showed a positive relationship between oil prices and both government expenditure، gross domestic product and foreign direct investment. The results confirm that the Algerian economy has been affected by the current oil crisis.

Keywords: Oil prices، Government expenditure، Gross Domestic Product، foreign direct investment and oil shock

قائمـــــة الجـــــداول والأشكـــــال

قائمـــــة الجـــــداول

رقم الجدول	عنـــوان الجـــــــدول	الصفحة
1-1	تطور أسعـــــــــار البترول الاسمية والحقيقية في السوق الدولية للفترة (2008 – 2014)	9
2-1	تطور أسعـــــــــار البترول الاسمية والحقيقية في السوق الدولية للفترة (2015 – 2017)	10
3-1	إنضمام الدول الأعضاء في منظمة الأوبك (1960 – 2016)	26
4-1	اهـــــــم السياسات التسعيرية المتخذة من طرف منظمـــــــة الأوبك خلال الفترة (2010 – 2017)	32
1 -3	احتياطات البترول في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)	67
2 -3	تطور إنتاج البترول الخام في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2017	69
3 -3	تطور قيمة صادرات البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)	70
4 -3	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)	76
5 -3	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)	78
6 -3	مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)	80
7 -3	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2010- 2017)	83
8 -3	تطور قيمة المشاريع الإستثمارية في الجزائر (2013-2017)	84
9 -3	العلاقة بين أسعار البترول والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)	88
10 -3	العلاقة بين اسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)	90
11 -3	العلاقة بين اسعار البترول و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)	92

قائمـــــة الأشكـــــــــــال

رقم الشكل	عنـــوان الشكـــــــــــل	الصفحة
1-3	الاحتياطات البترولية في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)	68
2-3	تطور انتاج البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)	69
3-3	تطور قيمة صادرات البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)	71
4-3	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)	77
5-3	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)	79
6-3	مساهمـــة كل قطـــاع في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خـــــــلال الفترة (2010 – 2017)	81
7-3	تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال الفترة (2010- 2017)	83
8-3	تطور المشاريع الإستثمارية حسب أهم 10 قطاعات في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)	85
9-3	العلاقة بين أسعار البترول والنفقات العامة في الجزائرخلال الفترة (2010 –2017)	88
10-3	العلاقة بين أسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010 –2017)	90
11-3	العلاقـــة بين أسعار البترول و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)	93

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويـــــــــات	الصفحة
إهـــــــــداء	I
كلمـــــة شكر	II
الملخـــــــص	III
قائمة الجداول و الأشكال	**IV**
فهرس المحتويات	**V**
المقدمـــــة	أ – د
الفصل الأول: الإطار النظري للبترول	
تمهيـــــــد	2
المبحث الأول: ماهية البترول وتطور الأسعار النفطية	3
المطلب الأول: مفهوم البترول،انواعه، مميزاته، خصاصه	3
الفـرع الأول: تعريف البترول	3
الفرع الثاني: انواع البترول	4
الفرع الثالث: مميزات البترول	4
الفرع الرابع: خصائص البترول	5
المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار البترول والصدمات النفطية	6
الفـــرع الأول: تطور اسعار البترول	6
الفـرع الثاني: الصدمات النفطية واسبابها	10
الفرع الثالث: انواع ومحددات اسعار البترول	14
الفرع الرابع: اليات تسعير البترول	18
المبحث الثاني: الأسواق النفطية العالمية والفاعلون فيها	20
المطلب الأول: ماهية الاسواق العالمية للبترول ومراحل تطورها	20
الفرع الأول: مفهوم وانواع اسواق التبرول	20
الفرع الثاني: مراحل تطور اسواق البترول	22
الفرع الثالث: الفاعلون في السوق البترولية	23
المطلب الثاني: منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC النشأة، الاهداف، الخصائص	24
الفرع الأول: نشأة منظمة الأوبك	24
الفرع الثاني:اهداف منظمة الأوبك	26
الفرع الثالث: خصائص منظمة الأوبك	27
الفرع الرابع: السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك	28
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: الجانب النظري لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي	
تمهيد	35
المبحث الأول: ماهية النفقات العامة	36
المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة وتصنيفاتها	36
الفرع الأول: تعريف النفقات العامة	36
الفرع الثاني: تصنيفات النفقات العامة	37
الفرع الثالث: ظوابط وحدود النفقات العامة	40
المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة واسبابها	43
الفرع الأول:الاسباب الظاهرية	43
الفرع الثاني: الاسباب الحقيقية	44
المبحث الثاني: ماهية الناتج المحلي الاجمالي	49
المطلب الأول: مفهوم واهمية الناتج المحلي الاجمالي	49

فهرس المحتويات

الفرع الأول: مفهوم الناتج المحلي الاجمالي	49
الفرع الثاني: اهمية الناتج المحلي الاجمالي	50
المطلب الثاني: انواع وطرق قياس الناتج المحلي الاجمالي	50
الفرع الأول: انواع الناتج المحلي الاجمالي	50
الفرع الثاني: طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي	51
المبحث الثالث: ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر	53
المطلب الأول: مفهوم واشكال الاستثمار الاجنبي المباشر	53
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر	53
الفرع الثاني: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر	54
المطلب الثاني: اهمية واهداف الاستثمار الاجنبي المباشر	55
الفرع الأول:اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر	55
الفرع الثاني: اهداف الاستثمار الاجنبي المباشر	56
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	56
الفرع الأول: المحددات السياسية للاستثمار الاجنبي المباشر	57
الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر	58
الفرع الثالث: المحددات القانونية للاستثمار الاجنبي المباشر	60
المطلب الرابع: التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر على الصعيد العالمي	60
الفرع الأول: التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المتقدمة	60
الفرع الأول: التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية	61
خلاصة الفصل	63
الفصل الثالث:إنعكاس تقلبات اسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي (2017 – 2010)	
تمهيد	65
المبحث الأول: اسعار البترول وواقع بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	66
المطلب الأول: واقع البترول في الجزائر	66
الفـــرع الأول: امكانيات الجزائر البترولية	66
الفرع الثاني: اهمية البترول في الاقتصاد الجزائري	71
الفرع الثالث: السياسة البترولية في الجزائر	72
المطلب الثاني: تحليل واقع النفقات العامة،الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر	73
الفرع الأول: النفقات العامة في الجزائر	74
الفرع الثاني: الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر	78
الفرع الثالث: الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	82

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: تحليل علاقة تقلبات اسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (2010-2017)	86
المطلب الأول: المعطيات وطريقة الدراسة	86
الفرع الأول: التعريف بالمتغيرات المستخدمة	86
الفرع الثاني: طريقة الدراسة	87
المطلب الثاني: علاقة أسعار البترول بالنفقات العامة،الناتج النحلي الاجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2017)	87
الفرع الأول: العلاقة بين اسعار البترول والنفقات العامة في الجزائر	88
الفرع الثاني: العلاقة بين اسعار البترول و الناتج المحلي الاجمالي	90
الفرع الثالث: العلاقة بين اسعار البترول و الإستثمار الأجنبي المباشر	92
الفرع الرابع: اهم التدابير والاجراءات لمواجهة انهيار اسعار البترول	94
خلاصة الفصل	101
الخاتمة	104
قائمة المراجع	108

مقدمـــــــــــــــــــة

مقدمـــة

يعتبر البترول سلعة استرتيجية ومادة حيوية وأساسية للصناعة وهامة للتجارة الدولية حيث انه يؤثر على جميع أوجه النشاط الاقتصادي، إذ يعتبر من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان، فهو يمثل احد اهم مصادر الطاقة الضرورية في العالم، ونظرا للأهمية التي يحتلها البترول في اقتصاديات الدول المصدرة وكذا المستوردة له فـــــان السوق البترولية العالمية دائمة التذبذب، حيث تعرضت أسعاره إلى تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا وهذا نتيجة لتأثرها بالعديد من العوامل كان أهمها العرض والطلب النفطي.

باعتبار البترول عنصرا هاما في الصناعة بالنسبة للدول المصنعة من جهة وعنصر هام في التجارة الخارجية بالنسبة للدول المصدرة له من جهة أخرى، لذلك فان من المرجح أن يكون لتقلبات أسعار البترول تأثيرا على مؤشرات الاقتصاد الكلي بالنسبة للدول المستهلكة والدول المنتجة له. الجزائر بعد تأميم المحروقات بعد سنة 1971 أصبحت إحدى الدول المصدرة له، وتمثل إحدى الدول التي لها دور داخل منظمة الأوبك، فلقد اعتمدت الجزائر منذ فترة السبعينات على مداخيل قطاع المحروقات لما له من أهمية بالغة في بناء وإرساء قواعد التنمية الشاملة، كونه القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، فاعتماد الجزائر على مداخيل البترول جعلها من بين الاقتصاديات الأكثر تأثرا بتقلبات أسعار البترول خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها السوق البترولية تذبذب في الأسعار.

1. إشكالية الدراسة

من خلال ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية العامة للبحث على النحو التالي :

ما هو انعكـــاس تقلبات اسعـــار البترول على بعض مؤشرات الاقتصـــــاد الكلي في الجزائر ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وجب الاستعانة ببعض الأسئلة الفرعية التي تساعدنا في هذه الدراسة والمتمثلة فيما يلي :

- ما واقع النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- مامدى تاثر مؤشرات محل الدراسة بالصدمة النفطية 2014 ؟
- ما طبيعة علاقة أسعـــارالبترول بالنفقـــــــات العامة وحجم الناتج المحلي و الاستثمـــــارالأجنبي المبـــــــــاشر في الجزائـــــــــر؟

- ما هو اثر الصدمة النفطية على طبيعة العلاقة بين اسعار البترول والمؤشرات المختارة ؟

2. الفرضيات:

وللإجابة على هذه الأسئلة ومنها إشكالية البحث نستعين بالفرضيات الآتيـــــــــة:

- النفقـــــات العامة والناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر تغيرت بنسب ضعيفة خلال فترة الدراسة .
- تأثرت المؤشرات محل الدراسة بالصدمة .
- هنـــــــاك علاقـــــــــة طردية بين سعر البترول وكل من المؤشرات التالية (النفقات العامة، و حجم الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر).
- هناك فرق في طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة .

3. أسباب اختيار الموضوع

اختيار الموضوع كان نتيجة لعدة إعتبارات و التي تتمثل فيما يلي :

- ارتباط موضوعنا بتخصص التجارة الدولية .
- اهتمامنا الخاص بالموضوع نظرا لأهميته البالغة في ظل الواقع الإقتصادي .
- أهمية أسعار البترول بالنسبة للدول التي يعتمد اقتصادها على البترول من بينها الجزائر والتي تعتمد على هذا المنتوج.
- محاولة فهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول.
- معرفة مدى تاثر مؤشرات الاقتصاد الكلي بتقلبات اسعار البترول بالاضافة الى توضيح اثر الصدمة النفطية على الاقتصاد الجزائري

معرفـــــــــة السياسات المتبعـــــة من طرف الجزائر لمواجهـــــة تغيرات أسعار البترول ومدى اثـــــــــر هذه التغيـــــــــرات علـــــى الاقتصـــــــــاد الجزائر

4. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على احد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول المصدرة وأيضا الدول المستهلكة للبترول، حيث يتم توضيح وتحليل تغيرات أسعار البترول ومدى تأثيرها عل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تعتبر البترول من أهم مصادر تمويل الاقتصاد الوطني و البديل عن مصادر التمويل الخارجي لاقتصادياتها .

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على أهم الأحداث التي شهدتها السووق البترولية العالمية ومراحل تطور قطاع البترول في الجزائر.

- تحديد مختلف العوامل التي تؤثر على الـ ت ن العالمي للبترول.
- إظهار مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بتغيرات اسعار البترول، وإظهار اهم الأسباب التي أدت إلى انهيار أسعار البترول لسنة 2014.
- تحليل تطورات أسعار البترول للفترة 2010-2017 مع تسليط الضوء على انعكاسات تغير أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- الوقوف على أهم التدابير والإجراءات المتخذة لمواجهة انهيار أسعار البترول من طرف الحكومة خاصة بعد الصدمة الأخيرة 2014

6. حـــدود الدراســـة

- **الحدود الموضوعية :** تتمثل في دراسة العلاقة بين أسعار البترول وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي.

- **الحدود المكانيـــــة** : إخترنا أن تكون دراستنا التحليلية على الجزائر .

- **الحدود الزمنيـــــة** : كانت الحدود الزمانية تمتد من الفترة 2010 إلى 2017 و كان إختيارنا لهذه الفترة بسبب تعرض أسعار البترول إلى التذبذب خلال هذه الفترة بالإضافة إلى الأزمة النفطية 2014 .

7. المنهج المتبع

للإجابة على الإشكالية الرئيسية، و ما يتبعها من تساؤلات فرعية، التي يطرحها موضوع البحث، و اختبار مدى صحة الفرضيات تمّ الاعتماد على كلٍّ من المنهج التاريخي و المنهج الوصفي و المنهج التحليلي بما يتماشى مع طبيعة الموضوع، فالمنهج التاريخي يهدف إلى إعادة سرد الوقائع الماضية وربطها بالحاضر وذلك من خلال تتبع الوقائع التي شهدتها سوق البترول العالمية وأسعار البترول ومراحل تطور هذا القطاع في الجزائر. اما المنهج الوصفي الذي يقوم باستيعاب الجانب النظري للمتغيرات محل الدراسة، اما المنهج التحليلي قمنا بجمع البيانات وتحليلها بشكل من التفصيل والذي يعتبر الأنسب في تحليل العلاقة بين تغيرات أسعار البترول وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر .

8. الدراسات السابقة

- **دراسة للباحثة: مشدن وهيبة** بعنوان **''اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973- 2003)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مالية ونقود،جامعة الجزائر، وقد تطرقت الباحثة إلى مختلف المتغيرات المؤثرة في السوق البترولية وحرب الأسعار بين الدول المصدرة والدول المستوردة بالإضافة الى تحديات ومستقبل البترول العربي في ظل معطيات الاقتصاد العالمي .

- **دراسة للباحث: قويدري قوشيح بوجمعة** بعنوان:**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر(2008- 2009)** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع مالية ونقود حيث تناول في الدراسة الأبعاد الفنية والاقتصادية للصناعة البترولية بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها الجزائر في السوق البترولية العالمية، وتطرق كذلك الى التطورات التي حدثت في أسعار البترول والعوامل المحددة لها من خلال استعراض أهم الفاعلين في السوق البترولية والحوار القائم بين الدول المنتجة والمصدرة من جهة، والدول الصناعية من جهة أخرى، ثم تخصص بعد ذلك في معرفة اثر تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة للدولة، بحيث تبين الأثر بالاعتماد على الطريقة القياسية من اجل قياس الأثر بصفة دقيقة، بالإضافة إلى دراسة الاستعمالات المالية الناتجة عن ارتفاع غير المسبوق في أسعار البترول في الآونة الأخيرة .

- **دراسة للباحـــــــــث: ميهوب مسعود** بعنوان:**''دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (1986- 2010)**، وبين انعكاس تلك التطورات على كل من الناتج الداخلي الإجمالي، الواردات، الإحتياطيات والنفقات العامة في الجزائر، وقد ثَبت من خلال التحليل الإقتصادي والقياسي وجود علاقة قوية بين تقلبات أسعار البترول وتلك المتغيرات، مما يبين ارتباطا كبيرا للإقتصاد الجزائري

بتلك التقلبات السعرية ويجعله رهينة لسلوك تلك الأسعار في السوق النفطية العالمية، وهو ما دفع إلى إبراز الإمكانيات التي تحوزها الجزائر لتخفيف تبعيتها لقطاع المحروقات.

الجديد في دراستنا هو تركيزنا على مؤشرات مهمة في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تغطية الدراسة لفترة حديثة والتي تخللها حدث مهم والمتمثل في الصدمة النفطية سنة 2014 حيث كانت الغاية معرفة اثر هذه الصدمة على مؤشرات الاقتصاد الجزائري إضافة إلى التطرق إلى الإجراءات المتخذة للتصدي للصدمة . دراستنا هذه إضافة واثراء للدراسات السابقة في هذا المجال .

9- هيكل و تقسيمات الدراسة

لغرض الإجابة على الإشكالية والتحقق من صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول و هي على النحو التالي :

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطـــــــــــار المفاهيمي للبترول، تم توضيح ماهية البترول الذي تضمن مفهومه وخصائصه ومميزاته، التطور التاريخي لأسعار البترول، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم الصدمات البترولية، و الأسواق البترولية وظروف تطورها وأنظمة التسعير فيها .

وفي الفصل الثاني والمتمثل في الإطار النظري لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، وفيه تناولنا ماهية النفقات العامة و ضوابطه وحدود الإنفاق العام، بالإ ج الحجم الناتج المحلي الخام، والاستثمار الأجنبي المباشر.

و أخيرا و بالنسبة للفصل الثالث الذي هو دراسة لانعكاس تقلبات أسعار البترول عل كل من النفقات العامة والناتج المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، في الفترة من(2010 - 2017) قمنا بتحليل وتوضيح طبيعة العلاقة بين أسعار البترول والمؤشرات محل الدراسة مع التركيز على الصدمة الأخيرة للبترول سنة 2014 .

الفصـــــــــــل الأول
الإطار النظري للبترول

تمهيد

يعد البترول من أهم مصادر الطاقة في العالم، ويشكل سلعة إستراتيجية دولية تتمتع بقيمة اقتصادية عالية، حيث تأتي أهميته من وفرته النسبية وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه، ولقد كان البترول في الواقع الأمر العنصر الأساسي الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولكن في نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتمييز والحروب، ومازال المحرك لآليات السياسة والاقتصاد .

ويبدو أن إشكالية تحديد أسعار البترول الخام تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، فضلا عن وجود قوى محركة أخرى لها تأثيرها في الأسعار، كما تخضع السوق العالمية البترولية إلى مجموعة من التطورات المهمة التي قادت إلى حدوث اختلاف كبير بين العرض والطلب، حيث أن السوق البترولية ذات طبيعة خاصة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية التي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على البترول في السوق .

المبحث الأول : ماهية البترول وتطور الاسعار النفطية

بالرغم مما تشهده موارد الطاقة البديلة من تطورات،إلا أن البترول لا يزال عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه معظم اقتصاديات الدول المتقدمة خاصة في قطاع النقل، وكذلك النمو الذي تشهده الدول الناشئة، فقام من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والأساسي للطاقة .

المطلب الأول : مفهوم البترول، انواعه، مميزاته، خصاصه

يعتبر البترول من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان وباعتباره مادة حيوية وأساسية للاقتصاد العالمي والمصدر الأول والأساسي للتنمية الاقتصادية، سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف البترول وأنواعه، وكذلك إلى معرفة مميزاته و خصائصه .

الفرع الأول : تعريف البترول

كلمة البترول هي بالأصل كلمة لاتينية **petroleum** وتعني **petr** صخر، زيت **oleum**، أي بمعنى زيت الصخر.[1]

يعتبر البترول مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصريين فقط هما الهيدروجين الكربون وهو بنفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها.[2]

كما يعرف البترول على انه "عبارة عن مخاليط معقدة وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية و ذات تركيبات جزئية متنوعة و خواص طبيعية كيميائية مختلفة، و يحتوي البترول الخام على بعض الشوائب وخاصة الكبريت و الأكسوجين و النتروجين و الماء و الأملاح المعدنية، كما يحتوي كذلك على بعض المعادن وخاصة الفاناديوم و الحديد و الصوديوم.[3]

يتكون البترول من خليط من المركبات الهيدروكربونية، التي تكونت من بقايا مواد حيوانية ونباتية ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة في بحار ومسطحات مائية تتسم بضحولتها ودفء مياهها، وقد ظهرت هذه المواد تحت طبقات من الرمال، كما تعرضت لضغط شديد ولدرجة حرارة مرتفعة حيث لعبت حركات القشرة الأرضية دورا في ذلك مما ساعد على نشاط البكتيريا التي أزالت الأوكسجين والآزوت من هذه المواد، كما عملت على ارتفاع نسبة البروتينات و الكربوهيدرات بها مما أدى في النهاية إلى تحول هذه المواد إلى بترول[4].

الفرع الثاني: أنواع البترول

البترول الخام المتواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم، فهو على أنواع متعددة، تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيميائية أو بالكثافة أو اللزوجة،أو بحسب احتوائه على مادة الكبريت، وله عدة مميزات تجعله يختلف عن باقي السلع. بالاعتماد على مقياس درجة الكثافة النوعية، و للبترول ثلاثة أنواع هي :

1. **البترول الخفيف** : وهو أجود أنواع البترول وتكون درجة كثافة النوعية عالية، تبدأ من الدرجة **35** فما فوق، مثل البترول الخام الجزائري والليبي والقطري.
2. **البترول الثقيل** : درجة كثافته النوعية 28 درجة فما دون ذلك وتكاليفه مرتفعة والمستخرجات منه ثقيلة (المازوت، الإسفلت) مثل البترول الخام المصري والسوري.
3. **البترول المتوسط** : تكون درجة كثافته النوعية بين 28 و35 درجة، والمشتقة المستخرجة منه مثل البترول الخام السعودي والكويتي.

الفرع الثالث : مميزات البترول

---

[1] محمد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 8 .

[2] إبراهيم طه عبد الوهاب، **محاسبة البترول**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 22.

[3] مندور احمد، رمضان احمد، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، مدرسة الاقتصاد، الدار الجامعية، 1990، ص 151.

[4] محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص 8.

تتميز سلعة البترول عن غيرها من السلع الأخرى بمميزات خاصة أكسبتها أهمية بالغة في تعظيم منفعتها وزيادة قدرتها التنافسية مع السلع البديلة لها، وهذه المميزات مرتبطة بطبيعة البترول أو بكيفية استغلالها ومن أبرز هذه المميزات:

1. الميـــــزة التكنولوجية الفنيـــة: هي ما يتعلق بمستوى تكنولوجيا أساليب ومعدات استغـــــلال الثروة البترولية فكل تقدم في تكنولوجيا استغلال البترول، يعزز مكانته وأهميته من خلال التخفيض من تكاليف الإنتـــــاج، وما ينجر عن ذلك من انخفاض في الأسعـــار لاحقـــــــــا، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول النامية، المنتجـــــة لهذه المـادة الحيوية تفتقر إلى هذه الخبرات الفنية والتكنولوجية مما يزيد من تكلفة إنتاجها لهذه السلعة.[1]

2. الميـــــزة الانتاجيـــة : يتميز البترول بارتفاع إنتاجيته عموما، وهذا راجع لأن النشاط الصناعي البترولي يتم بأساليب إنتاج واستغلال متطورة فنيا و تكنولوجيا، وتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة.[2]

3. ميـــــزة مرونته الحركيـــة الإنتاجيـــــة : يقصد به سهولة نقل السلعة البترولية من مراكز الإنتاج إلى مناطـــق الاستعمال والاستهلاك في أي نقطة من العالم، وقد ساعد على ذلك الطبيعة السائلة للبترول والقدرة على تخزينه لفترات طويلة دون أن يطرأ عليها أي تغيير.[3]

4. ميزة الاستعمال الواسع : تتعدد وتتنوع استعمالات البترول وتشمل مختلف المجالات والنشاطـــات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة، ومما يجعل من هذه المادة موردا حيويا للاقتصاد العالمي وللحضارة الإنسانيـــــــة هو أن المشتقات البترولية على اختلاف أنواعها واسعة الاستعمال وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة .

الفرع الرابع : خصائص البترول

من بين الخصائص التي يؤخذ بها لمعرفة نوعية البترول نجد مايلي :

1. درجـة الكثافـــة النوعية : تعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على جودة البترول الخـــــــــــام، و تقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي وتعني نسبة وزن البترول إلى وزن حجم ممـــــاثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارتها فكلما كانت كثافة البترول منخفضة كانت درجة كثافته النوعية عالية وجودته أكبر.

2. نسبة الكبريت في البترول الخـــام : تزداد جودة البترول كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لان النسب المرتفعة من الكبريت في البترول الخـــــــــام تؤدي إلى تكاليف إضافية للحصول المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هذا الأساس يصنف البترول إلى البترول الحلو (نسبة الكبريت فيه قليلة) والبترول المر(نسبة الكبريت فيه كبيرة).

3. نقطـــــــة الانسكـــــــاب : وهو مصطلح يقصد به درجة انسياب المادة البترولية كمادة سائلـــــــة، أي مدى لزوجة البترول وترتبط بنسبة المادة الشمعية في تركيبه، فكلما ارتفعت نسبة الشمع ازدادت لزوجـــة البترول ولزم تسخينه مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه ويزيد ذلك من تكاليف الإنتاج ويقلل من الجودة.[4]

4. نسبة الشوائب الأخرى (الماء والملح) : كلما ازدادت نسبة الشوائب في البترول الخام كلما ازدادت تكاليف إنتاجه وانخفضت جودته[5].

---

[1] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 86 .

[2] محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص 7.

[3] حمادي نعيمة، **تقلبات اسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال 1986-2008**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص 5.

[4] نفس المرجع، ص5

[5] Mohamed Elhocine BENISSAP, **éléments pétrolière, les hydrocarbures, présent et future, Economica**, Paris,

المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار البترول والصدمات النفطية

منذ اكتشـــــاف البترول خضعت أسعاره إلى تقلبات حادة حتى يومنا هذا، كان ذلك نتيجـــة لمجموعـــة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل او بأخر في تغير الأسعار وتقلبها، إما متأثرة بظروف السوق او مأثرة في دور البترول في الاستهلاك العالمي .

الفرع الأول : تطور أسعار البترول

إن تطور أسعـــار البترول لم يخضع لوتيرة ثابتة، و إنما كان يتم وفقـــا لمصالح الشركات الاحتكاريـــة في السوق البترولـــية خلال تاريخها البالغ حوالي قرنا ونصف من الزمن، لم تكـــن سوقـــا حرة سوى في فترتين فقط وهما قصيرتين نسبيـــا، فالفترة الأولى امتدت من سنـــة 1859، تاريـــخ أول استغـــلال للبترول بالولايات المتحدة الأمريكية إلى سنة 1863 تاريخ إنشاء **J Rockeffeller للشركةStandard Oil**، أما الفترة الثانيـــة تمتد من عام 1986 تاريخ الصدمة البترولية المعاكسة إلى يومنا هذا، أما خـــلال الجزء الباقي فكانت الســـوق البتروليـــة سوقا احتكارية، لكن التحليل النظري العميق يصل إلى صعوبـــة التطبيق المباشر لنظريات المنافســـة التامة أو الاحتكار التام، أو احتكـــار القلـــة،أو غيرها من الحالات الخاصة للسوق، فيمكن القول أن السوق البترولي يمكنها أن تتميز بجميع الحالات في فترة زمنية قصيرة، أو حتى فترات زمنية اقصر.

يمكن تتبع التطور التاريخي لأسعار البترول بتقسيمها إلى عدة فترات:

1. الفترة الأولى 1863 – 1973

خـــلال الفترة الممتدة من سنـــة 1863 إلى سنة 1914 كانت شركـــات التكرير تحدد أسعار البترول إداريا ، حيث سجلت أعلى مستوياتهـــا سنـــة 1864 حيث وصل سعر البرميل إلى8.06 دولار وإذا عولـــج هذا السعر بمعامل التضخم بالنسبة لأسعـــار سنة 2010 كمستوى للقيـــاس(باستعمـــال مؤشر البنك الدولي للتضخم العالمي)، فانه يصـــل إلى سعر 92. 111 دولار للبرمـــيل (دولار سنـــة 2010)، وهو من أعلى المستويات في تاريخ البترول بسبب الاحتكار القوي لشركـــة **Standard Oil** في ذلك الوقت، ويمكن تطبيق نظرية **"المؤسسة القائدة للسعر"** بسهولة في مثل هذه الحالة.

بعـــد هذا التـــاريخ، و مع ظهور وتشكل شركات البترولية عالمية أخرى على الساحـــة وتفكك الاحتكار السابق بدأ سعر البترول في الانخفاض إلى غايـــة نهاية الحرب العالمية الأولى أين شهدت الأسعـــار عمليات صعود وهبوط شديدة بعدها اعتمدت الشركات البترولية العالمية الكبرى سنة 1928 سعـــر بترول خليج المكسيك كسعر مرجعي في السوق العالمية، وكآلية تربط أسعار البترول بحجـــم إنتاجـــه، حيث لم تسمح هذه الآليـــة لأسعار البترول بالوصول إلى مستوى 2 دولار للبرميل إلا نادرا، و بالاعتماد على سعر سنة 2010 كمستوى للقياس فإنها لم تتجاوز في أحسن الأحوال سعر 18 دولار للبرميل طيلـــة عدة عقود من الزمن، بل إن السعر الحقيقي للبترول شهد انخفـــاضا متواصلا من 15.68 دولار للبرميل سنـــة 1958 إلى 10.10 دولار للبرميل سنة 1970 .

وعلى مدار هذه الفتـــرة المتميزة بهيمنة عدد قليل من شركـــات البترول على الإنتاج العالمي، يمكـــن استنتـــاج أن العائد الضريبي الذي كانت تحصل عليـــه الدول المضيفـــة لا يرقى إلى مستوى المفهوم النظري للاقتصادي **Hotelling** حول ريع الندرة، أي أن أسعـــار البترول كانت تقريبا مستقلـــة عن قضيـــة الندرة.[1]

1981, p 37

[1] عبد المالك مباني، **الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014، ص، 55

2. الفترة الثانية 1973- 2008

في سنة 1973 أخذت منظمة الأوبك مبادرة تحديد سعر البترول، ودخلت حينها السوق البترولية في ما يعرف بمرحلة الصدمات البترولية، ودخولها حرب الأسعار، والتي سجلت أعلى مستوياتها خلال الصدمة البترولية الثانية، إذ وصلت إلى 83. 36 دولار للبرميل (أي ما يعادل 46. 97 دولار سنة 2010) وبتعرضها إلى صدمة نفطية معاكسة في 1986 نزلت الأسعار خلالها إلى مستوى 14.43 دولار للبرميل.

بعد تاريخ 1986، بدا النظام البترولي العالمي يشهد تكوينا لتحكيم آليات السوق، إذ أن نوعا من العقلانية في أداء أسواق البترول صار أمرا واقعا، بحيث أصبحت منظمة الأوبك تستجيب لحاجيات النمو الاقتصادي العالمي بكيفية ايجابية سواء من حيث المستوى المعقول للأسعار الذي تدافع عنه، او من حيث إمداده بالكميات الكافية من البترول، غير أن ثمة أخطاء وقعت فيها المنظمة في هذا المجال، إذ انخفضت أسعار البترول الى اقل من 13 دولار للبرميل سنة 1998 نتيجة القرار الخاطئ بزيادة حصص دول الأوبك في مواجهة الكساد الاقتصادي في أسيا، وعن مبادرة كبيرة في تقديرات العرض من قبل وكالة الطاقة الدولية سنة 1997 .

وقد استمرت حركة ارتفاع أسعار البترول التي انطلقت مع بداية الألفية الجديدة وحتى عام 2007، أما تراجع الأسعار تحت حاجز 60 دولار للبرميل المسجل في بداية هذه السنة، والذي ترك للحظة الاعتقاد أن التسعير قد بلغ التوازن، فلم يفض في الواقع إلا إلى تراجع ظرفي، فاعتدال المناخ الشتوي وانخفاض الطلب على زيت التدفئة كانت قد سمحت بسكون مؤقت، والذي كان قد ترجم بانخفاض الأسعار في سوق عالية التوتر خلال 12 شهرا تجاوزت أسعار البترول الحواجز التنافسية الواحدة تلو الأخرى، إلى أن فاقت بداية شهر جانفي 2008 سقف 100 دولار للبرميل، وهي المرة الأولى التي يتشكل فيها السعر الاسمي للبترول في تاريخه من ثلاثة أرقام، وقد أشار بعض الملاحظين والمحللين من خبراء الصندوق النقد الدولي وغيره، إلى أن تراجع سعر الدولار قد أسهم أيضا في نتيجة ارتفاع أسعار البترول، والذي أدى إلى تضخيم هذه الطفرة مقاسة بالدولار الأمريكي، فبينما ارتفع متوسط أسعار البترول الفورية بنسبة 51 بالمائة على أساس الدولار، اقتصر الارتفاع على 37 بالمائة على أساس اليورو.[1]

3. الفترة الثالثة 2008 – 2014

مع مواصلة ارتفاع أسعار البترول منذ بداية الألفية الجديدة إلى غاية 2008، والتي تجاوزت 100 دولار للبرميل، كان يطرح خلال تلك الفترة تساؤل حول أسباب عدم حدوث أي صدمة، فطفرة أسعار البترول كانت اكبر من نظيراتها في فترة السبعينات، لكنها لم تؤد إلى حدوث تضخم أو ركود اقتصادي، لكن ظهور الأزمة المالية مع انهيار بنك **"ليمان براذرز"** في سبتمبر 2008، كان نقطة انطلاق لاختلال النظام المالي والمصرفي العالمي.

إن انخفاض أسعار البترول من مستوى الذروة الذي بلغته إلى مستوى منخفض نزل إلى ما دون 40 دولار للبرميل في بداية سنة 2009، لم يكن أمرا مستغربا لكن يمكن تفسير عدم اتخاذ لذلك الانخفاض حجما اكبر بسبب رد فعل منظمة الأوبك من جهة، ومن جهة أخرى بسبب أن توقعات السوق لأسعار البترول المستقبلية، التي تعكس توقعات الاتجاهات طويلة الأجل في

[1] بوعوينة مولود، هاشم جمال، **العلاقة بين اسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد رقم 3 العدد 05 - 2017 ، جامعة الجزائر 3، ص 123.

السوق البترولية لم تنخفض دون 60 دولار للبرميل.[1] ولقد شكلت توقعات المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية بداية من سنة 2010 مؤشرا جيدا ترجم حالة التوافق الواسع حول الكساد و أفاق الانتعاش.

الجدول رقم (1 -1) : تطور أسعار البترول الاسمية والحقيقية في السوق الدولية خلال الفترة (2008 - 2014)

دولار / للبرميل

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي	السعر الحقيقي
2008	94.4	116.5	81.0
2009	61.0	117.4	52.0
2010	77.4	118.4	65.4
2011	107.5	120.0	89.6
2012	109.5	121.5	90.1
2013	105.9	123.0	86.1
2014	96.2	124.7	77.1

*الرقم القياسي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.

المصدر: منظمة الاوبك، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون 2017، ص 63 .

يبين الجدول أعلاه تطور أسعار البترول الخام الاسمية والحقيقية في السوق الدولية للفترة الممتدة (2008 - 2014) والملاحظ أن السعر الاسمي للبترول لعام 2009 كان 61.0 دولار للبرميل وارتفع الى 107.5 في عام 2011، ثم انخفض إلى 105.9 دولار للبرميل في عام 2013 ثم انخفض في عام 2014 الى 96.2 دولار للبرميل.

4. الفترة الرابعة 2014 – 2017

في سنة 2015 ازداد عرض البترول الخام في اليوم من خارج دول منظمة اوبك بمقدار1.32 مليون برميل ومن دولها 1.077 مليون برميل في اليوم، مقابل فائض العرض 1 مليون برميل في اليوم في سنة 2014 وهكذا تعمقت الأزمة التي بدأت سنة 2014، ويقدر عرض البترول لبترول الخام لسنة 2016 من خارج أوبك بأقل مما كانت عليه سنة 2015 بمقدار700 ألف برميل في اليوم، ونتيجة لزيادة الطلب العالمي وتقلص العرض من خارج دول الأوبك يرتفع المقدار التوازني للبترول الخام من دول أوبك إلى 31،6 مليون برميل يوميا سنة 2016 بعد أن كان 29،8 مليون برميل تقريبا في اليوم سنة 2015، لكن إنتاج دول أوبك في سنة 2016 ارتفع إلى 32.335 مليون برميل يوميا بزيادة مقدارها حوالي 131 ألف برميل يوميا عن عام 2015 لذا فان تجميد الإنتاج في عام 2016 يبقى فائضا في العرض بمتوسط يومي يقدر 735 ألف برميل، وهو أدنى بفارق كبير من فائض سنة 2015[2] وفي سنة 2017 وصل سعر سلة خامات أوبك الى52،2 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى له منذ سنة 2014.[3]

الجدول رقم (01 -02): تطور أسعار البترول الاسمية والحقيقية في السوق الدولية للفترة (2015 - 2017)

دولار / للبرميل

[1] بوعوينة مولود، د هاشم جمال، مرجع سابق، ص 124.

[2] زاوي عبير،امين مخفي، **اثر انهيار اسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر،خلال 2010- 2016** مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 8 العدد 15 مكرر، ديسمبر 2018، ص،ص159-160 .

[3] منظمة الاوبك، **تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون** 2017، ص 31

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي	السعر الحقيقي
2015	49.5	126.3	39.2
2016	40.7	127.5	31.9
2017	52.2	129.3	40.6

*الرقم القياسي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.

المصدر : منظمة الاوبك، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون 2017، ص 63 .

الفرع الثاني : الصدمات النفطية وأسبابها

اجمع المحللون على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون ليست كافية لتبريرالاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للصدمات البترولية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور بارز في التأثير على أسعار البترول.

فمنذ بدية السبعينات شهد سعر البترول في السوق البترولية العالمية تاثرا الى غاية سنة 2014، حيث تعرض الى مجموعة من الصدمات البترولية والتي كانت موزعة حسب السنوات التالية 1973، 1979 1986 1998، 2004، 2014 و هي كالتالي:[1]

1. الصدمة النفطية سنة 1973

يطلق على هذه الصدمة اسم صدمة تصحيح الأسعارالبترولية وتقييم البرميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت منظمة الأوبك زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 الى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار البترولية بنسبة 40 %.

2. الصدمة النفطية سنة 1979

ارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة، مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية .

3. الصدمة النفطية سنة 1986

في بداية سنة 1986 انخفض سعر البترول بشدة خلال الأشهر الأولى إذ وصل سعر برميل البترول الخام إلى 13 دولار للبرميل، ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للبترول خصوصا أعضاء منظمة الأوبك نتيجة للحملة العادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات البترول الكبرى.[2]

4. الصدمة النفطية سنة 1998

في سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض البترولي فعد ارتفعت الإمدادات البترولية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي، إلى 27.5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات البترولية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق البترول فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل، كما أثرت أزمة البترول سنة 1998على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول

[1] نور الدين هرمز، **تغيرات اسعار النفط وعوائدة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (29)، العدد (1)، دمشق، 2007، ص، 87 .

[2] ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لإنعكاسات تقلبات اسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري** للفترة الممتدة بين(1986- 2010) مذكرة الماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012 ص 33 .

المنتجة للبترول بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4 % سنة 1997 الى 1.8 % سنة 1998.[1]

5. الصدمة النفطية سنـــــــــة 2004

تميزت سنـــــــــة 2004 بارتفاع متواصل لأسعار البترول لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسميـــــــــــة للبترول من قبل، اذ وصل المعدل السنوي لسعر الأوبك إلى 36 دولار للبرميـــل (وهو أعلى معدل سنوي لسلـــــــة أوبك منذ بدء العمل بنظـــــــام السلـة في سنـــــــة 1987)[2]، وهنـــــــا حاولت منظمة الأوبك السيطرة على الارتفاع الكبير لأسعـــــــار البترول بخفض الإنتـــــــــاج[3].

6. الصدمة النفطية سنة 2014

عرفت أسواق البترول العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014، بعد أن وصلت الأسعـــــــــار إلى مستويات منخفضة لم تسجلهـــــا منذ خمس سنوات فاشتدت المخاوف من صدمة يرجعها الخبراء الى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية[4]، إضافة إلى تراجع حصـــــة منظمة الأوبك، و ظهور منتجات بديلـــــــــــة للبترول، و كذلك ظهور منتجين جدد، وقد زاد من حدت الانحدار إعلان منظمة الأوبك الإبقاء على سقف إنتاجها عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، مما تسبب في تراجع الأسعـــــار بأكثر من 50% في ديسمبر 2014، فانتقل سعر خام برنت من 112 دولار أمريكي في جوان 2014 إلى نحو 50 دولار في جانفي 2015، ويرجع سبب الصدمة النفطية الأخيرة إلى عدت أسباب يمكن ذكرها فيما يلي:[5]

- **ارتفـــــاع إنتـــــاج الولايات المتحدة الأمريكيـة** : ارتفع الإنتـــــــاج الأمريكي بمقدار الضعف خلال السنوات الست الأخيرة، في الوقت التي كانت فيـــه السعودية ونيجيريا والجزائر تتنـــــافس على أسواق الولايات المتحـــدة الأمريكية، تحول التنافس إلى الأسواق الأسيوية واضطر المنتجون لخفض الأسعـــــار في وقت ازداد فيـــه إنتاج كندا، العراق، وروسيا.

- انخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم:

يؤدي ذلك الى انخفاض الطلب على البترول نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة له وعلى رأسها منطقـــة اليورو، وفقا لأخر تقرير في أوربا تراجـــــع النمو الى مستويات متدنية، حيث حققت منطقـــة اليورو معدل نمو يقدر ب 0،2 % فقط في الربع الثالث من سنـــــة 2016 مقارنة بمعدل نمو 0،1

---

[1] موري سمية، **اثر تقلبات اسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزا**ئر, اطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة بلقايد تلمسان 2015 ص ص، 20، 21.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **ثورة اسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ص 29 .

[3] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2013 ، ص 118.

[4] مريم شطيبي محمود، **إنعكاسات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة قسنطينة، 14 ماي 2015، ص 5 .

[5] زاوي عبير،امين مخفي، مرجع سابق،ص 159

% في الربع الثاني من نفس السنـــــــــة، ولم يقتصر التراجع في النمو على الدول الصناعية المتقدمة وإنما امتد أيضا إلى أهم الاقتصاديات الناشئة في العالم، فقد تراجع معدل النمو في الصين إلى 7،3 % في الربع الثالث من سنة 2015 مقارنة ب 7،5 % في الربع الثاني من نفس السنة .

- سياســـــــات الأوبك

رفضت منظمة الأوبك خفض إنتاجها والتدخل لاعـــــادت توازن السوق الذي يعاني من التخمة فقد انخفض سعر بترول سلـــــــة الأوبك إلى 50 % منذ أن رفضت في اجتمـــــــاع فيينا أواخر 2014 خفض إنتاجها، وطالما لعبت السعودية دور (المنتج المرن) الذي يستطيع زيادة أو خفض الإنتاج، لكن هذه الأخيرة و دول أخرى تتمسك حاليا بالدفاع عن حصتها في السوق[1].

- ارتفاع قيمة الدولار

شهد العالم في الفترة الأخيرة ارتفاع معدل صرف الدولار الأمريكي بالعملات المختلفـــــة في العالم، وبما أن السلع التجاريـــــــة في العالم مثل البترول يسعر بالدولار، فان سعره السوقي يتأثر أيضا بقيمـة الدولار، ومع ارتفاع قيمة الدولار يصبح البترول منتج مرتفع التكلفة بالنسبة للدول الأخرى خارج الولايات المتحدة وهو ما يقلل الطلب العالمي عليه، وبالتالي تتزايد الضغوط على سعره نحو التراجع.[2]

- تزايد إنتاج الغاز الصخري

عرف إنتاج الغاز الصخري في أمريكا الشمالية قفزة نوعية مذهلـــــة، حيث عرف نموا كبيرا مع استحداث تقنية الكسر الهيدروليكي لاستخراج البترول والغاز من بين صخور الشيست من أعمـــــاق الأرض، وهذا التوجه الأمريكي كان من أسباب انخفاض الأسعار عام 2014.[3]

الفرع الثالث : أنواع ومحددات أسعار البترول

أولا - أنواع أسعار البترول

يمكن التمييز بين أنواع سعر البترول كمصطلح سعري نفطي كما يلي:[4]

1- السعر المعلـــــن

ويقصد به سعر البترول الذي تم إعلانه رسميا من قبل الشركات البترولية في الأسواق البترولية ـــــــة فقد ظهر لأول مرة في سنة 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركـــــــــة **للشركةStandard Oil** التي كانت تحتكر شراء البترول من منتجيـــــــــه المتعددين في السوق الأمريكية التي تحولت إلى سوق يتنافس فيها عدد قليل من المشترين سنة 1911.

2- السعر المتحقق

هو عبارة عن السعر المحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعـــــة، يوافق عليها الطرفـــــان البائع والمشتري، كحسم من السعر المعلن او تسهيلات في شروط الدفع، وبالتالي فهو عبارة عن السعر المعلـــــن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري، وقد ظهر منذ فترة أواخر الخمسينات بحيث عملت به الشركـــــــــات البترولية الأجنبية المستقلة ثم الشركـــــــــات الوطنية سواء في منظمة الأوبك او الدول الأجنبية الأخرى .

3- السعر الفوري (الآني)

---

[1] سمير سعيفان، **تداعيات هبوط اسعار النفط على البلدان المصدرة**،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة،قطر، 2015،ص2 .

[2] ادريس أميرة ، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان 2016، الجزائر،ص، 167.

[3] الحساوي حمد، **مخاطر تراجع سعر النفط**،مجلة المصارف، العدد 135، فيفري 2015 ص ص 7- 9.

[4] قويدري قوشيح بوجمعة، **إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر،2008 2009** مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر 2009، ص 62

هو سعر الوحدة المتبادلة أنيا أو فوريا، فهو مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة فورية.[1]

4- سعر الكلفة الضريبية

هو الذي يكون معادل لكلفة إنتاج البترول الخـــــــام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح، إذن فهو يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركـــات لحصولها على برميل البترول الخـــــــام، وهو في نفس الوقت يمثل الأســـــــاس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق، فالبيع بأقـــــــــل منه يعني البيع بالخسارة .

5- سعر الإشارة أو المعدل : ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينات، وهو عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقـــــــــل عن السعر المعلن ويزيد عن السعـــر المتحقق، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعـــــــــر المتحقق، فهو بذلك يمثل سعر الإشارة النقطة الوسطى بين السعرين (المعلن والمحقق).

كما يعرف سعر الإشارة متوسط سلة من البترول المتقارب في درجات الكثافة او التباعد في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرا او إشارة لتسعير مجموعة من البترول حسب قرب او بعد درجة كثافة البترول من بترول الإشارة .

6- السعر المستقبلي: هو السعر الذي يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من البترول تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك.[2]

7- السعر الاسمي: ويعني القيمة النقدية لبرميل البترول الخام معبرا عنه بالدولار فنقول مثلا أن سعر الأوبك يساوي 80 دولار للبرميل .

8- السعر الحقيقي: وهو يمثل إما القيمة الحقيقية للسعر الاسمي مخصومة بمعدلات التضخم او كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من الخارج بالسعر الاسمي للبرميل .

بالإضافة إلى أنواع السعر البترولي المذكورة سابقا هناك أنواع أخرى شائعة وهي كالآتي :

9- سعر التحويل :هو سعر تبادل البترول الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تابعة للشركة الأم، أو انتقال البترول من نشاط ضمن نفس الشركة، كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار نفس الشركة في مثل هذه الحالة يتفق على سعر صوري أو حسابي يراعي في تقديره محاولة جعل الضرائب على أرباحها البترولية لدى الدولة المسجلة فيها حد أدنى[3] .

10- سعر السوق: يمثل السعر الفعلي الذي يباع به البترول في السوق الحرة، وهذا السعر يتحقق بالنسبة للكميات المباعة من خارج **الكارتل البترولي** أي بين الشركات البترولية، ومن المعروف أن هذه الأسعار كانت تقل عن الأسعار المعلنة بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع، ونظرا لهذا الانخفاض في أسعار السوق فإن الشركات البترولية تستخدمه أساسا في احتساب ما يترتب عليها من ضريبة أو إتاوة[4].

11- سعر البرميل الورقي: وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في السوق الصفقات الآنية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر البترول الخام في بورصات البترول الدولية، وهو عبارة عن عقود البترول الآجلة التي أخذ المستثمرون يبيعونها ويزاودون عليها بين المضاربين، وعملة المضاربة على البترول قد تكون من أحد أهم الأسباب التي تقف وراء ارتفاع أسعار النفط بعيدا عن الأسباب الحقيقية والسياسية.

ثانيا : محددات أسعار البترول

---

[1] زاوي عبير،امين مخفي، مرجع سابق،ص 158 .

[2] نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الطبعة الاولى الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2000 ص 24

[3] سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، دار الكتب الوطنية، ط1، طرابلس، ليبيا، 1999، ص 193

[4] نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع ط1 بيروت، لبنان، 2011، ص 105

يتبين من مما سبق أن البترول يتحدد بعوامل كأي سلعة أخرى، وذلك بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، ويتحدد الطلب على البترول وفق عوامل تتحكم فيه، منها دخل الفرد وسعر السلعة بالإضافة إلى الناتج الوطني والمناخ، أما العرض من البترول يتحدد بعوامل منها مستوى الطاقة الإنتاجية والمستوى التقني للتكنولوجيا إضافة إلى المنتجات البديلة للبترول والأحداث السياسية، كما تتحدد الأسعار في السوق البترولية كما يلي :

1. الطلب العالمي على البترول: ويقصد بها الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على البترول عند سعر معين، وخلال فترة زمنية محددة،بهدف إشباع تلك الحاجات سواء كانت لأغراض استهلاكية أو لإغراض إنتاجية[1]، وتتمثل العوامل التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على البترول فيما يلي[2]:

- متوسط دخل الفرد: يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فكلما ارتفع زاد معه حجم استهلاكه من الطاقة، وهذا يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة، وذلك من خلال مقاربة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية .

- سعر السلعة : يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع السعر إلا أن اثر هذا الأخير عل الطلب يتوقف على عاملين أساسيين هما بدائل الطاقة ومرونة الطلب السعرية،فيلاحظ أن هذين العاملين يكون تأثيرهما اكبر في الفترة الطويلة فقط، بمعنى يصعب إحلال بديل لاستخدام البترول كمصدر للطاقة في الفترة القصيرة .

- هيكل الناتج الوطني : إن الدول الصناعية تستهلك أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة ويرجع ذلك أساسا إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة، خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز عموما بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة والصناعة الاستخراجية .

- المناخ: يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف، كما يتحدد الطلب على البترول إضافة إلى العوامل السابقة بمميزات أخرى أهمها انه طلب مشتق، أي انه مشتق من الطلب على المنتجات البترولية، بالإضافة إلى ما يتميز به من مواصفات سياسية وأمنية ينفرد بها عن معظم السلع المتداولة في التجارة الدولية، الى جانب اشتراكه مع بدائل الطاقة الأخرى في انه طلب بديل لا يمكن دراسته مستقبلا عن دراسة الطلب على المصادر البديلة للطاقة .

2. العرض العالمي من البترول: إن المعنى الاقتصادي لعرض البترول هو عبارة عن الكمية أوالكميات البترولية من نوع واحد او عدة أنواع مختلفة في السوق البترولية بغرض تبادلها بسعر معين وفي زمن معلوم[3] وتتمثل العوامل التي تؤثر في العرض العالمي للبترول فيما يلي:[4]

1. الاحتياطات والطاقة الإنتاجية : تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للبترول، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد ان هناك إمكانية في زيادة الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو حفر أبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

---

[1] براهيم بلقلة، **سياسات الحد من الاثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط** اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر،2015،ص 24 .

[2] داود سعد الله،**الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر** : دراسة على ضوء الازمة المالية العالمية، الجزائر، دار هومه،2013 ص ص24 25.

[3] براهيم بلقلة، مرجع سابق، ص 28.

[4] حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 247.

2. السعر: تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من اي سلعة، فارتفاع سعرالبترول يؤدي إلى الزيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق البترول يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

3. المستوى التكنولوجي والفني لأدوات الإنتاج: سرعة الكشف عن المكامن البترولية راجع إلى المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات بترولية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول .

4. المصادر البديلة للبترول وأسعارها: للمواد البديلة للبترول دور هام في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة، تساهم في التأثير على الطلب البترولي، وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

5. الحروب والأحداث السياسية : يمكن أن تكون هذه الأحداث ناجمة عن حروب أهلية وإضرابات، مما يؤدي إلى تراجع الإمدادات إلى السوق العالمي او ربما توقفها، مما يزيد من احتمالات ارتفاع أسعار البترول .

6. السياسات البترولية للدول المنتجة : اتخذت الدول المنتجة للبترول العديد من السياسات كان لها اثر كبير على العرض العالمي البترولي يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

- **سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973 – 1985)**: تتمثل هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

- **سياسة تغليب السوق (1986 – 1999)**: تتمثل في زيادة العرض البترولي اي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات.

- **سياسة تثبيت الأسعار (ابتداء من سنة 2000):** يتم من خلال ضبط العرض البترولي من قبل دول الأوبك، حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعند ارتفاع الأسعار خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل لليوم.

الفرع الرابع: آليات تسعير البترول

لقد كان التصحيح السعري سنة 1973 م نقطة تحول كبير في تاريخ الصناعة البترولية، إذ قررت الدول المنتجة للبترول أن تخفض نسبة الإنتاج وإقامة حصار بترولي على الدول المعادية لها والمساندة لإسرائيل وهنا تم استخدام البترول كسلاح ضد هذه الدول ولذلك كان التمييز بين قاعدتين هما[2] :

أولا - قاعدة التسعير في نقطة الأساس الوحيدة في خليج المكسيك

تعد الولايات المتحدة من أكبر منتجي ومصدري البترول في العالم لغاية الحرب العالمية الثانية، أدى ذلك الى تأثر أسعار البترول بسياستها ومصالحها، وتحددت أسعار البترول في تلك الفترة بالأسعار المعمول بها في خليج المكسيك نقطة الأساس الوحيدة .وقد تمخض عن هذا النظام عبر اتفاق تم بين ثلاث شركات بترولية كبرى هي **ستاندر اويل نيوجرسي** وشركة **رويال داتش** وشركة **شل**، وقد طبق هذا النظام سنة 1936 بسعر معلن قدره دولار وتسع سنتات لبرميل البترول الخام الأمريكي.

إن نظام نقطة الأساس الأحادية يعني باختصار أن السعر العالمي للبترول الخام في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير يتحدد بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك، على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل من نقطة الأساس إلى مكان التسليم، لذلك أصبح لزاما على المستورد أن يدفع سعر برميل البترول الخام

[1] نفس المرجع، ص 251.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق ص، ص 89-90

المعلن في خليج المكسيك مضافا إليه أجور النقل من هذا الخليج إلى ميناء المستورد، بصرف النظر عن الجهة أو الميناء المصدر لذلك البترول سواء كان قريبا على خليج المكسيك أم بعيدا عنه.

ثانيا نظام نقطة الأساس المزدوجة في الخليج العربي وخليج المكسيك

بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة في عام1945، إذ انتبهت البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار البترول المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية، وأمام ضغوطات الحكومة البريطانية على الشركات العالمية التي لم تجد أمامها غير الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثابتـــــــة لتسعير البترول، وتم اتخاذ نقطـــــة" عابدان "بإيران في مستوى السعر نفســـــه في خليج المكسيك، ولم يمض وقت طويل حتى طالبت الولايات المتحدة الأمريكيـــة من الشركات البترولية العالمية بتحديد سعر الأساس انطلاقا من" راس تنورة " بالسعودية في مستوى السعر نفسه في خليج المكسيك، خدمة لمصالحها بفعـــــل تزايد صادرتها من المنطقة، ومنذ ذلك الحين أصبح للبترول نقطتين للتسعير.

المبحث الثاني: الأسواق النفطية العالمية والفاعلون فيها

تختلف الأسواق البترولیـــة عن باقي الأسواق بارتباطها بسلعة إستراتيجية مهمـــــــة، توقف عليهـــــا معدل النمو لاقتصـادي لكثير من دول العالم، إضافة لكونها سلعة سياسيـــــــــة قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها، وعليه مرت الأسواق العالمية للبترول بتغيرات مختلفة سيتم عرضها في هذا المطلب.

المطلب الأول: ماهية الأسواق العالمية للبترول ومراحل تطورها

تخضع السوق العالميـــــة للبترول إلى مجموعة من التطورات المهمـــــــــة التي قادت إلى حدوث اختلاف كبير بين العرض والطلب، حيث أن السوق البترولية ذات طبيعة خاصـــــة تتداخل فيها العوامل الاقتصاديـــــــة مع العوامـــل السياسية التي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار البترول في السوق.

الفرع الأول: مفهوم وأنواع الأسواق البترولية

أولا- مفهوم الأسواق البترولية

وهي السوق التي يتم فيها التفاعل بمصدر من مصادر الطاقة وهو البترول، وهي سوق يحركها قانون العرض والطلب، حيث يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعـــــات إثارة للجدل وإحاطـــــــة بالغموض والسريـة، و بصرف النظرعن أي اعتبارات اقتصاديـة قد تشير ببعد أو بأخر فان هنـــــــــاك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا مهما للغاية في تحديد أسعار البترول إلى حد ان فهم عملية التسعيير وإدراك المغزى وراء سعر معين او غيره، كان دائما أمرا يصعب على فهم الكثير من خارج الصناعة البترولية مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم الأسواق، فهناك عوامل أخرى سياسية وعسكرية ومناخية، وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين كالشركات البترولية.[1]

هي المكـــــان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة البترولية، خاصة الخـــــام منها بين الأطراف المتبادلة[2].

ثانيا - أنواع الأسواق البترولية

يوجد نوعين رئيسيين للأسواق البترولية هما:[3]

1. الأسواق الفورية (العاجلة): عرفت صناعة البترول في الأسواق الفورية منذ القديم، والتي تعتبر وسيلـــــة للتخلص بأسعار منخفضـــــــة من بعض الفوائض البترولية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطـــــار العقود الطويلة الأجل التي كانت تخضع لنظام تسعيري ثابت ومستقر، ولم يكن نطـــــاق السوق الفوريـــــــة في الماضي يتجاوز 15 % من حجم التجارة العالمية في البترول، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوما في الأسعار المعلنة او الرسمية التي تحكم العقود الطويلة الأجل .

غير أن الاختلال الذي طرا منذ أواخر الثمانينات أدى الى وجود فائض كبير من العرض العالمي للبترول، لم يلبث أن دفع الأسواق الفوريـــــة إلى مرتبة متزايدة الأهمية بحيث أصبحت الأسعـــــــــار الفورية أساس التعامل في السوق العالمية للبترول وسببا رئيسيا من أسباب عدم استقرارها.

2. الأسواق المستقبلية (الآجلة): عرفت الأسواق المستقبلية في منتصف الثمانينات، وقد عرفت هذه الأسواق قديما في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها مثل المنتجات الزراعية التي تتـــأثر بعوامل غير متوقعة كتقلبات المنـــــاخ، وتحقق تلك الأسواق لمن يشتري السلعـــــــة بعقد اجل التحوط ضد مخاطر تغيير السعر في المستقبل، وتعتبر تلك الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للبترول، اذ لا تنعكس إلا في ظل أسعـــــــار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، غير أن التعامـــــل في الأسواق المستقبليـــــــة لم يعد يقتصر على من يرغب في اقتناء البترول لمواجهة احتياجاته الفعليـــــة، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركـــــة الأسعار بما يحقق مصالحهم.

ويمكن أن نميز في الأسواق المستقبلية نوعين من الأسواق :

---

[1] بوفليح نبيل، **دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والافاق مع الاشارة الى حالة الجزائر**، اطروحة الدكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3،2011، ص، 22.

[2] محمد احمد الدوري، مرجع سابق ص 142 .

[3] حسين عبد الله، مرجع سابق ص 247 .

- **أسواق أولية آجلة**: عملها مثل الأسواق الفورية ولكن بآجال أطول من 15 يوم، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين والتسليم في أجال لاحقة، بداية يعرف ذلك على انه شهر لكن يمكن ان يتجاوز ذلك وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد نوع الشحنة التي يجب أن تقل عن 500000 برميل، والبائع يحدد تاريخ توفرها، ولا تكون هذه الأسواق إلا لكمية محدود من البترول الخام والمشتقات البترولية " الزيت، البنزين زيت الديزل، وقود الطائرات، وهذه الأسواق غير منتظمة في الغالب.

- **أسواق ثانوية (البورصات البترولية)**: ظهرت لأول مرة بعد الصدمة البترولية الأولى 1973 في نيويورك حيث شهدت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار البترول، يتم التعامل فيها بالعقود الآجلة حيث أن لهذه العقود طابع السندات المالية وهي بمثابة تعهد للبيع والشراء لكمية محدودة من البترول الخام أو المشتقات البترولية من نوع محدد، كما انه يوجد ثلاث بورصات بترولية كبرى منظمة في العالم وتتمثل نيويورك للتبادل التجاري وسوق المبادلات البترولية بلندن وسوق سنغافورة للنقد العالمي **SLNYEX** فمعظم المتعاملين في هذه السوق مضاربون بغية تحقيق الأرباح واستغلال تقلبات الأسعار.

الفرع الثاني: مراحل تطور اسواق البترول

مرت الأسواق البترولية بعدة مراحل تم ضبطها بفترات زمنية تقريبية كالآتي :

1. **المرحلة الأولى1857-1870(بداية الصناعة البترولية حتى ظهور الشركات البترولية الكبرى)**: كانت السوق البترولية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات البترولية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال البترول خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت منافسة شديدة فيها بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال بعضها الأخر، حتى صارت شركات كبيرة وقوية .

2. **المرحلة الثانية 1870 - 1960 (منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى حتى تأسيس الأوبك):** أصبحت السوق البترولية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرت على الصناعة البترولية الأمريكية وتعدى ذلك الى السوق العالمية البترولية بتحكمها في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير وعرفت في هذه الفترة في (01-09-1927) عقد اتفاقية **اكناكاري** بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع والتي تنص على تقسيم السوق البترولية العالمية ومنابع البترول في العالم بينها، ولهذا أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للبترول .

3. **المرحلة الثالثة 1960 إلى 1973 (مند تأسيس الأوبك حتى أزمة 1973):** مع تأسيس منظمة اوبك في 1960 قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق البترولية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول أوبك وبوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها، حيث انه بعد 1973 عندما قررت الدول الأعضاء في أوبك وقف إمداداتها البترولية احتجاجا على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انتهى دور الشركات البترولية الكبرى .

4. **المرحلة الرابعة 1973 إلى 1980** : في هذه المرحلة أصبحت السوق البترولية سوق احتكار قلة دول أوبك، حيث عندما ارتفعت أسعار البترول وتضررت مصالح الدول المستهلكة له، وزاد إنتاج الدول البترولية من خارج أوبك مما اثر سلبا على موقف أوبك، وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها .

5. **المرحلة الخامسة 1980 إلى 2017:** في هذه المرحلة أصبحت السوق البترولية تظم عددا اكبر من المنتجين و المستهلكين، فأصبحت سوق تنافسية، لكن بعد اختلال العرض والطلب البترولي في سنة 1981 بزيادة الإمدادات البترولية خارج أوبك، عمت حالة عدم الاستقرار في السوق البترولية وأصبحت تعرف تقلبات بين الحين والأخر، حيث انه كان انخفاض في الأسعار في سنة 1986 و 1998 و 2008 والارتفاع الكبير في

سنة 2003[1]، 2007 و 2010 وقلة الطلب على البترول قي سنة 2015 في جراء الأحداث الليبية وتغطيته من طرف السعودية. وفي النصف الأول من عام 2017 شهدت السوق البترولية استقرارا نسبيا وذلك تزامنا مع بدء سريان اتفاق خفض الإنتاج الذي وصلت إليه الدول الأعضاء في منظمة أوبك مع منتجي البترول من خارجها في نهاية عام 2016 وإنعكاساً لاستمرار التعافي في معدلات أداء الاقتصاد العالمي، وإن كان بشكل متواضع نسبياً. أما خلال النصف الثاني من السنة، بدأت السوق البترولية العالمية في الاتجاه نحو استعادة التوازن بشكل ملحوظ، ويأتي ذلك إنعكاساً لقرار تمديد اتفاق خفض الإنتاج، مع التحسن الكبير في الالتزام بهذا الاتفاق، إضافة الى الارتفاع الملحوظ في الطلب العالمي على البترول، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على حركة التجارة البترولية وعلى معدلات الأداء الاقتصادي العالمي[2].

الفرع الثالث : الفاعلون في السوق النفطية

تتمثل الأطراف المتدخلة في السوق البترولية في ما يلي :

اولا : من ناحية الدول المنتجة

1. **دول منظمة الأوبك** :عرفت سنوات الخمسينات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للبترول وخاصة العربية منها والشركات الاحتكارية، وذلك بسبب مطالبة الدول المنتجة للبترول بتحسين مداخليها من العوائد البترولية غير أن الشركات العالمية لم تعطي أهمية لذلك، واستمرت في استغلال الموارد البترولية لهذه الدول مما أدى بها إلى تأسيس منظمة الأوبك والتي تهدف إلى التحكم في استقرار أسعار البترول وتنسيق الجهود بين أفرادها في مجال السياسة البترولية من اجل حماية مصالحها والاستغلال الأمثل للثروة البترولية والدفاع عن حقوق المنتجين، وقد عملت في هذا المجال بالتأثير على حجم الإنتاج البترولي ومستوى الأسعار حسب تطورات السوق البترولية العالمية وما تقتضيه مصالح أعضائها .

2. **دول خارج منظمة الأوبك** : أحست الدول الغير أعضاء في منظمة الاوبك والمصدرة للبترول بخطورة الوضع بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في بداية 1988، حيث قامت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في الأوبك في 08 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر والمكسيك، انغولا ماليزيا والصين كما كانت مشاركة كولمبيا مترددة، ونتج عن هذا الاجتماع منظمة الدول المستقلة المصدرة للبترول للدفاع عن مصالحها .

ثانيا :من ناحية الدول المستهلكة للبترول : وتتمثل في

1. وكالة الطاقة الدولية : هي منظمة عالمية تأسست في ماي سنة 1975، جاءت بدعوة من الأمم المتحدة خلال مؤتمر واشنطن وقد عكفت على وضع خطة مشتركة لمواجهة تهديد الإمدادات البترولية، وكان أهم هدف لها هو تقوية موقف المستهلكين للبترول وكذلك تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول، تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة العرض البترولي.

2. الشركات البترولية العالمية الكبرى : سيطرت مجموعة من الشركات العالمية الكبرى ولوقت طويل على الصناعة البترولية تم تسميتها **بالشقيقات السبع**، وهي التي تتحكم في جانب كبير من الإنتاج والنقل والتوزيع والتكرير و ورغم تأسيس شركات البترول الوطنية التي تشرف على الصناعة البترولية في دولها ودول أخرى إلا أن هذه الشركات مازالت تحتفظ بنصيب مهم في الصناعة البترولية .

[1] حمادي نعيمة، مرجع سابق ص 52.

[2] تقرير الأمين العام السنوي الرابع و الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة 2017، ص 31.

وترجع ملكية معظم هذه الشركات للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى بريطانيا، وهولندا وتملك أكثر من **70** % من صناعة التكرير العالمية، وأكثر من **50 %** من ناقلات البترول في العالم، اكبر هذه الشركات هي (**اكسون، الغولف، تكساسو، موبيل اويل، وتشيفرون**) كلها شركات أمريكية بالإضافة إلى الشركتين الهولندية **شل** والبريطانية **بريتش بيتروليوم**، كما لا نهمل المراكز المهمة لشركات البترول الوطنية التابعة للدول المنتجة فقد سيطرت على 78 % من إنتاج البترول في العالم خلال سنة 2004، ومن بين هذه الشركات شركة **ارامكو** السعودية، الشركة **الوطنية الإيرانية**، شركة **بترو** الصينية.[1]

المطلب الثاني : منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC

الفرع الأول : نشأة منظمة الأوبك

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها، حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان، و هذا الاحتكار أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى المنتجة للبترول، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و 14 من شهر سبتمبر 1960 م ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا وتقرر في هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة الأوبك، والهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار البترول الذي يستغله الكارتل الدولي للبترول خارج حدودها في مستوى مرتفع، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصديره إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.[2]

أنشئت منظمة الدول المصدرة للبترول(أوبك) في 14 سبتمبر 1960 في العاصمة العراقية بغداد باتفاق خمس دول منتجة للبترول، وهذه الدول هي فنزويلا، إيران، العراق، الكويت والمملكة العربية السعودية، كما انضمت قطر للمنظمة سنة1961، اندونيسيا سنة 1962 وعلقت عضويتها في جانفي 2009 أعادت تفعيلها في جانفي 2016 لتعود وتعلق عضويتها في نوفمبر2016 ، وانضمت ليبيا في سنة 1962 والإمارات سنة 1967 والجزائر في سنة 1969 ثم نيجيريا في سنة1971 ، والإكوادور في سنة 1973 وعلقت عضويتها في ديسمبر 1992ثم أعادت تفعيلها في أكتوبر2007، وانغولا سنة 2007 والغابون سنة 1975 ثم أنهت عضويتها في جانفي1995 ثم عاودت الانضمام إلى المنظمة في جويلية 2016.

وتضم المنظمة حالياً ثلاثة عشرة دولة .وكان مقر منظمة أوبك في جنيف بسويسرا في السنوات الخمس الأولى من وجودها، وقد تم نقل مقرها إلى فيينا، النمسا، في 1 سبتمبر1965.

بدأت المنظمة في الظهور بقوة عندما اتفقت السعودية وإيران وتبعهما في ذلك باقي الدول على استخدام سلاح البترول في أعقاب حرب أكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل، وتمثل سلاح البترول يومها في تخفيض إنتاجه وصادراته وقطع إمدادات البترول عن الدول التي وقفت مع إسرائيل وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، وفي أوائل الثمانينيات كان دور الأوبك يقتصر على مجرد العمل على الحفاظ على أسعار البترول في السوق العالمية، ومنذ سنة 1983 بدأت تتبع سياسة جديدة تقوم على تحديد سقف إنتاجي معين لا يجوز للدول الأعضاء تجاوزه، مع توزيع الحصص الإنتاجية وفقا لهذا السقف على الدول الأعضاء وحسب الطاقة الإنتاجية المتاحة لكل منها، وفي التسعينيات تذبذب سعر البرميل بين الارتفاع والانخفاض، وفي عام 2000 وضعت أوبك آلية لضبط الأسعار، وارتفع سعر

[1] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 63.

[2] عبد القادر سيد احمد، **الاوبك ماضيها وحاضرها وافاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1982،ص 75 .

البترول في السنوات التي تلتها حتى تجـــــــاوز حاجز المائـــــــة دولار سنة 2007. وقد توالى انضمام الدول إليها كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم: (03-01) الدول الأعضاء في الاوبك (1960 - 2016)

الدولـــــــــة	سنة الانضمـــــــــام
العـــــــــراق	1960
المملكة العربية السعودية	1960
الكـــــــــويت	1960
فنزويـــــــــلا	1960
ايـــــــــران	1960
قطـــــــــر	1961
اندونيسيـــــا	1962 -2008 - 2016
ليبيـــــــــا	1962
الإمـــــــارات	1967
الجزائـــــــــر	1967
نيجيريـــــــــا	1971
الاكـــــــــوادور	1973- 1992 - 2007
الغابـــــــــون	1975 – 1985-2016
انغـــــــــولا	2007

source: "Production of Crude Oil including Lease Condensate 2015". *US Energy Information Administration. Retrieved 22 July 2016*

الفرع الثاني : أهداف منظمة الأوبك

تهدف المنظمة إلى تحقيق الأهداف التالية[1] :

- تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم منفردين أو مجتمعين.
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية، التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمـــية وتجنب التقلبات الضارة في إيرادات البترول.
- تحقيق عائد عادل في استثمارات العاملين في الصناعة البترولية .
- المشاركـــة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجيـــــــــة على نحو تتميز بالانتظام والاقتصاد والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.

ولهذا كانت أهم الدوافع التي شجعت على إنشاء الأوبك رغبة الدول المنتجة والمصدرة للبترول في إحداث تغييرعادل في القوى الاحتكارية لإنتاج البترول والتي عملت على تجاهل مصالحها، وهذا بإيجـــــــــاد جهاز يقوم نيابة عنها، بالتفاوض مع القوى الاحتكارية والمتمثلة أساسا في الشركات العالمية للبترول[2] .

[1] امينة مخلفي، **اثر تطور انظمة استغلال النفط على الصادرات** ، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2013، ص 108 .
[2] ضياء المجيد الموسوي، **ثورة اسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 41 .

ولكن قدرة الدول أعضاء منظمة الأوبك، عند المساومة بالصورة التي تكفل نجاح مثل هذه المفاوضات، واجهت في بادئ الأمر عدة مشاكل منها[1].

- تحكم الشركات البترولية العالمية بصورة محكمة ومتكاملة رأسيا وأفقيا في الصناعة البترولية.
- تزايد دخول منتجين جدد إلى صناعة البترول، وتنافس الشركات الجديدة (المستقلة) مع الشركات العالمية.
- تزايد عدد مشتري البترول في العالم خاصة في شرق أسيا.
- ارتباط الدول المنتجة مع الشركات العالمية بعقود طويلة الأجل الخاصة في إنتاج البترول .
-انخفاض مستوى الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لإنتاج البترول، وغياب الشركات الوطنية في الدول المنتجة.

إلا أن هذه العوائق والمشاكل، لم تمنع منظمة الأوبك من تحقيق أهدافها المسطرة السالفة الذكر، ومع تطور دور المنظمة في تحريك الاقتصاد العالمي عملت على تثبيت دورها وتحديد بعض الأهداف التي رأتها ضرورية لتضمن استمرارية :

- المشاركة في عقود الامتياز القائمة وتحسين شروطها.
- استغلال الدول المنتجة لمصالحها البترولية كلما أمكنها ذلك.
- إسقاط نفقات التسويق ورفع معدل الضريبة على الدخل، وايجاد الطريق للتعويض عل الآثار السيئة التي يتعرض لها الدخل الحقيقي للبرميل نتيجة التطورات النقدية العالمية اتجاه معدلات التضخم.
- المحافظة على الثروة البترولية بواسطة تقنية الإنتاج.
- التعاون مع باقي دول العالم بغرض إرساء نظام اقتصادي عالمي جديد يؤسس على مبادئ أكثر عدلا مما يحقق الرفاهية لكل شعوب العالم.

الفرع الثالث: خصائص منظمة الأوبك

تتجلى خصائص الأوبك في جملة من النقاط التالية :

- أنهـــــــــا منظمة على صعيد الحكومات لدول شديدة الاعتمـــاد على صادرات البترول في تمويل التنميـــــــة.
- أنهـــــــــا ظهرت ككيان سياسي بحيث تتخذ القرارات على مستوى الوزراء والدبلوماسيين وتتطلب إجماعا مع وجوب موافقة جميع الحكومات.
- تعتبر الأمور السياسية رسميا خارج نطاق المنظمة.
- تباين الدول الأعضـــــــاء في البيئة الاقتصادية ومستوى النمو وحجم السكان والقدرات التمويلية الاستيعابيـــــــة للاستثمار ومدى ارتباطها بالسياسات الدولية.

لدى الاوبك سلة من الخامات تعتبر مرجعا لقياس متوسط سعر البرميل، وتضم سلـــــــة خامات الأوبك 12 نوعا هي: خام صحاري الجزائر، ميناس الاندونيسي، الايراني الثقيل، خام التصدير الكويتي، خـــام السدر الليبـي، خـام بـوني النيجيـري، الخـام البحـري القطـري، الخـام العربـي الخفيـف السـعودي، خـــــــام مربـان الإماراتي الخام الفنزويلي الخفيف وجيراسول الانغولي .

الفرع الرابع : السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك

أولا- السياسة التسعيرية منذ 1073-2000[2]

---

[1] خالد بن منصور العقيل، **قضايا بترولية دولية**، خوارزم العلمية، جدة، السعودية، 2003، ص 39 .

[2] مدشن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973- 2003**، مذكرة الماجستير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر 2004، ص 64

تتمثل أهم السياسات الاستراتيجية التي اتخذتها منظمة الأوبك خلال هاته الفترة في مايلي :

1. وجود هيكل سعري ذو مستويين

منذ أكتوبر 1973 ونتيجة لتعارض وجهات النظر ازاء سعر بترول الإشارة نشأ ما يسمى الهيكل السعري ذو المستويين أي وجود مستويين من الأسعار تطبقهما الأوبك في نفس الوقت هما الأسعار المعلنة والمتحققة وخلال الأشهـــــر الثلاثة التالية لحرب أكتوبر تصاعدت هذه الأخيرة أي الأسعار المتحققة في السوق بشكـــــل سريع حيث وصلت إلى 20 دولار للبرميل، مما دفع المنظمة إلى رفع عائدات الحكومة بالنسبة لبترول الإشارة إلى 7 دولار للبرميل على أن يكون السعر المعلن هو11.65 دولار للبرميل عتبارا من 1/1/ 1974، كما كـــــــان من المفروض أن يبقى هذا السعر ساري المفعول حتى أول جانفي 1977 بل أن السعودية والإمارات أصرتا على تجميد الأسعار بين عامي 1974 و1977 .

2. محاولة توحيد الأسعار

بسبب انخفاض سعر البترول المؤشر بدءا من جانفي 1974 وبسبب الفجوة الكبيرة بين السعر المعلن وعوائد الحكومة و سد الفجوة بين الأسعـــــــار المحققة وبين التكلفة التي تتحملها الشركـــــــــات، اتخذت منظمة الأوبك في 1974/12/13 قرار بجعل معدل عائدات الحكومـــــــة بالنسبة لنفط الإشـــــــارة العربي الخفيف 12 و 10 دولار للبرميل على أن يطبق في كل الدول المنتجة مع الأخذ بالاعتبار الظروف الخاصة بكل عضو فيما يخص تكلفة الإنتاج، أما هدف المنظمـــــــة من هذا القرار فهو توحيد سعر البترول والغاز كل من السعر المعلن الريع وتحديد هامش الشركات بمقدار 22 سنتا للبرميل كما قررت الأوبك دراسة نظـــــــام موحد لتحديد القيم النسبية لبقية أنواع البترول المنتج من قبل دول المنظمة، فمن الصعب تحديد فروق النوعية وفروق الموقع الجغرافي بسبب الطبيعة المعقدة والديناميكية للسوق البترولية العالمية، ومع استمرار سعر النفط المؤشر في الانخفاض خـــــــــلال عامي 1975 و1976 ، قررت منظمة الأوبك في ديسمبر 1976 زيادة هذا السعـــــر من 11.10 إلى 12.90 دولار للبرميل بدءا من أول جانفي 1977 لكن الخلاف الذي نشأ حول هذا التغيير أدى إلى تقرير المنظمـــــــة باستثناء السعودية والإمارات زيادة قدرها 5% حتى نهاية جوان 1977 وزيادة أخرى مماثلة بدءا من جويلية لنفس السنة وفي جوان 1977 تراجع الأعضاء عن الزيادة الثانية.

3. محاولة تجميد الأسعار

حاولت منظمة الأوبك تجميد أسعار البترول في منتصف عام 1977 حتى آخر عام 1978 رغبة منهـــــــــا في إظهـــــــــار حسن النية اتجاه الدول المستهلكة، إلا أن مجموعة من العوامل أثارت قلقها أهمهـــــــــا المعدل المرتفع للتضخم وانخفـــــــاض سعر صرف الدولار لذلك تقرر في مؤتمر أبو ظبي في ديسمبر 1978 زيادة سعر البترول بصورة تدريجية تصل إلى 14.5 % مع نهاية عام1979 ، واشترطت دول الأوبك أن تعمل الدول الصناعيـــــة على تثبيت أسعار المنتجات الصناعية كما تعمل على تثبيت سعر الدولار، إلا أنه لم يمر على قرارها سوى 24 ساعة حتى انخفض سعر الدولار في معظم الأسواق العالمية بنسبة 2% .

4. وضع حد أعلى للأسعار

رغم استحداث منظمـــــــــة الأوبك سنة 1978 لمـــــا سمي" لجنة الإستراتيجية طويلة المدى" فإنها لم تستطع حتى منتصف سنة 1979 التوصل إلى سياســـــــة موحدة بخصوص الأسعار، ونظرا لشعور غالبية الدول الأعضـــــــــاء باستثناء السعودية بأن الضغط التضخمي وانخفاض مستوى الإنتاج في ايران بعد الثورة يبرر زيادة الأسعار زيادة ملموسة، من هنا قررت الأوبك تعديل سعر الإشارة إلى 18 دولار للبرميل وإضافة علاوة السوق المقدرة بدولارين بخلاف الفرق المعتاد الذي يبرره مزايا بترول كل دولـــــــــة متى استوجبت ظروف السوق ذلك على أن لا يتجاوز سعر البرميل في جميع الحالات 23.5 دولار، وقد ساد الاعتقاد

في أوساط الأوبك أن وضع الحد الأعلى يتيح للحكومات بعض المرونة في عملية التسعير طالما أن الأسعار لن تتخطاه[1] .

5. محاولة تحقيق الاستقرار في سوق البترول

أكد أعضاء الأوبك نيتهم في عدم زيادة الإنتاج تعويضا عن انخفاض الصادرات الايرانية وذلك في مؤتمرهم غير العادي في ماي 1980 إلا أن السعودية قد رفعت إنتاجها إلى 9.9 مليون برميل/يوم سنة 1980مقابل 9.5 مليون برميل/يوم سنة 1979 و 8.3 مليون برميل /يوم في سنة1978 ، من ناحية أخرى عادت المنظمة في مؤتمرها المنعقد في جوان من نفس السنة تحقيق الاستقرار في سوق البترول الدولي بواسطة تحديد مستوى سعر البترول الخام "المؤشر" عند حد أعلى سقف يبلغ 32 دولار للبرميل على أن لا تزيد فوارق النوعية والموقع الجغرافي على 5 دولار للبرميل وأن تكون هذه الأسعار سارية المفعول بدءا من أول جويلية 1980 كما تقرر في سبتمبر من نفس السنة في مؤتمر غير عادي للأوبك تثبيت سعر البترول الخام" المؤشر "عند 30 دولار للبرميل وتجميد الأسعار الرسمية لأنواع البترول الأخرى عند ذات المستوى لكن السعودية آثرت مرة أخرى إبقاء سعر بترولها عند 28 دولار للبرميل وعدم رفعه إلى المستوى المحدد من طرف الأوبك لذلك استمر الفرق بين السعر السعودي وسعر الإشارة يتسع برغم أن كلاهما قد ارتفع بعد ذلك إلى32 دولار للبرميل والثاني إلى 36 دولار للبرميل في نهاية سنة 1980 .

6. تخفيض الإنتاج

اتخذت منظمة الأوبك قرارا في مؤتمر جنيف ماي 1981 ينص على بتجميد الأسعار التي كانت سائدة نهاية سنة 1980 حتى نهاية 1981 كما وافق الأعضاء باستثناء السعودية على تخفيض الإنتاج بحد أدنى 10% اعتبارا من أول جوان 1981 رغم ذلك فان المؤتمر فشل في التوصل إلى صيغة موحدة للأسعار بل أسفر عن انخفاض حجم الإنتاج الفعلي بنحو 500 ألف برميل في حين أن الخفض المعلن رسميا تراوح بين 1.25 و 1.5 مليون برميل / يوم من هنا بدأت أسعار بترول الإشارة في الأسواق الفورية تتجه نحو الانخفاض إلى مستوى السعر الرسمي البالغ 32 دولار للبرميل يعني ذلك زوال الفرق بين السعرين الرسمي والفوري لأول مرة منذ عام1978 لذلك تم الاتفاق بالإجماع في أكتوبر من نفس العام على أن يكون سعر بترول الإشارة هو 34 دولار للبرميل مع استمرار هذا السعر ثابتا حتى نهاية 1982.

وتجدر الإشارة إلى أن السعودية قد أعلنت عقب هذا الاتفاق مباشر عن تخفيض إنتاجها بما يقرب من 1 مليون برميل/يوم وإعادة سقف إنتاجها إلى 8.5 مليون برميل/يوم هكذا بدأت أسعار البترول الخام تشهد أول تراجع رسمي لها في أسواق البترول العالمية منذ سنة 1973 وهو الأمر الذي أدى إلى تشجيع الشركات البترولية على السعي للحصول على أسعار أدنى للخام، لهذا بدأت الدول المنتجة تطالب بتخفيضات وصلت إلى 6 دولار للبرميل. حقيقة ان دول الأوبك لم تعلن رسميا عن تخفيض أسعار خاماتها،إلا أن البعض من هذه الدول قبل خصومات على أسعار خاماته تراوحت بين 4 إلى 10 دولار للبرميل عن طريق صفقات منفردة بعيدة عن العقود الرسمية إلا أن غالبية بلدان المنظمة فضل خفض مستويات الإنتاج على خفض الأسعار حيث بلغت نسبة الانخفاض في إنتاج الأوبك حوالي16 % خلال النصف الأول من سنة 1981 .

[1] مشدن وهيبة، مرجع سابق،ص 66

حيث شهدت فترة التسعيـــــنات انخفاضا حادا في أسعار البترول التي وصلت إلى 18 دولار للبرميل في منتصف شهر مارس 1991 ثم15 . 35دولار في سنة 1994 وانهياره إلى12. 28دولار في سنة 1998 بسبب الخلـــــل الوارد بين العرض والطلب نتيجة تحكم الدول المستهلكة في الطلب وتدهور سياسة دول الأوبك مما ألحق أضرارا معتبرة على اقتصاديات دول الأوبك بانخفاض عوائدها البترولية[1].

ثانيا- السياسة التسعيرية للأوبك منذ 2000 الى يومنا هذا

بالرغم من أهميـــــة العرض والطلب في تحديد سعر البترول إلا أن منظمـــــــــة الأوبك أدركت بان هناك اعتبارات أخرى لا تقل أهمية تتعلق بسقف الإنتاج أو حصص الدول المنتجـــة وضرورة الالتزام بهذه الحصص آخذين في الحسبان اثر ذلك على نمو الاقتصـــــــــاد العالمي وإنعكاســـــــه على مستوى الطلب وبرز أيضا عامل أساسي وهو التنسيق بين الأعضـــــــاء في الأوبك والدول المنتجة للبترول من خارج المنظمـــــــــة والتي تمثل مالا يقل عن ثلثي الإنتـــــــــاج العالمي من البترول، من بين هذه الدول غير الأعضاء في المنظمة مثلا النرويج ثاني اكبر مصدر للبترول بعد السعودية وكذلك المكسيك وانغولا، واستنادا إلى هذه المعطيات أقرت منظمة الأوبك في شهر مارس 1999 آلية لضبط سعر البترول تقضي بتخفيض مستوى الإنتـــــــــاج بواقع 500 ألف برميل يوميا إذا ما بقي سعر سلة الأوبك اقل من 22 دولار لمد عشر أيام متواصلة، وزيادته بنفس الكمية إذا ارتفع السعـــــــر فوق 28 دولار لبرميل سلة أوبك طول 20 يوما متواصلة .

يمثل الجدول التالي أهم السياسات التسعيرية من طرف منظمة الأوبك كما يلي:

الجدول (4-1):اهم السياســات التسعيرية المتخذة من طرف منظمـة الأوبك خلال الفتـرة من (2000 - 2017)

السنة	السعر	الاجراءات المتخذة من منظمة الاوبك	النتيجة
2000	27.6 دولار/ب	زيادة في كمية الإنتاج بهدف رفع سعر البترول الذي كان منخفض في سنة 1999(17.5 دولار للبرميل)	حالة من الاستقرار في سوق البترول العالمي، تراجع مناخ المواجهة بين المنتجين والمستهلكين
2001	23.1 دولار/ب	تخفيض في الإنتاج نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية	الحد من تراجع أسعار البترول
2002	24 دولار/ب	خفض الإنتاج إلى 1.5 مليون برميل في اليوم	ارتفاع في سلة أوبك ضمن النطاق السعري (22-28 دولار للبرميل)
2003	28.8 دولار/ب	زيادة الإنتاج ب 1.5 م، ب/ ي نتيجة لنقص حصة العراق من البترول بسبب الحرب عليها في 2003	استقرار سوق البترول العالمي
2004	36 دولار/ب	زيادة في إمدادات البترول نتيجة لارتفاع الطلب عليها	ارتفاع مستمر في أسعار البترول
2005	50.6 دولار/ب	زيادة في الإمدادات بسبب ارتفاع الطلب عليه بسبب توقف إمدادات البترول خارج الأوبك	ارتفاع مستمر في أسعار البترول
2008	94.08 دولار/ب	انخفاض الطلب على النفط،نتيجة حدوث أسوأ أزمة مالية عالمية بسبب انهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية	-تفاقم الوضع في الأسواق المالية العالمية اثر سلبا على السوق البترولية
2009	61.06 دولار/ب	خفض الحصص الإنتاجية في ثلاث مناسبات مختلفة،	مزيد من التدهور والفوضى المالية والعالم

[1] نفس المرجع، ص 67

		ليصل إجمالي الخفض إلى 4.2 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى للخفض على الإطلاق	يمر بأسوأ حالات الركود الاقتصادي وكذلك النمو السلبي للبلدان الصناعية وتباطؤهفي البلدان النامية
2010	77.4 دولار للبرميل	استمرار المنظمة في تطبيق التخفيض والمحافظة على سياستها الإنتاجية من دون تغيير.	بداية التحسن في أسعار النفط نتيجة لقرارات الخفض المطبقة في 2009
2011	107.5دولار/ب	توازن في سوق العرض والطلب على النفط العالمي.	ارتفاع أسعار النفط مع بقاء توازن سوق
2014	96.2دولار/ب	الحفاظ على حصة السوق و على مستوى الامدادات	انخفاض الأسعار بسبب الأزمة
2015	49.5 دولار/ب	الحفاظ على مستوى الإمدادات في المنظمة	استمرار الأسعار في الانخفاض
2016	40.4 دولار/ب	الاتفاق بشان خفض الانتاج بنحو 1.2مليون برميل في اليوم	استمرار الأسعار في الانخفاض
2017	52.5 دولار/ب	تمديد اتفاق خفض الانتاج	بدأت السوق العالمية في الاتجاه نحو استعادة التوازن بشكل ملحوظ، ويأتي ذلك إنعكاساً لقرار تمديد اتفاق خفض

المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى تقارير الأمين العام السنوية لمنظمة الأوابك 2000 – 2017

خلاصة الفصل

إن التطور التاريخي لأسعار البترول والعوامل المؤثرة فيه ترتكز أساسا على دراسة أطراف السوق البترولية من شركات بترولية، دول بترولية وأخرى مستهلكة .

فالبترول قبل أن يصبح مادة مهمة في حياة المجتمعات الاقتصادية، كان يعتمد عليه في السابق لأغراض تكاد تكون ثانوية كتزفيت الطرقات، لكن مع اكتشاف الإنسان لخصائصه الأساسية المتميزة أصبح اهتمامه اكبر بهذه المادة فانتشرت سوقه حتى أصبح المصدر الرئيسي للطاقة .

إن السوق البترولية بدأت بنوع من المنافسة فرضتها شركات أمريكية، ثم انتقلت إلى سوق احتكارية من طرف قلة أبرزها الشركة الأمريكية **Standard Oil**، التي قسمت بفعل القوانين المناهضة للاحتكار إلى شركات وبفعل توسعها استطاعت أن تحتكر السوق البترولية، وبالنظر إلى تأثير الوعي القومي التي خلقته الأوضاع الاقتصادية للبلدان البترولية غير الصناعية بدأت هذه الأخيرة في تشكيل منظمة تدافع عن حقوقها سميت بمنظمة الأوبك، والتي شكلتها خمس دول بترولية، ثم فتحت باب العضوية للدول البترولية الأخرى حتى وصل العدد إلى 13 عضو استطاعت هذه المنظمة أن تحفظ حقوق أعضائها من خلال تأثيرها على السوق البترولية وكان ذلك خاصة خلال السبعينات، لكن مع بروز بلدان أخرى منتجة للبترول خارجها بدأت المنافسة الشرسة في الإنتاج، فادى ذلك إلى حدوث صدمات بترولية اعتبرت الأسوأ في حياة هذه المنظمة، لكنها استطاعت أن تتخلص منها بفعل استراتيجياتها الخاصة بالإنتاج والتسعير .

الفصـــــل الثانـــي

الاطار المفاهيمي لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

تمهيد

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى بعض المؤشرات الاقتصادية و المتمثلة في كل من: النفقات العامة، الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر، و التي تعتبر أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي، أين سنتناول المفاهيم التوضيحية التي من شأنها توضيح أهم مايتعلق بهذه المؤشرات و المفاهيم ذات الصلة بها لنقوم في الفصل التطبيقي باسقاط أهم ما جاء في هذا الفصل بالشكل الذي يخدم أهداف البحث و يساعدنا على الإجابة على الإشكالية المطروحة.

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

إن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية صاحبه زيادة في الإنفاق العام لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، و تهدف هذه الزيادة إلى إشباع الحاجات العامة للأفراد، و تتم هذه الزيادة في الانفاق العام بتقسيمه على مختلف القطاعات التابعة لها وذلك من اجل تحقيق أهدافها المسطرة وتحقيق التوازن المطلوب.

ومع تزايد أهمية دور الدولة في تحقيق الحاجات العامة زاد الاهتمام بالنفقات العامة الذي تطور مع تطور الفكـر الاقتصادي حيث ظهرت عدة تصنيفات وضوابط وحدود للنفقات العامة سوف نتطرق إليها في هدا العنصر.

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة وتصنيفاتها

تعتبر النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها التي تسعى إليها، وهي مبالغ نقدية تحتاجها الدولة للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها سعياً وراء تحقيق أقصى نفع اجتماعي ممكن، وهي تقوم على أركان وقواعد محددة، وتنقسم إلى عدة أشكال حسب هدف الدولة في الإقتصاد، إضافة إلى أن لها صور مختلفة.

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة

تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة[1] ويشير هذا التعريف إلى أن النفقة العامة مبلغ من المال تدفعه الدولة من أجل تحقيق أقصى منفعة عامة. وتتمثل خصائصها فيما يلي.[2]

1. مبلغ نقدي: تنفق الدولة عادة مبالغ نقدية للحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات، ويعد إنفاق المبالغ النقدية الأسلوب الإعتيادي لحصولها على احتياجاتها وسداد ما يستحق عليها من فوائد وأقساط الدين العام.

2. النفقة العامة تصدر عن الدولة أو إحدى هيئاتها: حيث تشمل نفقات الهيئات المحلية ومؤسسات الدولة والمشروعات العامة والتي تخضع في إدارتها لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح .وبالتالي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية، ومؤسساتها في المجال الإقتصادي.

3. تحقيق نفع عام: حيث أن تقدير الدولة للمنافع العامة يأتي انعكاساً لكل من طبيعة النظام السياسي والاقتصادي ومستوى التقدم الحضاري الذي حققه المجتمع، ولا تعتبر النفقة عامة تلك التي تعود بالنفع على فئة معينة من الأفراد، ففي هذا إنحراف عن تحقيق إشباع الحاجات العامة ويعتبر إختلالا لمبدأ مساواة الجميع أمام الأعباء العامة.

مما سبق يتبين أن النفقات العامة تتسم بخصائص كونها مبالغ مالية، فالدولة تنفق عادة مبلغ نقدي من أجل الحصول على السلع والخدمات، وهي تصدر عن الدولة أو أحد هيئاتها كما تشمل الإنفاق على المشروعات والهيئات العامة بهدف تعظيم العائد، إضافة إلى أنها تنفق من أجل تحقيق نفع جماعي تطبيقاً لمبدأ المساوات أمام الجميع.

الفرع الثاني: تصنيفات النفقات العامة

أدى تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلى تنوع الإنفاق الحكومي وتعدد أوجهه، وحسب طبيعة الموضوع فإن الدراسة تتناول تصنيف الإنفاق العام حسب التقسيم الاقتصادي وذلك وفق معيارين، المعيار الأول هو معيار التأثير في الدخل الوطني والمعيار الثاني هو معيار الجهة الموجه إليها الإنفاق العام.

أولا- الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي

اعتمد في هذا التصنيف على معيار تأثير النفقات الحكومية في الثروة العامة، وكذا على مدى قيام الدولة فعلا بصرف أموال عامة، حيث أن الإنفاق العام يعني استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على سلع وخدمات مختلفة[3].

1. **النفقات الحقيقية**

تعد المشتريات الحكومية من سلع وخدمات إنتاجية (الأرض -العمل -رأس المال) ضرورية لقيام الدولة بوظائفها التقليدية من أمن، عدالة، مرافق عامة، بالإضافة إلى القيام بالدور الحديث للدولة في النشاط الاقتصادي[4]. وهذا النوع من النفقات يؤدي الى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة، ويكمن أثرها على الدخل القومي في كون أن هذه النفقات تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة و تؤثر على

---

[1] المرسي السيد حجازي وحامد عبد المجيد دراز، **المالية العامة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 246.

[2] محمد طاقة، هدى عزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 33-34.

[3] هاجر سلطاني، **سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري واثرها على تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة، الجزائر – الامارات العربية المتحدة، 2014**، ص،ص 24-25.

[4] سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص، ص470 -471 .

حجم الناتج كما ونوعا. فهذه النفقات وصفت بالحقيقية لكونها تؤدي بالفعل الى زيادة الدخل القومي، فالدولة تحصل من خلال هذه النفقات على السلع أو الخدمات أو رؤوس الأموال اللازمة لسير المرافق العامة أو تحقيق وإشباع حاجات عامة[1].

2. النفقات التحويلية

هي النفقات التي تتم في اتجاه واحد فقط حيث تكون من جانب الدولة إلى بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك دون حصول الدولة على أي مقابل نقدي وعيني[2]. أي انها مجرد نقل للقوة الشرائية من الدولة إلى جهات أخرى، فهي مجرد اعادة توزيع للدخل القومي من جهة الى جهة[3].

فالنفقات التحويلية أو كما تسمى أيضا" النفقات الناقلة "تمثل تحويل جزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، كالإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة، مثل الضمان الاجتماعي والإعانات ضد البطالة والشيخوخة وغيرها، الى جانب بعض الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات الخاصة قصد تشجيعها او من اجل تخفيض أسعار منتجاتها، لذلك فهذه النفقات لا تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي بشكل مباشر، فهي بمثابة إجراء لتحويل الدخول من فئات معينة إلى فئات أخرى.

وللتمييز بين النفقات الحقيقية والتحويلية يكفي الاعتماد على العناصر التالية[4]:

- **المقابل المباشر**

أي ما تحصل عليه الدولة لقاء إنفاقها، وعليه تعتبر النفقات التي لها مقابل مباشر تحصل عليه الدولة نفقات حقيقية، وتكون غير حقيقية إذا كانت بدون مقابل.

- **الزيادة المباشرة في الناتج الوطني**

النفقات الحقيقية تساهم في توليد ناتج جديد ودخول إضافية للمجتمع بصورة مباشرة، في حين أن النفقات التحويلية لا يستخدم فيها جزء من موارد الاقتصاد وتقتصر على إعانات المرضى والبطالة والتقاعد وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني.

- من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع

تتولى الدولة كشخص عام استهلاك النفقات الحقيقية بصفة مباشرة وتقدم مقابل لها في شكل أجور وفوائد، في حين أن النفقات التحويلية تؤدي إلى الاستهلاك غير المباشر من طرف الأفراد المستخدمين لها وليس من طرف الدولة.

ثانيا-الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري

هذا التصنيف يرتكز على طبيعة النفقات وبصفة أدق على الجهة الموجه لها الإنفاق. و يعُتمد على هذ النوع من التصنيف بصفة كبيرة في ميزانية الدولة السنوية وذلك للخصائص التي تتفرد بها كل من النفقات الجارية النفقات الاستثمارية.

---

[1] هاجر سلطاني مرجع سابق، ص 25.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 472 .

[3] هاجر سلطاني، نفس المرجع، ص 25 .

[4] ابودخدم كريم، **اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 42.

1النفقات الجارية

وتسمى أيضا" النفقات التسييرية " اذ تعُنى بتسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة بصورة منتظمة[1]وتشمل النفقات الجارية كل النفقات الحكومية التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية أو العادية[2].

وتهدف الدولة من خلال الإنفاق الجاري إلى ضمان السير الحسن للمرافق العامة، وتشتمل على نفقات السلع والخدمات ومرتبات الموظفين بالإضافة إلى سداد فوائد الديون العامة على اختلاف أنواعها، وتدخل في هذا الاطار الاعانات والمدفوعات التحويلية سواء كانت نقدية أو عينية، وسواء كانت تهدف الى تقديم دعم مباشر او غير مباشر للأفراد أو لسلع وخدمات معينة.

لقد اعتبر هذا النوع من النفقات، في مرحلة سابقة، تدمير جزء من الثروة .تعد الأجور والمرتبات الجزء الأهم من الإنفاق الجاري حيث يتميز هذا الصنف من الإنفاق باستمرارية النمو، الأمر الذي يوجب بالمقابل على سياسات الأجور السعي لزيادة إنتاجية العامل الحكومي. وتأتي نفقات التشغيل والصيانة في المرتبة الثانية حيث يتضمن عنصر الصيانة مجموعة كبيرة من الأنشطة المطلوبة للإبقاء على البنية الأساسية في حالة جيدة، حيث أن نقص الصيانة يؤدي إلى إعاقة كفاءة عمل القطاع الخاص مما يؤثر سلبا على مستوى النمو الاقتصادي والعمالة[3]

1. النفقات الاستثمارية

وتسمى أيضا" نفقات التجهيز "وكذلك" النفقات الرأسمالية."و يعُنى بهذا النوع من الانفاق بتكوين و تحصيل رأس المال الثابت من مخزون، أراضي وكذا أصول غير مادية[4]، فهو بذلك يشمل الإنفاق على البنية الأساسية والمشروعات العامة وكذا كل ما تدفعه الحكومة في شكل إعانات للاستثمار الخاص.

لقد كان الفكر الاقتصادي التقليدي ينظر إلى النفقات الاستثمارية على انها نفقات ترتبط بفترة زمنية معينة ومحددة، وهي فترة تشييد المرافق العامة ومن ثم يمكن تمويلها من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض والإصدار النقدي، واللجوء إلى هذه المصادر في التمويل يمكن أن يكون في حالات استثنائية وفقا لوجهة نظر الكلاسيك .ولكن مع تطور مفهوم الدولة في النشاط الاقتصادي ومن ثم تطور مفهوم النفقة الحكومية، وكذا مدى الاعتماد عليها كأحد الادوات الهامة التي يمكن ان تحقق أهداف المجتمع (نمواقتصادي استقرار، عدالة اجتماعية ...) في ظل هذه التطورات فان النظر الى النفقة الحكومية على انها نفقة غير منتجة لم يعد مقبولا وغير مبرر، ذلك كونها اصبحت منتجة وقد تكون أكثر إنتاجية من النفقات الخاصة في العديد من الحالات والمجالات.

لذلك وانطلاقا من هذا المنطق اتسع نطاق النفقات الحكومية ذات الطابع الرأسمالي، ولم يعد يقتصر فقط على مشروعات البنى التحتية، بل امتد ليشمل إنشاء المشروعات العامة، وبصفة عامة فان النفقات الحكومية علاوة على البنية الهيكلة فهي تشمل أيضا الاستثمار في إنشاء المشروعات العامة، الإنفاق على الصيانة الشاملة الاعانات الاقتصادية للقطاع الخاص بهدف زيادة طاقتها الانتاجية ومن ثم زيادة الانتاج وكذا الانفاق الحكومي على عمليات الاحلال والتجديد وغيرها.[5]

الفرع الثالث: ضوابط وحدود النفقات العامة

[1] بودخدم كريم، مرجع سابق، ص39.
[2] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 474.
[3] هاجر سلطاني، مرجع سابق، ص 26-27.
[4] بودخدم كريم، نفس المرجع، ص 40.
[5] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 475.

عند قيام الدولة أو الهيئات التابعة لها بالإنفاق يجب أن تلتزم ببعض المبادئ وهذا من اجل تحقيق الأهداف المرجوة من الانفاق، ويتحدد حجم النفقات العامة وفقا لمجموعة من العوامل نظامية اقتصادية ومالية .

اولا- ضوابط النفقات العامة

لكي يحقق الإنفاق العام الأهداف المنشودة، يجب تحقق أمرين في غاية الأهمية .الأمر الأول هو تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة، والأمر الثاني أن يتم ذلك عن طريق أكبر قدر من الاقتصاد في النفقات، لذلك من الضروري وجود أساليب وصور للرقابة المختلفة، التي تضمن توجيه النفقات العامة إلى أوجه المنفعة دون إسراف أو تبذير .وتتمثل هذه الضوابط فيما يلي[1]

1. **ضابط المنفعة**

إذا كانت النفقة العامة تهدف الى إشباع حاجة عامة، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة، فإنها لا يمكن أن تكون مبررة إلاَ بمقدار ما تحققه من نفع للمجتمع، وهذا ما يقتضي عدم صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد، أو المجموعات أو فئات المجتمع دون البعض الأخر، لأسباب سياسية أو اجتماعية.

وعليه فان الهدف الأساسي للإنفاق الحكومي هو تحقيق أقصى منفعة ممكنة من أجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة، على عكس النفقة الخاصة التي تصرف لتحقيق أهداف فردية ولغرض الحصول على مردود شخص، وهنا يثار موضوع آخر وهو تحديد أولويات الإنفاق العام، إذ على الدولة أن توازن بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية، حيث يقرر في ضوء أهداف الخطة .الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار توزيع النفقات حسب احتياجات النواحي والأقاليم المختلفة، وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية، وتختلف هذه الأولويات من اقتصاد إلى آخر كما تختلف في الاقتصاد الواحد من مرحلة لأخرى.[2]

2. **ضابط الاقتصاد في النفقات**

إذ يجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك ضياعًا لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة .أضف إلى ذلك إلى أن الإسراف والتبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها ويبرر محاولات المكلفين والممولين في التهرب من أداء الضريبة، وباختصار فان ضابط الاقتصاد يعني استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة، وتتعدد مظاهر التبذير والإسراف المالي في العالم وعلى وجه الخصوص في الدول النامية بسبب انخفاض كفاءة الرقابة المالية والسياسية ولهذا فان الحاجة تدعو إلى ضبط النفقات العامة في شتى القطاعات على أسس معينة تتمثل في مراعاة الحاجات الحقيقية الفعلية، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلاَ إذا كانت ضرورية تماما وبالقدر اللازم فقط، لتحقيق المنفعة العامة .هذا فضلا عما يمكن أن تؤديه أجهزة الإعلام والرقابة المختلفة من ادوار هامة في إيجاد رقابة فعالة وحازمة على عمليات الإنفاق الحكومي بما يضمن توجيه النفقات العامة إلى الأوجه النافعة[3].

3. **ضابط الترخيص والتقنيين**

الترخيص هو ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة ويعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقت موافقة الجهة المختصة بالتشريع[4]، أما تقنيين النشاط الإنفاقي للدولة فالمقصود به ان يتم تنفيذ النفقات العامة وفقًا للإجراءات التي حددتها الموازنة وقوانين المالية، ويعد الضامن لتحقيق المنفعة والاقتصاد في النفقة، ويتمثل في درجة احترام المنفذين لقواعد الإجراءات القانونية التي تتطلبها النصوص التشريعية عند تنفيذ النفقة العامة من خلال أساليب الرقابة بشتى صورها، وتحدد القوانين التي تنظم النشاط المالي للدولة اساليب صرف

---

[1] شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، (دراسة حالة الجزائر) (2000 – 2010)** اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2012، ص 78.

[2] محمد طاقة، هدى عزاوي، مرجع سابق، ص 34.

[3] سوزي عدلي ناشد، **اساسيات المالية العامة، النفقات العامة، الايرادات العامة، المزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 55.

[4] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 35.

النفقات واجراءاتها، حيث تعين السلطة المخولة بالإذن وتوضح مراحل عملية صرفها وهو ما يضمن أن النفقة العامة قد تم صرفها في مكانها بما يضمن تحقيق النفع العام المستهدف[1]

ثانيا- حدود النفقات العامة

إن موضوع حدود الإنفاق العام يثير كثير من النقاشات بين المختصين، ذلك للإجابة على السؤال التالي وهو ما هي النسبة من الدخل القومي التي يجب اقتطاعها وتوجيهها للإنفاق العام، وقد تمت الإجابة على هذا السؤال من خلال طبيعة الفكر الاقتصادي السائد والإيديولوجيات المختلفة[2].

1. **الايديولوجية الفردية**

ففي ظل هذه الأيديولوجية و المستمدة من الفكر التقليدي فان دور الدولة يقتصر على قيامها بوظائفها التقليدية (الدولة الحارسة) وبالتالي فان حجم النفقات العامة وتنوعها يقل بالنسبة الى الدخل القومي.

2. **الإيديولوجية التدخلية**

دور الدولة يتزايد في النشاط الاقتصادي في إطار هذه الايديولوجية باستغلال بعض المشروعات الإنتاجية، ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية، حيث يترتب على ذلك زيادة في حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في أنشطة الدولة.

3. الإيديولوجية الجماعية

تقوم الدولة بمختلف الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي الى زيادة حجم الانفاق العام بشكل كبير وترتفع النسبة الى الحد الذي تكاد تتطابق فيه مع الدخل القومي ذاته وتظهر هذه الايديولوجية في الدول ذات التوجه الاشتراكي سابقا.

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العامة من أهم الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة، وذلك نتيجة تطور دور الدولة وتدخلها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية لا سيما مع زيادة الدخل الوطني، وتعود ظاهرة إزدياد النفقات العامة وتوسع حجمها إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية.

الفرع الأول: الأسباب الظاهرية

وتعني أن هناك زيادة في الأرقام النقدية للنفقات العامة دون أن تكون هناك زيادة في حجم السلع والخدمات العامة المقدمة من الحكومة، أي دون أن يترتب عنها زيادة المنفعة الحقيقية ولا تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة[3] وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

أولا- تدهور قيمة النقود

أي انخفاض قوتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بواسطة عدد معين من الوحدات النقدية مقارنة بالكمية التي كان يمكن الحصول عليها قبل هذا التدهور، والذي كان سببه إرتفاع المستوى العام للأسعار. وكما تعني أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منهاأي لا ينتج عنها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع المحقق من هذه النفقات[4].

ثانيا-تغيير في وضع الميزانيات والحسابات

---

[1] شعبان فرج، مرجع سابق، ص، 79.

[2] روشو عبد القادر، **اثر سياسة الانفاق العمومي على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي –دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري – (الفترة من 2000 – 2014)** مذكرة دكتوراه، جامعة الشلف، 2017 -2018، ص 38.

[3] احمد عبد السميع علام، **المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق**، الإسكندرية، مصر، مكتبة الوفاء القانونية، 2012، ص 52.

[4] احمد عبد السميع علام، نفس مرجع،ص62.

كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية، فلا يسجل فيها إلا صافي الحساب، أما الآن فأصبحت تعد وتحضر طبقاً لمبدأ الناتج الإجمالي، الذي تدرج بموجبه كافة نفقات مرافق الدولة وإيراداتها دون إجراء أية مقاصة بينهم، مما أدى إلى تضخم عددي في حجم الإنفاق العام المعلن بصورة ظاهرية[1]

ثالثا- الزيادة المضطربة في عدد السكان

إن تفاقم عدد السكان يعني إرتفاع في حجم الإنفاق العام، لأن الدولة عليها أن تلبي إحتياجات مواطنيها من أمن، تنمية، بنية تحتية وتعليم .فكلما زاد عدد السكان توجب تخصيص مبالغ مالية إضافية لتتلاءم مع ذلك.[2]

رابعا- التوسع الجغرافي للدولة

يؤدي إتساع مساحتها ورقعتها إتجاه النفقات العامة نحو الإرتفاع لمواجهة متطلبات كل إقليم، كما تعد هذه الزيادة ظاهرية رقمية، لأنها لم تؤدي إلى رفع نصيب الفرد منها رغم زيادة مبلغها.[3]

من خلال ما سبق يتبين أن الزيادة الظاهرية تتمثل في زيادة الإنفاق العام دون أن يترتب عنه زيادة في حجم السلع والخدمات، ومن أسبابها تدهور القوة الشرائية للنقود إضافة إلى التوسع الحضري والنمو السكاني من خلال إتساع إقليم الدولة وتغير أسلوب إعداد الموازنة.

الفرع الثاني : الأسباب الحقيقية

الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام تلك المعطيات التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية من الإنفاق[4]، بمعنى آخر تلك الأسباب التي تؤدي إلى نمو حقيقي للإنفاق العام، أي أنه هناك توسع في حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع أو تحسين مستوى الخدمات القائمة، وهو التعبير النقدي لتلك الزيادة في حجم الخدمات العامة ونوعيتها، وتنقسم الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة إلى خمسة أقسام هي اقتصادية، سياسية واجتماعية، وإدارية ومالية.

أولا- الأسباب الاقتصادية

وتتمثل في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني، وكذا زيادة وتطور دور الدولة.

- **النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي:** من الطبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وبالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات العامة ما هي إلا مجموعة من ضمن تلك السلع والخدمات التي يزداد طلب افراد المجتمع عليها حين يرتفع مستوى دخلهم. وكم يظهر الواقع أن المرونة الداخلية للطلب على السلع والخدمات العامة تعتبر مرونة عالية، وبالتالي ازدياد بسيط في دخل الأفراد يؤدي إلى المزيد من الطلب على السلع والخدمات العامة، أو المطالبة بمستوى جيد منها، لم يطالبوا به من قبل لدخلهم المحدود مثل المطالبة بمستوى جيد من الصحة والتعليم وشبكات الطرق وغيرها، وهذا ما يعمل على نمو الإنفاق العام لأجل إشباع تلك الحاجات. كما أن توزيع الدخل هو عامل آخر يتحكم في درجة الإنفاق الحكومي، فوفقاً للأدبيات فإن انخفاض درجة المساواة في توزيع الدخل معبراً عنها بارتفاع قيمة معامل جيني "Gini Coefficient" يتطلب درجة أعلى من الإنفاق على السلع

---

[1] اعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الثقافة، عمان،2008، ص 54.

[2] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء، عمان، 2008، ص 136.

[3] بومدين بونوار، **النفقات العامة في التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر،خلال الفترة 1980 – 2008**،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 0 2011، ص 22.

[4] محمد الصغير بعلي، يسري ابو العلا، **المالية العامة، النفقات العامة والايرادات العامة و الميزانية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003،ص 49.

والخدمات العامة المتعلقة بمساندة الفئات الفقيرة والذي يأخذ عدة أشكال مثل دعم الخدمات المختلفة كالصحة والتعليم ويمتد ليشمل دعم الغذاء بالإضافة إلى الدعم النقدي المباشر لهذه الفئات الفقيرة[1].

- **زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:** كلما حرصت الدولة على التدخل بصورة موسعة في الحياة الاقتصادية كلما ازداد حجم النفقات العامة، ومن الملاحظ في الآونة الأخيرة، أن تدخل الدولة للحفاظ على التوازن الاقتصادي، ولدفع عملية التنمية إلى الأمام، يعتبر من الأسباب الرئيسية لازدياد النفقات العامة وبصفة خاصة فان التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية للحصول على موارد للخزينة العامة أو المحافظة على ثرواتها الطبيعية وللتحكم في مسار اقتصادياتها، كما ان حرص معظم الدول على محاربة الكساد والبطالة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، يدفعها الى زيادة انفاقها العام، للرفع من مستوى الطلب الكلي الفعلي، الى مستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة، بالتناسب مع حجم الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني[2].

أضف إلى ذلك أن المنافسة الاقتصادية الدولية، مهما كانت أسبابها تؤدي الى زيادة النفقات العامة، اما في صورة إعانات اقتصادية للمشاريع الوطنية لتشجيعها على التصدير، ومنافسة المشاريع الأجنبية في الأسواق العالمية و إما في صورة إعانات للإنتاج، لتمكين المشاريع الوطنية من المواجهة والصمود (من ناحية الجودة) في وجه المنافسة الأجنبية داخل الأسواق الوطنية.

ثانيا- الأسباب الإدارية لزيادة النفقات

نتيجة لتطور دور الدولة والتوسع في الخدمات العامة التي تقدمها للمجتمع كنتيجة طبيعية للتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول، زاد بذلك عدد الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح المتعددة التي تقوم كل منها بدور مختلف في مجال الخدمة العامة، بالإضافة إلى تقسيم العمل الذي يحتاج إلى عدد من الموظفين في الجهاز الإداري للحكومة وبالتالي زيادة النفقات، ومن الملاحظات الهامة وخصوصا في الدول النامية نمو حجم العمالة في الإدارات الحكومية بشكل كبير يفوق عما تقدمه من خدمات فضلا عما تضخم نفقاتها من المستلزمات السلعية والخدمية[3].

وعلى الرغم من أن اتساع نطاق نشاط الدولة يفرض زيادة في المصروفات الإدارية إلا أن جانبا كبيرا من هذه الزيادة يرجع إلى سوء الإدارة والتنظيم في القطاع الحكومي وانخفاض إنتاجيته، بالإضافة إلى بطء وسير وتعقيد الإجراءات الإدارية، وضعف الشعور بالواجب وعدم الحرص على أموال الدولة، والتبذير والنفقات المظهرية الكبيرة التي يحاط بها كبار موظفي الدولة[4].

ثالثا- الأسباب الاجتماعية

تتمثل هذه الأسباب في الزيادة في معدل النمو الديموغرافي، وكذا تركز السكان في المدن، والمراكز الصناعية، كل هذه الأسباب تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة، لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات العامة، ويرجع ذلك إلى أن حاجات السكان في المدن أكبر وأعقد من حاجات السكان في القرى، بالإضافة إلى زيادة الخلل في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، مما نتج عنه زيادة عدد الافراد الذين يقعون تحت خط الفقر، وبالطبع يكلف هذا المزيد من الإنفاق على برامج الحد من الفقر.

أضف إلى هذا أن زيادة الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لانتشار التعليم، ومن ثم وعي المواطنين بحقوقهم حيث أصبحوا يحملون الدولة مسؤولية تحقيق الضمان الاجتماعي بتأمينهم ضد المخاطر الاجتماعية كالمرض

---

[1] شعبان فرج مرجع سابق ص 62.

[2] مجدي محمود شهاب، **اصول الاقتصاد العام المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر 2004، ص 221.

[3] شعبان فرج، مرجع سابق، ص 83،

1 المرسي السيد حجازي وحامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004 ، مرجع سابق،ص 264.

والشيخوخة والعجز، إلى جانب المخاطر الاقتصادية كالبطالة وإصابات العمل .الأمر الذي أدى إلى زيادة الانفاق العام[1].

رابعا- الأسباب المالية: لقد أسفر التطور في الفكر المالي عن نظرة مغايرة للإنفاق العام، فبعد أن كان يعتبر تدمير للثروة أو استهلاكًا في بعض الظروف، أصبح يعد مصروفاً ايجابياً في الحياة الاقتصادية سواء لتوجيه النشاط الاقتصادي أو تحقيق الاستقرار أو التوازن، ومما لا شك فيه أن هذه النظرة قد أسفرت عن خلق مزيد من المجالات للإنفاق العام، كذلك لم تعد الطاقة الضريبية القصوى محددًا للإنفاق العام بعد أن أصبح اللجوء إلى القروض العامة والإصدار النقدي أمرًا ممكنًا في الفكر المالي الحديث، والواقع أن هذا التطور قد أدى إلى إسراف كثير من الحكومات في الإنفاق العام في ظروف الحروب والأزمات وفي حالات عجز الميزانية وتمويل الاستثمارات العامة في الدول النامية بقصد دفع عجلة التنمية ورفع معدل الاستثمار، بحيث أصبح حجم الدين العام يمثل سمة عامة في معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وعموما فانه في ظل وجود مبررات موضوعية لتدخل الدولة، ومع توفر مصادر عديدة وبديلة لتمويل الإنفاق العام، اتجهت النفقات العامة للتزايد بسبب توفر الأموال اللازمة بحيث اتسم العصر الحديث بسهولة الاقتراض، حيث خرج القرض العام عن مفهومه السابق باعتباره مصدرا استثنائيا للإيرادات العامة تستخدمه الدولة في ظروف غير طبيعية وأصبحت الدولة تلجأ إلى إصدار السندات ذات فئات مختلفة لتشجيع الأفراد على الاكتتاب ما أدى إلى زيادة الدين العام وزيادة نفقات خدمته[2].

خامسا- الأسباب السياسية: تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات العامة فتؤدي إلى زيادتها ويمكننا في هذا المجال إدراج العوامل التالية :

- **انتشار مبادئ الديمقراطية** :يترتب على انتشار مبادئ الديمقراطية زيادة الاهتمام بالطبقات محدودة الدخل والمحرومة، والتكفل بالكثير من خدماتها مما يزيد من حجم النفقات العامة، اضف الى ذلك انه في حال انتشار المبادئ الديمقراطية، يزداد عدد الأحزاب السياسية المتنافسة على السلطة وهذا ما يجعلها تسعى الى كسب رضا افراد المجتمع من اجل الحصول على اصواتهم الانتخابية. ما يدفع فيما بعد الحزب الحاكم إلى التوسع في المشاريع الاجتماعية للالتزام إلى حد ما بوعوده، وللحفاظ على مركزه السياسي، مما يترتب عليه زيادة في النفقات العامة.

- **نمو مسؤولية الدولة** :نتج عن انتشار مبادئ الديمقراطية، تغيير النظرة إلى الدولة، فهي ليست سلطة آمرة، لا يمكن للمواطنين إلا الخضوع لها،و إنما هي مجموعة من المرافق العامة الموجهة لخدمة الصالح العام و لهذا تقررت مسؤولياتها في خدمة المواطنين، فاذا احدث نشاطها ضررا لاحد افرادها، فليس هناك ما يمنع لمقاضاتها، لتعويضه عما لحقه من ضرر، فيشارك المجتمع بذلك في تحمل عبء المخاطر المترتبة عن سير المرافق العامة، وقد ساعد على نمو مسؤولية الدولة ضغط الراي العام، ومؤلفات رجال القانون[3].

- **زيادة نفقات التمثيل الخارجي** :لقد أدى تطور العلاقات الدولية، وكثرة عدد الدول المستقلة إلى اتساع مدى التمثيل الدبلوماسي من جهة، وتزايد نفقات اشتراك الدول في المنظمات الدولية والإقليمية من جهة أخرى وأصبحت المؤتمرات الدولية تعقد للتباحث في مختلف الشؤون الدولية (البيئة، السلام الاقتصاد..)[4]

سادسا- الأسباب العسكرية : يلعب الإنفاق العسكري دورا لا يستهان به في دفع النفقات العامة نحو التزايد بمعدلات كبيرة في الكثير من الدول، خاصة تلك التي تتعرض لتهديدات داخلية أو خارجية كثيرة ولا يقتصر الإنفاق العسكري على مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية الجارية التي تلزم القوات

[1] شعبان فرج، نفس المرجع، ص 83.
[2] شعبان فرج، مرجع سابق، ص 84.
[3] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 112.
[4] علي زغدود، **المالية العامة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006، ص 52.

المسلحة فحسب، بل أيضا النفقات المخصصة لاستيراد السلاح وكلفة الصيانة، وفي العادة لا تتم فقط بالعملة المحلية بل تحتاج إلى العملة الصعبة، أضف إلى ذلك أن ظهور التكنولوجيا المتطورة في المجال العسكري، أدت إلى المزيد من صرف المبالغ المالية لأجل الحصول على هذه التكنولوجيا المتطورة دون ننسى أن تمويلات الحروب، ليس فقط أثناء الحرب، بل وحتى بعدها، كدفع التعويضات و الإعانات والمعاشات لضحايا الحرب، وكذا نفقات إعادة تعمير ما دمرته الحرب، ودفع أقساط وفوائد الديون التي عقدتها الدولة أثناء الحرب، لتمويل نفقاتها الحربية[1] .

المبحث الثاني: ماهية الناتج المحلي الاجمالي

يتصدر الناتج الإجمالي المحلي، والذي يقيس مجمل السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها مفاهيم الاقتصاد الكلي، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولا، ويعتبر الناتج المحلي الاجمالي جزء من الحسابات القومية التي تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصاءات التي تتيح أمام صانعي السياسات إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش او التوسع .

المطلب الاول: مفهوم واهمية الناتج المحلي الاجمالي

تقوم كل دولة بإنتاج أنواع وكميات مختلفة من السلع والخدمات باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة حيث تتطلب عملية الإنتاج مزج العناصر الإنتاجية المتوفرة واستخدام المستوى التقني المتاح للحصول على أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات فالناتج المحلي الإجمالي يعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس تطور النشاط الإنتاجي.

[1] شعبان فرج، مرجع سابق، ص 85.

الفرع الاول: مفهوم الناتج المحلي الاجمالي

هو مصطلح هام ويستخدم كثيرا خاصة في قياس معدل النمو، ويعني جملة السلع والخدمات التي أنتجها الاقتصاد في فترة معينة لمدة سنة فهو يمثل مجموع قيمة السلع والخدمات وبأسعار السوق، علما ان السلع الوسيطة أي التي استخدمت في إنتاج سلع أخرى لا تحتسب تفاديا للتكرار الحسابي[1].

مجموع السلع والخدمات هذا هو إجمالي بمعنى انه لم يخصم منه اهتلاك المعدات أو رأس المال الذي واستخدام في انتاج تلك السلع والخدمات، كذلك لم تستخرج التغيرات في المخزون.

ان علم الاقتصاد والمحاسبة القومية عادة ما يفرق بين ما ينتج على ارض بلد ما بغض النضر عن جنسية عوامل الانتاج التي ساهمت في انتاجه وبين ما ينتج بواسطة عوامل الانتاج سواء تم داخل الحدود الجغرافية للبلد او خارجها فالأول يطلق عليه لفظ الناتج المحلي اما الثاني فيطلق عليه الناتج القومي وتكون العلاقة بين الناتج المحلي والناتج القومي كما يلي[2]:

الناتج القومي = الناتج المحلي + مستحقات عوامل الانتاج الوطنية في الخارج – مستحقات عناصر الإنتاج الأجنبية في الداخل.

ان الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن كمية السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانو مواطني البلد أو أجانب خلال سنة معينة، وهذا يعني انه يمكن التحويل من الناتج القومي إلى الناتج المحلي حسب المفاهيم المطروحة لكل منهما وهو عبارة عن دلالة لما ينتجه البلد، والنمو فيه مؤشر إلى مدى سرعة النمو الاقتصادي في البلد ككل وهو ليس مؤشر لتوزيع الدخل والزيادة فيه لا تعني انخفاض الفقر.

الفرع الثاني: أهمية الناتج المحلي الإجمالي

تكمن أهمية الناتج المحلي الإجمالي في النقاط التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالبا سنة.
- الناتج المحلي الإجمالي يلخص ما تحصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الانتاج المحلي.
- الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.
- الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق يمكن من معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسية والمستهدفة.
- تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذي القرارات.
- يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي.
- استخدامه كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية تحديد مستوى الأداء الاقتصادي للدولة.

المطلب الثاني :انواع و طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي

الفرع الاول: أنواع الناتج المحلي الإجمالي

للناتج المحلي الإجمالي عدة انواع نذكر منها ما يلي[3]:

1. **الناتج المحلي الاجمالي الاسمي**

[1] على احمد سليمان، **قاموس المصطلحات الاقتصادية**، الطبعة الاولى، المكتبة الاكاديمية، جامعة الخرطوم، 1999، ص 109.
[2] كامل بكري واخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 130.
[3] احمد الاشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الاولى، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2002، ص 312.

إجمالي القيم النقدية بأسعار السنة الجارية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة مجموعة من عناصر الانتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة السنة، حسب بضرب الكميات المنتجة في الأسعار الجارية، اي بالأسعار السائدة في السوق للسنة التي يتم حساب الناتج بها.

2. **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**

إجمالي القيم النقدية بأسعار سنة الأساس للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة السنة، وتحسب بضرب الكميات المنتجة في الأسعار الثابتة، اي بأسعار سنة الأساس ثابتة، يتم الاعتماد عليها لباقي السنوات.

3. **الناتج المحلي الاجمالي**

إجمالي القيم النقدية والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد بواسطة عناصر الانتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.

4. **الناتج القومي الإجمالي**

إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة مواطني البلد سواء كانو مقيمين بداخل البلد او بخارجه واستثناء القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة بواسطة غير المواطنين خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

5. **الناتج المحلي الصافي**

إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة. ويتم احتساب الناتج المحلي الصافي بعد استثناء اهتلاك رأس المال.

الفرع الثاني :طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي

هناك ثلاث طرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي هي[1] :

أولا-طريقة الانتاج

ويتم قياسه عن طريق الدخل القومي الذي يقاس وفق هذه الطريقة بطريقتين، طريقة السلع النهائية والتي يتم فيها قياس الدخل القومي فيها عن طريق احتساب قيم السلع والخدمات بشكلها النهائي أي المنتجة في الجسم الاقتصادي خلال السنة دون احتساب قيم السلع الوسيطة ويضاف اليها انتاج الشركات الوطنية العاملة في الخارج ويطرح منها قيمة الانتاج الشركات الاجنبية العاملة في الداخل، اما طريقة القيمة المضافة فان قيمة الناتج المحلي الاجمالي تساوي مجموع القيم المضافة في جميع القطاعات.

ثانيا طريقة الدخل

ويتم فيها قياس الناتج المحلي وفقا لاحتساب مجموع دخول او عوائد عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في الإنتاج أي ان قيمة الدخل الإجمالي هي:

قيمة الدخل الإجمالي = قيمة الرواتب والأجور المدفوعة خلال السنة + صافي الفوائد خلال السنة + القيمة التقديرية لإيجارات المساكن التي يسكنها اصحابها+ قيمة الأرباح الموزعة والغير موزعة.

ثالثا-طريقة المصروفات

[1] الحبيب فايز، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة السادسة، مطابع الفرزق، الرياض، السعودية، 2011، ص 25.

وترتكز هذه الطريقة على احتساب جميع أوجه الإنفاق في الجسم الاقتصادي التي تتمثل في الإنفاق العائلي والإنفاق الخاص والإنفاق الحكومي وصافي الإنفاق الأجنبي.

المبحث الثالث: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

في ظل العولمة و الإنفتاح الإقتصادي الذي ساهم في ظهور الشركات متعددة الجنسيات و التكتلات الإقتصادية الإقليمية و الدولية، برز مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر و أعطيت له أهمية كبيرة من طرف الدولة المضيفة، كونه مصدر مهم من مصادر التمويل الدولي، و بديل عن المديونية الخارجية حيث كان لزاما على الدول المضيفة توفير المناخ الملائم لجذب الإستثمار الاجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

وردت العديد من تعاريف الإستثمار الأجنبي المباشر من قبل الباحثين الإقتصاديين و الهيئات الإقليمية و العربية، بالإضافة إلى تعدد أشكاله من حيث الملكية فمنها الإستثمار المشترك،الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي و مشروعات و عمليات التجميع بالإضافة إلى المناطق الحرة .

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

هو الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في استثناء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر[1].

يقصد بالإستثمار الأجنبي المباشر "تلك الإستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها له حق الإدارة .و يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول و جود نشاط إقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف والثاني، ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع[2].

[1] شهرزاد زعنيب، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، العدد 8، 2008، ص07.
[2] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية (مصر)،2007، ص31.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا عندما يرسي أحد المستثمرين الأجانب علاقة طويلة الأجل مع إحدى المشاريع ويمتلك نسبة 10%أو أكثر من أسهم رأس مال المشروع ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر قدرا ملحوظا من التأثير والنفوذ على إرادة ذلك المشروع[1].

كما يعرف الأونكتاد الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمار الدولي وفي ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة أو امتلاك مشروع في دولة أخرى على أن تكون نسبة الملكية من الأسهم، أو القوة التصويتية 10%أو أكثر[2].

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويكون الاستثمار الأجنبي مباشر حين يمتلك المستثمر 10% و أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة[3] .

الفرع الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

1. الإستثمار المشترك:

يمثل الإستثمار المشترك نوع خاصا من التحالف الإستراتيجي الذي يمثل نتيجة قيام شركتين بخلق أعمال جديدة بصورة مشتركة بينهم، وتكون هذه الأعمال منفصلة بشكل قانوني و مختلفة عن الشركاء الأصليين. ويفضل هذا النوع في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية ونقص المعرفة بالسوق الأجنبي وقد يؤثر إحتمال وجود تعارض بين أطراف الإستثمار على فعالية هذا النوع من الإستثمارات[4].

2. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

وهو أهم وأبرز أشكال الاستثمار، ويعتبر أكثرها تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، التي تمتد إلى عدة دول من خلال فروعها المختصة في الإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي، وتتميز بكبر حجم إنتاجها واحتكارها لأساليب الإنتاج والتكنولوجيا العصرية، كما أنها تدار من مركزها الرئيسي في الوطن الأم. وتتردد الدول كثيرا في التعامل مع هذا النوع من الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية، إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية[5].

3. مشروعات أو عمليات التجميع: يتم هذا النوع من الاستثمار بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي الخاص أوالحكومي أو الاثنين معا، على شكل اتفاقية يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، مع تقديمه للخبرة والمعرفة الخاصة واللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة، في مقابل عائد مادي يتفق عليه وقد يتخذ هذا النوع من الاستثمار شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع من قبل الطرف الأجنبي

4. الاستثمار في المناطق الحرة:

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات،

---

[1] أميرة حسب الله محمد، **الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 19.

[2] حسان خضر، **الإستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف وقضايا** – مجلة جسر التنمية، العدد 32، الكويت المعهد العربي للتخطيط، 2004، ص 5 .

[3] صندوق النقد الدولي، **دليل ميزان المدفوعات**، الطبعة الخامسة، الجزء 18،2015، ص 89.

[4] نهال فريد مصطفى، نبيلة عباس، **أساسيات الأعمال في ظل العولمة**، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)،2005، ص.131-132.

[5] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 19-20.

ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإستثمار الأجنبي المباشر

إن تطور الدول اليوم يقاس بحجم عائدات استثماراتها التي هي من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني رفع المستوى المعيشي وذلك لما له أهمية اقتصادية واجتماعية وإستراتيجية .

الفرع الأول: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

الإستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة و الخبرة الإدارية و التسويقية الجديدة فالتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتج و تخفيض تكاليف الانتاج[1].

- يهدف الإستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق مناصب شغل وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية.
- إن الإستثمارات الأجنبية المباشرة هي الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة والرفاهية الإجتماعية ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الإستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي وتغيير إحدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها. يسوق الإستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجية المنتجات تم الاعتماد على تصديرها.

- النمو بالإستثمار بعد تكوين رأس المال الجديد والذي بدوره يؤدي إلى توزيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروع الإنتاج و توسيع مكاتبها في السوق.

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تسهيل حركة رؤوس الأموال والتي يتم استثمارها في قطاعات انتاجية في البلدان المضيفة مما يسمح بتقليص الفجوة التمويلية المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية[2].

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد العديد من الفجوات الرئسية في اقتصاد الدول منها فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية، الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة علي إيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية، ضرائب على الأرباح، تزيد من إمكاناتها على الإنفاق ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها[3].

الفرع الثاني : أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وذلك من أجل الحفاظ على مكانة وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين وتتمثل الأهداف فيما يلي:

- تحقيق العائد وهو هدف عام للاستثمار مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن يجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح.
- المحافظة على قيمة الموجودات حيث يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تترف من قيمة ومجوداته مع مرور الزمن. بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبها.

الحفاظ على الأصول المادية أو المالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وبما تجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.

---

[1] السيد متولي عبد القادر، **الإقتصاد الدولي**، دار الفكر، عمان، 2011، ص 190-191.

[2] بلعيد بلعوج، **الآثار المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة على للشركة متعددة جنسيات في ظل العولمة**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد الثالث، أكتوبر، 2002ص6.

[3] مجاهد سيد أحمد، **دور السياسة النقدية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الجزائر2010-2000** مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بشار،2012، ص 7.

استمرار الدخول وزيادتها ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية لتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشته ومن ثم قدراته الإنتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية لمزيد من النشاطات الجديدة.[1]

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد إدراك العديد من الدول خاصة النامية منها أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، اتجهت إلى تحسين مناخها الاستثماري كخطوة أساسية لجذبه من خلال الاهتمام بالمحددات الاقتصادية والسياسية والقانونية.

الفرع الأول: المحددات السياسية

من بين العناصر التي تندرج ضمن المحددات السياسية المؤثرة في قرار الاستثمار في الخارج نجد الاستقرار السياسي والحكم الراشد.

أولا-الاستقرار السياسي: يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما تمتع البلد بظروف سياسية مستقرة خالية من الاضطرابات كلما كان ذلك حافزا لزيادة تدفقات الاستثمارات الدولية و ينطوي عدم الاستقرار السياسي على أسباب عديدة و معقدة يمكن أن تتمثل في عدم الاستقرار الحكومي الناتج عن التغيرات السريعة و المتتالية في أعضاء الحكومة و توجهاتهم السياسية و عدم الاستقرار في القطاع المؤسساتي الناتج عن التحولات السريعة في السياسات التي تحكم و تنظم هذا القطاع (الخوصصة، الملكيةالعامة ....)

إن هذه الأسباب تؤثر بشكل سلبي على الوضعية الاقتصادية للبلد، الأمر الذي يحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليه، نتيجة تخوف المستثمرين من بعض المخاطر ويمكن إيجازها في النقاط التالية :

- التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة وبدون تعويض.
- التأميم وتحويل المشروعات إلى ملكية عامة.
- فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.
- الإلغاء وعدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة.

إذن فاستقرار النظام السياسي وطبيعة التغيرات الحكومية التي من الممكن حدوثها ومخاطر التأميم و المصادرة و التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، كلها تعتبر من بين أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرين بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار، كما تشير إلى ذلك تقارير البنك الدولي[2].

ثانيا-الحكم الراشد: من دون شك أن إرساء قواعد الحكم الراشد يعتبر ضرورة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و يعرف الحكم الراشد حسب البنك الدولي للإعمار والتنمية بأنه الطريقة التي يمارس بها الحكم في تسيير وإدارة اقتصاد بلد ما و الموارد الاقتصادية، و يحدد البنك ثلاثة مصادر للحكم الراشد ويقوم على مجموعة من المعايير منها شفافية نظام الحكم، المساءلة وسيادة الحكم، إشراك النظام الحاكم للقوى الأخرى السياسية والاجتماعية في عملية صنع القرار، الفعالية والاستجابة لاحتياجات المواطنين على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد، المساواة وتكافؤ الفرص[3].

الفرع الثاني : المحددات الإقتصادية

---

[1] هوشيار معروف، **الإستثمارات و الأسواق المالية**، دار صفاء، عمان، الأردن، 2003، ص 03.

[2] بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد،2012،10ص.

[3] بن بريكة الزهراء، **دراسة العلاقة الارتباطية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية وأثر الفساد عليها: حالة الدول العربية**، الملتقى الدولي حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 09 /10أفريل، 2013، ص 06.

تعتبر المحددات الاقتصادية من أهم العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنها تلعب دورا هاما في تكوين المناخ الاستثماري الملائم والجاذب لمختلف الأنشطة الاستثمارية، ومن بين أهم العناصر المرتبطة بهذه المحددات ما يلي:

أولا-الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية:

يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي تأخذ بمبدأ الحرية في التجارة الدولية والانفتاح الاقتصادي، لأن إزالة الحواجز الجمركية ومختلف القيود التجارية يؤدي إلى الرفع من معدلات التبادل التجاري الدولي هذا من جانب، ومن جانب أخر يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية مما يعود بالنفع على الدول من خلال زيادة الدخل الإجمالي وإتاحة الفرص أمام المنتجين بالتوجه نحو أي فرع من فروع الإنتاج التي تمكنهم من توظيف أموالهم بفعالية أكبر[1].

ثانيا-الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المحددات الأساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث يعبر عن القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل دولة معينة خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة ويستخدم كمؤشر للدلالة على صحة الاقتصاد ومعدل النمو الاقتصادي، فارتفاع معدلاته تشير إلى تحسن الوضعية الاقتصادية للدولة التي تصبح وجهة رئيسية لعدد كبير من المشاريع الأجنبية.

ثالثا- معدل النمو الاقتصادي:

تحقق الاقتصاديات ذات النمو المرتفع تدفقا كبير لرؤوس الأموال الأجنبية نتيجة وجود علاقة ارتباط قوية بين معدل النمو والبيئة الاستثمارية، لذلك تسعى مختلف الدول إلى زيادة معدل نموها و تحسين مناخه الاستثماري من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[2].

رابعا-معدل التضخم:

يعد هذا المؤشر من المحددات الرئيسية للاستثمار الاجنبي المباشر، اذ ان معدلات التظخم العالية تعكس حالة عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل وهذه الحالة تخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة وبذلك فان التضخم لا يشجع على الاستثمار الاجنبي المباشر أي ان التكاليف النسبية للانتاج في الاقتصاد ستزداد

خامسا- حجم السوق

يعتبر حجم السوق من المحددات الرئيسة التي يعتمد عليها في اختيارمنتجات البلد المضيف لممارسة الأنشطة الاستثمارية، فكلما ارتفع حجم السوق زادت قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما عن احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان، فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي و عدد السكان تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشر[3] .

سادسا-الحوافز الإستثمارية

تعد المحفزات العنصر الأهم للإستثمار الأجنبي المباشر و أداة إستراتيجية يمكن للحكومات إستغلالها بسهولة نسبية و هناك حوافز مالية و تمويلية و حوافز أخرى.

1. **حوافز مالية** :

[1] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص 304.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي، 2009 الكويت،2009 ص05.

[3] بولرباح غريب، مرجع سابق، ص 120.

هدفها الأساسي إعفاء أو تخفيف العبء الضريبي للمستثمر الأجنبي وإستنادا على تخفيضات الضريبة أو خصمها ويمكن تصنيف مشروعات الحوافز الضريبية إلى مشاريع مبنية على الربح، ومشاريع مبنية على الإستثمار الرأسمالي، ومشاريع مبنية على العمل ومشاريع مبنية على المبيعات ومشاريع مبنية على القيمة المضافة ومشاريع مبنية على مصروفات أخرى ومشاريع مبنية على الإستيراد، ومشاريع مبنية على التصدير.

2. **حوافز تمويلية** :

ويتضمن هذا النوع من الحوافز توفير الأموال مباشرة إلى المنشآت بهدف تمويل إستثمارات أجنبية جديدة وعمليات معينة لإستعادة تكاليف رأس المال والعمليات وتشمل أنواع الحوافز التمويلية والمواجهة للإستثمار الأجنبي المباشر، العون الحكومي والإعتماد الحكومي بأسعار فائدة مدعومة، والمشاركة الحكومية في رأس المال والتامين الحكومي بمعدلات تفضيلية.

3. **حوافز أخرى** : تتمثل في الفرص لزيادة ربحية الشركات الأجنبية التي تنوي جذبها عن طريق مساهمات غير تمويلية .و يتمثل هذا في توفير البنية التحتية كالطرق و وسائل الإتصال بأنواعها ....إلخ و الخدمات المنخفضة التكاليف، و أفضليات في مجال السوق و معاملة تفضيلية في مجال معاملة النقد الأجنبي

الفرع الثالث : المحددات القانونية

إن تبني الدولة لقواعد قانونية مرنة و مسايرة للتطورات الدولية يعتبر حافزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أن المحددات القانونية أصبحت أحد العناصر الأساسية في تحسين مناخ الاستثمار كونها تمنح الثقة و الضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي ويمثل الإطار القانوني الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، بحيث يختلف من دولة إلى أخرى نظرا لاختلاف وتباين توجهات المشرع ولكي يكون الإطار التشريعي محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا بد من توفر المقومات التالية[1]:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتميز بالوضوح والاستقرار والشفافية ومتوافق مع القواعد والتنظيمات الدولية.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية.
- وجود نظام قضائي قادر على تطبيق القوانين وحل النزاعات القائمة بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

المطلب الثالث : التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر على الصعيد العالمي

عرف الاستثمار الاجنبي المباشر في العقود الاخيرة من القرن العشرين بتركيزه على قطاع البترول والمواد المنجمية والصناعات التحويلية والاستخراجية بنسب كبيرة، ويتم توزيع الباقي على قطاعات الزراعة والنقل ، وتطور ذلك في الثمانينات اين ازداد الاتجاه نحو تشجيع الاستثمار في قطاع الخدمات او تلك الفروع الصناعية التي تتسم بكثافة تكنولوجية عالية

الفرع الاول: التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المتقدمة

عرف التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المتقدمة استحواذ قطاع الخدمات على 71 % منذ 1999 وحتى سنة 2000 لكنها انخفضت بنحو 44.8% خلال الفترة (2002-2001) كما هو الحال في اجمالي تدفقات الاستثمار في هذه الفترة[2] .

حيث تركزت هذه الاستثمارات في قطاع الخدمات في فروع الانشطة التجارية (الخدمات السياحية والبنكية) بنسبة 29.6 %من اجمالي الاستثمارات في هذا القطاع، وخدمات التمويل ب22% وخدمات الاتصال

[1] أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة العربية) دراسة مقارنة مصر تركيا و كوريا الجنوبية**)، الدار الجامعية، الإسكندرية،، 2005

[2] جوامع لبيبة ،**اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية** ، دراسة مقارنة ، الجزائر،مصر، السعودية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص، ص،76.

والتخزين والنقل ب 14% والتجارة 11.4 % والخدمات الاخرى ب 11.5 % كما ان جزءا كبيرا من تدفقات الاستثمار في الدول المتقدمة خلال هذه الفترة قد اتجه باتجاه الاشطة المتعلقة بشراء وبيع حقوق الملكية الخاصة، فبلغ متوسطها السنوي نحو 37.2 % من التدفقات الموجهة للدول المتقدمة من الاجمالي العالمي، وبالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية فقد كان نصيبه في هذه الفترة 10.9% وقد تركزت في فروع صناعة الالات والمعدات ب 10.6% والمنتجات الكيمياوية 9.2 % المعدات الكهربائية والالكترونية ب 8.2 % صناعات اخرى 13.7 % اما الصناعات الاستخراجية فقد حصلت على نسبة قليلة جدا تراوحت بين 5.6 % و 5.8 % مع بداية الالفية، بينما لم تتجاوز قطاع الزراعة نسبة0.1 % .

اما في سنة 2003 فقد بلغ نصيب قطاع الخدمات من الاستثمار الاجنبي المباشر حوالي % 67 وكذا على حساب القطاع الصناعي الذي انخفض ب 19 % والقطاع الزراعي الذي انخفض ب 33%.

اما خلال الفترة (2004 -2006) فقد تعلقت معظم الاستثمارات الواردة بقطاع الموارد الطبيعية والصناعات المرتبطة بها، خاصة الغاز والبترول نتيجة لارتفاع اسعارها في الاسواق الدولية وفي الفترة الموالية واصل قطاع الخدمات استحواذه على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر رغم كونها قيم منخفضة الا انه في سنة 2011 سجل ما قيمته 570 مليار دولار، وتتوزع اهمها بين المالية في المرتبة الاولى، وتليها الاعمال الادارية ثم التجارة لتليها لنقل والاتصالات، اما قطاع الزراعة فلم يتطور ولم يحظ بمكانة اهم، فقد شكل ما قدره 39 مليار دولار من مجموع 124.046 مليار دولار من الاستثمارات الموجهة الى قطاع الصناعات الاساسية منه سنة 2008.

كما ارتفعت حصة قطاعي الخدمات والرئيسي على حساب قطاع التصنيع، وبصفة اجمالية فان اكبر خمس قطاعات اسهاما في ارتفاع مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر كانت الصناعة الاستخراجية (التعدين، والمحاجر والبترول) والكيماويات، والمرافق (الكهرباء والغاز والماء) والنقل والاتصالات، وغيرها من الخدمات (التي اغلبها خدمات البترول والغاز).

الفرع الثاني : التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية

اما في يخص الدول النامية فقد انخفض قطاع الخدمات من اجمالي تدفقات الاستثمار الوارد اليها الى 49.1 وذلك خلال الفترة الممتدة من 2001 حتى 2002 عما كان عليه 56.3 % خلال 1999 حتى 2000، وقد تركزت الاستثمارات في فروع انشطة التمويل بنسبة 22.9 %،والنقل والنخزين والاتصالات قدرت بنسبة 15.9 %،والانشطة التجارية ب25.3 %،الخدمات والمياه والكهرباء والغاز ب 6.4%،والتجارة ب 14.7%،اما خلال الفترة 2010 فقد حقق هذا القطاع تقدما ملحوظا من 599 مليون دولار خلال الفترة 1990 و1992 الى 186078 مليون دولار تركزت في معضمها في المالية والسياحة والنقل والاتصالات، اما قطاع الصناعات التحويلية فقد كان يمثل 30.8 % خلال الفترة 1999 الى 2000، ثم ارتفع الى 38.7% خلال الفترة 2001 و 2002، وتركزت هذه الاستثمارات في في الالات والمعدات ب 4.7 %،، والمنتجات الكيماوية ب 4.1 %،المعدات الكهربائية والالكترونية 4 %،وصناعات مولدات السيارات ومعدات نقل ب3.1 %والاغذية والدوخان والمشروبات،ب3.4 % بينما تراوح نصيب الصناعات الاستخراجية بين 8.4% و8.9 % اما قطاع الزراعة فلم يحصل الا على 1% في المتوسط،ولقد استمر عبى هذا النحو في الفترات الموالية وحقق في سنة 2007 قيمة 2.980 مليار دولار فقط من اجمالي 33.639 مليار دولار الموجهة الى قطاع الصناعات الاساسية .[1]

[1] نفس المرجع،ص77

خلاصة الفصل

لغرض استخدام مؤشرات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في النفقات العامة، الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر في دراستنا هذه توجب التطرق الى مختلف الجوانب النظرية لها بهدف تسهيل الخطوات التحليلية لهته الدراسة. وبعد تناول هذا الجانب وجدنا بأن لكل مؤشر أبعاد و مفاهيم ذات الصلة به، حيث نصنف النفقات العامة وفقا لأهدافها الاقتصادية حيث تستعملها الدولة و تعطي لها الأهمية من ناحية حجم الإنفاق على حسب الأهداف المرجوة، كما أن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر من بين المعايير الأكثر شمولا إذ أنه المؤشر الذي يبين الحالة الاقتصادية للدول.

بالاضافة إلى هذين المؤشرين يعتبر مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين المؤشرات التي تبين فعالية سياسات الدولة سواء التشريعية و السياسة الانفاقية و القانونية.

الفصل الثالث:

إنعكاس تقلبات أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

تمهيـــــــــد

شهد الإقتصاد الجزائري تذبذبات قوية ومستمرة خلال الثلاثة عقود الماضية من خلال تأثره بالصدمات الخارجية وفي طليعتها عدم استقرار أسعار البترول، التي تشكل العنصر الأساسي في إيرادات الصادرات الجزائرية، وفشل أغلب سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة خلال هذه الفترة التي أدت إلى تراجع الإنتاج ومنه زيادة الواردات وانحصار الصادرات في جانب المواد البترولية فقط.

تم تقسيم هذا الفصل الى جزئين، حيث في الجزء الأول قمنا بعرض واقع البترول من خلال إبراز الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر بالإضافة إلى تطور أسعار البترول خلال فترة الدراسة كما قمنا بعرض تطور بعض متغيرات الإقتصاد الكلي المتمثلة في النفقات العامة، الناتج الداخلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر خلال

الفترة (2010-2017) في الجزائر، وفي الجزء الثاني قمنا بدراسة طبيعة العلاقة الموجودة بين تلك المتغيرات وهذا من خلال تحليل إنعكاس تقلبات أسعار البترول على متغيرات الاقتصاد الكلي محل الدراسة.

المبحث الأول: أسعار البترول وواقع بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائرخلال الفترة (2010 - 2017)

باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، فاقتصادها يتأثر بالتقلبات والتطورات الحاصلة على الساحة العالمية خاصة تقلبات أسعار البترول حيث أن الإيرادات البترولية تشكل نسبة مهمة من إيرادات الخزينة العامة للدولة، وبالتالي أي حركة في أسعار البترول يمكن أن ينعكس على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي. وبالتالي دراستنا هذه تهدف إلى دراسة مدى تأثر بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي بتقلبات أسعـــــــار البترول خلال الفترة (2010- 2017).

المطلب الأول: واقع البترول في الجزائر

يحتل البترول مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري باعتباره مصدر رئيسي للإيرادات والعملة الصعبة، حيث تملك إمكانيات بترولية متمثلة في الاحتياطات و الطاقة الإنتاجية بالإضافة إلى صادرات البترول.

الفرع الأول: إمكانيات الجزائر النفطية

تسعى الجزائر بان تصنع لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول،أو في إطار السوق العالمية غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات بترولية تجعل الأطراف المتعاملين يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقيدون المكاسب التي ستعود عليهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى هو مدى أهمية الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق البترولية الدولية ولذلك فمن المفيد جدا معرفة الإمكانات النفطية للجزائر من حيث الاحتياطات وحجم الإنتاج وقيمة الصادرات.

أولا- احتياطات البترول في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)

شهد احتياطي البترول الخام المؤكد منذ السبعينيات إلى غاية السنوات الأخيرة حالات من التذبذب، كانت تسير طرديا مع السياق العام الذي حكم تطور نشاط الاستكشاف، غير أن حجم الاحتياطي لم يتغير كثيرا في الفترة الممتدة بين بداية السبعينيات إلى غاية منتصف الثمانينيات، وهي الفترة التي تميزت باحتكار شركة

سوناطراك شبه الكامل لنشاط الاستكشاف، بعد انسحاب بعض الشركات الأجنبية من القطاع وانحصار نشاط البعض الآخر في بداية تلك الفترة.

ويعزى هذا الجمود النسبي في حجم الاحتياطي إلى عاملين، أولهما عجز شركة سوناطراك على مواكبة التقنية الحاصلة في ميدان الاستكشاف، وثانيهما يتمثل في انحصار النشاط الاستكشافي تقريبا في محيط الحقول البترولية المنتجة القديمة، لهذه الأسباب لم تتحقق اكتشافات هامة ترفع من حجم الاحتياطي. اقتنعت بعدها الجزائر انه لابد من الانفتاح على الاستثمار الاجنبي المباشر وعلى الخبرات الاجنبية في هذا المجال وقامت بتوقيع اكثر من 50 عقد شراكة مع شركات بترولية اجنبية في مجال الاستكشاف، ونجحت في جذب عدد كبير من الشركات[1].

الجدول رقم(1-3): احتياطات البترول في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)

الوحدة: مليار برميل

السنوات	احتياطات البترول
2010	12.20
2011	12.20
2012	12.20
2013	12.20
2014	12.20
2015	12.20
2016	12.20
2017	12.20

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة 2013، ص 177.
تقرير الأمين العام السنوي الرابع و الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة 2017، ص 131.

الشكل رقم (1-3): احتياطات البترول في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)

الوحدة: مليار برميل

[1] ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص، ص، 46-47.

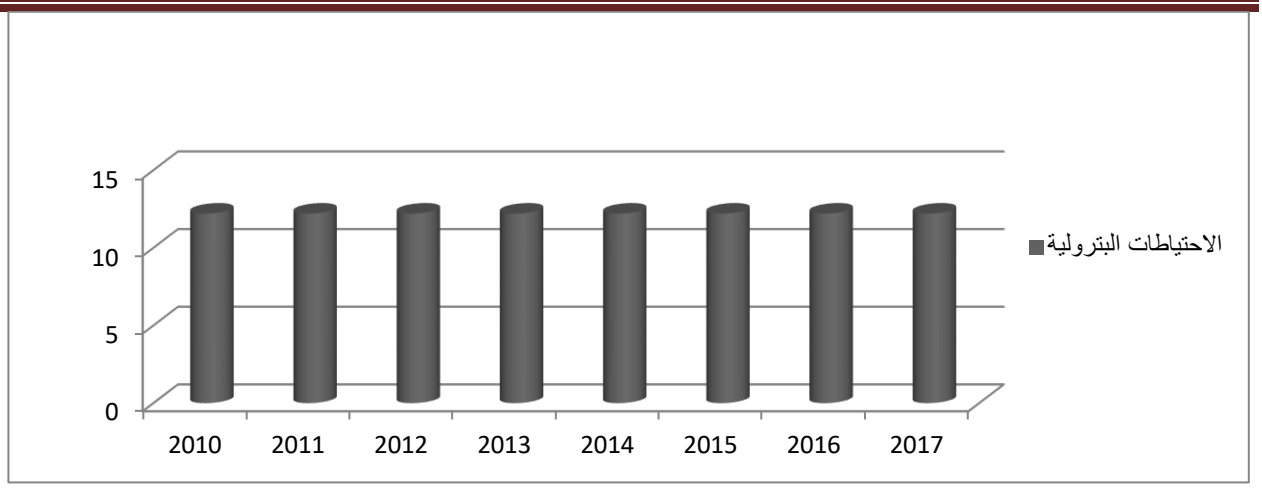

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (3-1)

نلاحظ من خلال الشكل **رقم: (1-3)** أن الجزائر نجحت بفضل الشراكة وبفضل المجهود الخاص لشركة سوناطراك في تجديد احتياطاتها ورفعها إلى 12.20 مليار برميل، إلا انه بقي حجم الاحتياطي ثابت خلال الفترة الممتدة من (2010 – 2017) .

ثانيا- تطور إنتاج البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (2010– 2017)

يعرف إنتاج البترول في الجزائر تطورا ملحوظا منذ بداية إنتاجه سنة 1956 إلى يومنا هذا، فأما عن مراحله الأولى فقد كانت السبب في زيادة أطماع المستعمر في استنزاف ثروات مستعمرته، وبعد مرحلة التأميم جاءت الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية والتي فتحت المجال للأجانب للاستثمار في هذا القطاع، وقد تطور الإنتاج الجزائري من 785 ألف برميل سنة 1971 إلى 1157 ألف برميل سنة 2015.

فقد شهد عام 2017 عموماً وضع عدد من المشاريع الجديدة للإنتاج، حيث بدأت شركة سوناطراك في إنتاج الغاز من أربعة حقول للغاز الطبيعي من أصل ستة حقول في مشروع مجمع رقان جنوب غرب البلاد، وذلك بطاقة إنتاجية تناهز 8 مليون م^3 يوميا، إضافة إلى 148 برميل يوميا من المتكثفات، ومن المخطط أن ينتج المشروع بطاقة سنوية تزيد عن 2.7 مليار م^3 وهو معدل من المتوقع أن يستمر لمدة 12 عاماً.

يذكر أن الإنتاج الحالي هو من 10 آبار فقط من بين 104 آبار محفورة في حقل رقان، وهناك خطة لحفر المزيد من الآبار التطويرية .[1]

الجدول رقم (2-3): تطور إنتاج البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)

الوحدة ألف برميل /يوم

السنوات	إنتاج البترول
2010	1189.8
2011	1262.0
2012	1203.0
2013	1203
2014	1193
2015	1157

[1] تقرير الأمين العام السنوي الرابع و الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة 2017، ص، 140.

2016	1146
2017	1061

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة 2013، ص181
تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة 2017، ص 139

الشكل رقم (2-3): تطور انتاج البترول الخام في الجزائر خلال الفترة(2010 – 2017)
الوحدة ألف برميل /يوم

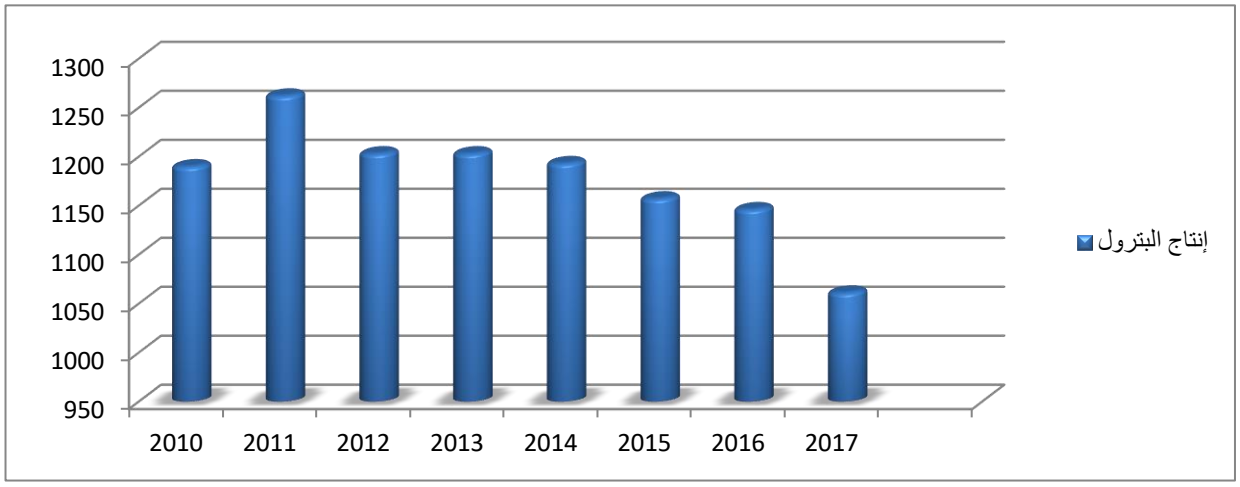

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (2-3)

من الشكل يتضح ان إنتاج البترول الخام في الجزائر شهد ارتفاعا يقدر في سنة 2011 بـ 1262 الف برميل/ يوم، وسجل استقرار في سنتي 2012 و2013 عند مستوى 1203 الف برميل/ يوم، لكن مع حلول سنـــــة 2014 عرف انتاج البترول انخفاضا مستمر بنسبة 11.8٪ ليصل الى 1061 الف برميل/ يوم سنة 2017، ويرجع هذا الانخفاض لالتزام الجزائر بخفض إنتاجها وفقا لاتفاقية خفض الإنتاج التي أبرمتها دول الأوبك مع إحدى عشر(11) دولة منتجة للبترول خارج المنظمة بتاريخ العاشر من شهر ديسمبر، وذلك اعتباراً من الأول من شهر جانفي سنة2017 ، تزامناً مع دخول اتفاق دول أوبك بشأن خفض الإنتاج حيز التنفيذ[1] .

ثالثـــا- تطـــور قيمـــة الصـــادرات البتروليـــة فـــي الجزائـــر خـــلال الفتـــرة (2010 – 2017)

تشكل صادرات البترول الخام النسبة الكبرى من صادرات الجزائـــــــر، بسبب تبنيها لسياسة تعتمد على هذا القطاع، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): تطور قيمة صادرات البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)
الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات
2010	20724.9
2011	28744.8
2012	27750.4
2013	24326.5
2014	18343.2
2015	10073.7
2016	8876.4
2017	10459.9

[1] تقرير الأمين العام السنوي الرابع و الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة 2017، ص ،41.

Source : Banque d'Algérie، **évaluation économique et monétaire en Algérie**، les rapports de 2012، 2016، 2017

الشكل رقم (3-3): تطور قيمة صادرات البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)
الوحدة : مليون دولار

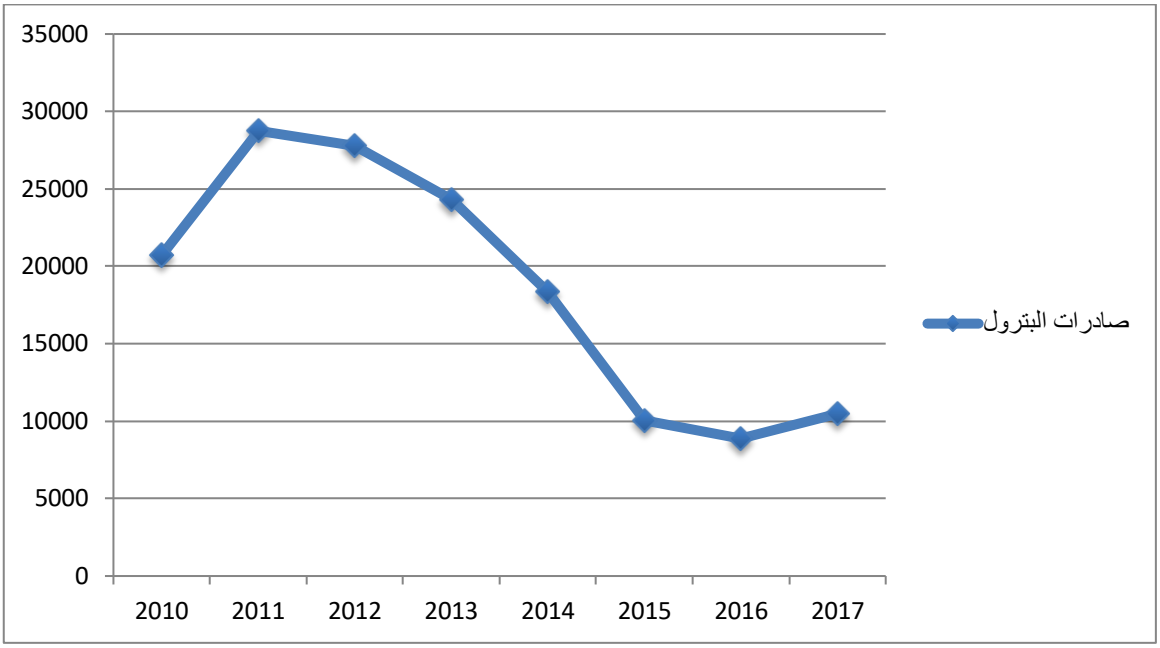

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (3-3)

من الشكل يتضح أن صادرات البترول الخام في الجزائر شهدت تذبذبا خلال الفترة (2010 -2017) حيث قدرت الصادرات سنة 2010 ب 20724.9 مليون دولار، ليرتفع بعدها لتصل الى 28744.8 مليون دولار في سنة 2011، لكن ابتداءا من سنة 2012 شهدت انخفاض مستمر بنسبة 68 % لتسجل 8876.4 مليون دولار في سنة 2016، وفي سنة 2017 سجلت ارتفاعا طفيفا لتصل 10459.9 مليون دولار .

الفرع الثاني: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري

يتمتع البترول بمزايا هامة ومتعددة فهو عبارة عن سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب، وهو من بين أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول، ويعتبره البعض من بين مؤشرات قياس تقدم وتطور الدول، وتظهر أهميتة من خلال كونه يحتل مكانة بارزة من بين مصادر الطاقة بالنظر لأسباب فنية واقتصادية

عديدة، كما أنه مادة خام تستخدم في أغلب الصناعات الكيماوية والبتروكيمياوية، كما أن أهميته تظهر جليا بالنسبة للاقتصاد الجزائري باعتباره[1] :

1. المصدر الرئيسي للعملة الصعبة حيث ان إيرادات تصدير البترول تمثل أكثر من 97 % من إيرادات الدولة، و يساهم في تغطية القروض الخارجية .

2. مصدر لإيرادات الميزانية عن طريق الجباية البترولية والتي تمثل أهم مصدر للادخار في الاقتصاد الوطني والتي تسمح بتحقيق معدلات للاستثمار، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال البترول، وقد بلغت المداخيل الجباية البترولية لسنة 2012 حوالي 4184 مليار دج.

3. المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع البترول وفي التحويلات البتروكيميائية، كما يستعمل البترول كمادة أولية وسيطة في الكيمياء العضوية لتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة من المنتجات النهائية كالبنزين والزيوت...إلخ.

4. مصدر للطاقة في السوق الداخلي عن طريق استهلاك العائلات للغاز الطبيعي والكهرباء، وكذا في الاستهلاك الصناعي.

5. مصدر للمنتجات البلاستيكية والأسمدة الضرورية للزراعة والصناعات البتروكيميائية المختلفة.

الفرع الثالث: السياسة البترولية في الجزائر

تنتهج الجزائر جملة من التوجهات العامة لسياسة قطاع المحروقات، وذلك من خلال المكانة التي يحتلها هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، لذلك سنحاول الكشف على مرتكزات القطاع من اجل المحافظة على البيئة التعاون الدولي والإقليمي في مجال الطاقة.

أولا- رهانـــــات قطاع المحروقات[2]

يحتل قطاع البترول دورا مهما في التنمية ويعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني، حيث تساهم المحروقات بحوالي 61 % من الإنتاج المحلي وبأكثر من 11% في الميزانية العامة من خلال الجباية البترولية، كما يشكل نحو 47 % من عائدات الصادرات وتساهم المحروقات في تلبية كامل الاحتياجات الوطنية من الطاقة حيث بلغ الاستهلاك لسنة 2010 حوالي15، 3مليار $م^3$ من المنتوجات البترولية و 40 مليار $م^3$ من الغاز الطبيعي، فقد تمكن قطاع المحروقات من وضع ورسم سياسة وطنية لقطاع المحروقات ترتكز على أربعة محاور رئيسية هي:

- تطوير صادرات ال بغية تدعيم المشاريع التنموية.
- المساهمة في بناء نسيج صناعي متكامل ومتنوع.
- الاستخدام العقلاني للطاقة وتنمية الفروع المتناوبة (الطاقات المتجددة، التكنولوجيات الفعالة والنقية).
- التعاون الدولي في مجال الطاقة.

ثانيا- التعاون الإقليمي والدولي

تعتمد إستراتيجية الجزائر في مجال التعاون الدولي على اعتبارين أساسين هما، أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني والواجبـــات المالية والتكنولوجية المرتبطة بتطوره، وكذا التحولات الدولية في السنوات الأخيرة، في ظل تشكيل مجموعات إقليمية فضلا عن الاهتمامات البيئية وعولمة الاقتصاد التي تخول للطاقـــة دورا محركا في العلاقات الدولية حيـــــــث يلعب البتـــــرول دورا مهما في تكوين علاقات أساسها توافق وتقـــــــــارب المصالح بين كل من المنتجين والمستهلكين.

---

[1] عاشور حيدوشي، ميلود وعيل، **اثار تقلبات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014**، مجلة الاقتصاد الصناعي جامعة البويرة، الجزائر العدد 12 (3) جوان، 2017،ص،ص 318 - 319.

[2] عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة ، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص ص 97- 99.

1. على المستوى الإقليمي

يشكل الغاز الطبيعي والكهرباء اتجاهات هامة لتطوير التعاون من أجل تحقيق مجموعة مغاربية متكاملة، ومن ثم السعي لخلق منطقة أورو متوسطية للتبادل الحر، عبر:

- تطوير المبادلات الطاقوية بين ضفتي المتوسط من خلال روابط غازية وكهربائية.
- تنفيذ مشاريع مشتركة ذات نجاعة طاقوية والمحافظة على البيئة.
- التصنيع من خلال مشاريع واسعة النطاق إقليميا في مجال البتروكيمياء والأسمدة والصناعة شبه طاقوية.

2. على الصعيد الدولي

تستفيد الجزائر من حضورها على مستوى المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية من أجل عرض محاور تعاون مع الشركاء الدوليين والاستجابة لاهتماماتهم في مجال الأمن والإمدادات، وتسعى الجزائر من خلال عملها الدؤوب في إطار منظمة أوبك إلى:

- متابعة وتعميق الحوار بين المنتجين والمستهلكين بهدف الوصول إلى إجماع حول ضرورة استقرار السوق البترولية ومستوى متوازن للأسعار.
- التكفل العادل بالانشغالات البيئية دوليا بما يحقق استقرار مداخيل البلدان المنتجة للبترول والغاز الطبيعي وتعزيز الجهود التنموية لهذه البلدان.

المطلب الثاني: تحليل واقع النفقات العامة، الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمارالأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2017)

تعتبر النفقات العامة، الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر من بين اهم مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تدل على درجة استقرار الاقتصاد لكل دولة .

الفرع الأول: النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر الى قسمين رئيسيين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تحدثه والأهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها .

اولا - نفقات التسيير

وهي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكتبات...، ومنه لا يمكننا ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الموازنة العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة، مادام أنها لاتهدف إلى التأثير على الحياة الاقتصادية بصورة مباشرة لذا تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية[1].وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب[2] هي:

1. أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بالأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء وهي:

- دين قابل للاستهلاك(اقتراض الدولة).

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص 77.

[2] قانون المالية **84-17** المؤرخ في 7 جويلية 1984 و المتعلق بقوانين المالية

- الدين الداخلي أو ديون عائمة(فوائد سندات الخزينة).
- الدين الخارجي.
- ضمانات(من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومة).
- نفقات محسومة من الإيرادات(تعويض على منتوجات مختلفة).

2. تخصيصـــات السلطـــة العمومية

وتتمثل في نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، كمجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة والمجلس الدستوري وهذه النفقات هي نفقات مشتركة بين الوزارات.

3. النفقات الخاصة بوسائل المصالح

وتضم مرتبات العمال، المنح والمعاشات والنفقات الاجتماعية، معدات تسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير، نفقات التسيير، نفقات مختلفة.

4. التدخلات العمومية

تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الإجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية(إعانات الجماعات المحلية).
- النشاط الدولي(مساهمات في الهيئات الدولية).
- النشاط الثقافي والتربوي(منح دراسية).
- النشاط الإقتصادي(إعانات اقتصادية).
- إسهامات اقتصادية(إعانات المصالح العمومية والاقتصادية.)
- النشاط الاجتماعي(المساعدات والتضامن.)
- إسهامات اجتماعية(مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ.)

ثانيا ـ نفقات التجهيز

نفقـــــات التجهيز هي عبـــــارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه زيـــــــادة الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وتتمثـــــل في نفقـــــات البنيـــــــة التحتيـــــة(زراعة، ري)، والاجتماعيـــــــة (مدارس والمستشفيات) ونجدها عادة تمول عن طريق إيرادات الجباية البترولية.

و يتم تقسيم نفقات التجهيز في الجزائر وفق التصنيف الوظيفي الإداري حيث أن وظائف الدولة الأساسية تظهر فيه بشكل قطاع ويذكر حصة كل قطاع بالتفصيل وحسب المادة 35 من قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية و تتفرع نفقات التجهيز إلى ثلاثة أبواب[1]: استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

1. **العناوين:** تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث عناوين (أبواب) وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية.

عانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

- النفقات الأخرى برأس المال.

2. **القطاعات**

[1] قانون المالية **84-17** المؤرخ في 7 جويلية 1984 و المتعلق بقوانين المالية.

تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات(عشرة قطاعات) وهي المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات .

3. **الفصول والمواد**

تنقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تتصور ذلك بطريقة أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع وقطاع فرعي وفصل ومادة.

الجدول رقم (4-3): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(2010 – 2017)

الوحدة . مليار دينار جزائري، %

السنة	النفقات العامة	نسبة التغير	نفقات التسيير	نسبة التغير	نفقات التجهيز	نسبة التغير
2010	4466.9	4.7	2659.0	15.6	1807.9	-7.9
2011	5853.6	31.0	3879.2	45.8	1974.4	9.2
2012	7169.9	22.4	4935.9	27.2	2275.5	15.2
2013	6024.1	-15.9	4131.5	-16.2	1892.6	- 16.8
2014	6995.7	16.1	4497.3	8.8	2501.4	32.1
2015	7656.3	9.4	4617.0	2.6	3039.3	21.5
2016	7297.5	-4.6	4585.6	-0.6	2711.9	-10.7
2017	7389.3	1.2	4757.8	3.7	2631.5	-2.9

المصدر : تقارير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، 2017،2016

الشكل رقم (4-3): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(2010 – 2017)

الوحدة : مليار دينار جزائري

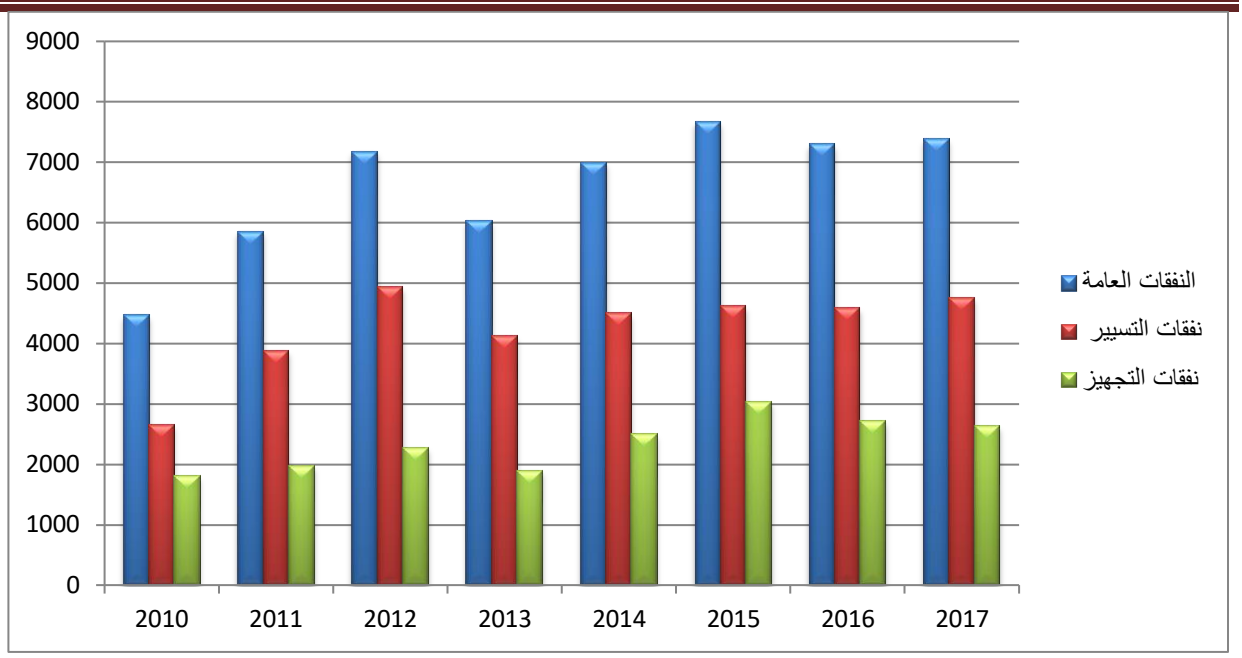

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4-3)

- **بالنسبة لنفقات التسيير**

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ أن نفقات التسيير قد شهدت تذبذب خلال الفترة (2010 – 2017) حيث سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات من 2010 حتى 2012 بقيمة 4935.9 مليار دينار أي بنسبة بلغت 85.6 %، لكن في سنة 2013 انخفضت الى 4131.5 مليار دج أي بنسبة تقدر ب 16.2 %، لتعاود الارتفاع بعدها حتى تصل إلى4497.3 مليار دج أي بنسبة 8.8% سنة 2014 وتستمر في الارتفاع بنسبة ضئيلة حوالي 2.6 % سنة 2015 لكن في سنة 2016 عرفت انخفاض طفيف قدر بنسبة 0.6 % وفي 2017 سجلت ارتفاع بنسبة 3.7 %.

- بالنسبة لنفقات التجهيز

عرفت نفقات التجهيز ايضا فترات ارتفاع وانخفاض، حيث شهدت السنوات من 2010 حتى 2012 ارتفاعا مستمرا بنسبة 25.8 %، وفي سنة 2013 سجلت بنسبة 16.8 % ليصل الى قيمة 1892.6 مليار دج، وفي سنة 2014 ارتفعت بنسبة 32.1 % ليستمر الارتفاع في سنة 2015 بنسبة زيادة قدرت ب 21.5 %، هذه السنة تتوافق مع بداية الشروع في تطبيق المخطط الخماسي للتنمية، وفي سنة 2016 شهدت نفقات التجهيز انخفاضا محسوسا حيث انخفضت بنسبة 10.7 %، وهذا بسبب لجوء الدولة إلى تجميد وإلغاء بعض المشاريع، لتصل بعدها إلى نسبة تراجع قدرت ب 2.9 %.

الفرع الثاني: الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

للاقتصاد الجزائري خصوصية واضحة هي أن نمو الناتج المحلي الخام يعتمد على عوائد التصدير، حيث أن الكميات المتزايدة من المحروقات تتحكم فيها العوامل الخارجية، بينما العوامل الداخلية مثل إنتاجية العمل و رأس المال فأهميتها محدودة و هامشية.

الجدول رقم (5-3): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة(2010 – 2017)

الوحدة: مليار دج، %

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %
2010	11991.6	20.3

2011	14519.8	21.0
2012	15843.0	9.1
2013	16647.9	5.0
2014	17228.6	3.4
2015	16702.1	- 3.0
2016	17406.8	4.2
2017	18906.6	8.6

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2012، 2016، 2017.

الشكل رقم : (3-5) تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2010 – 2017
الوحدة: مليار دج

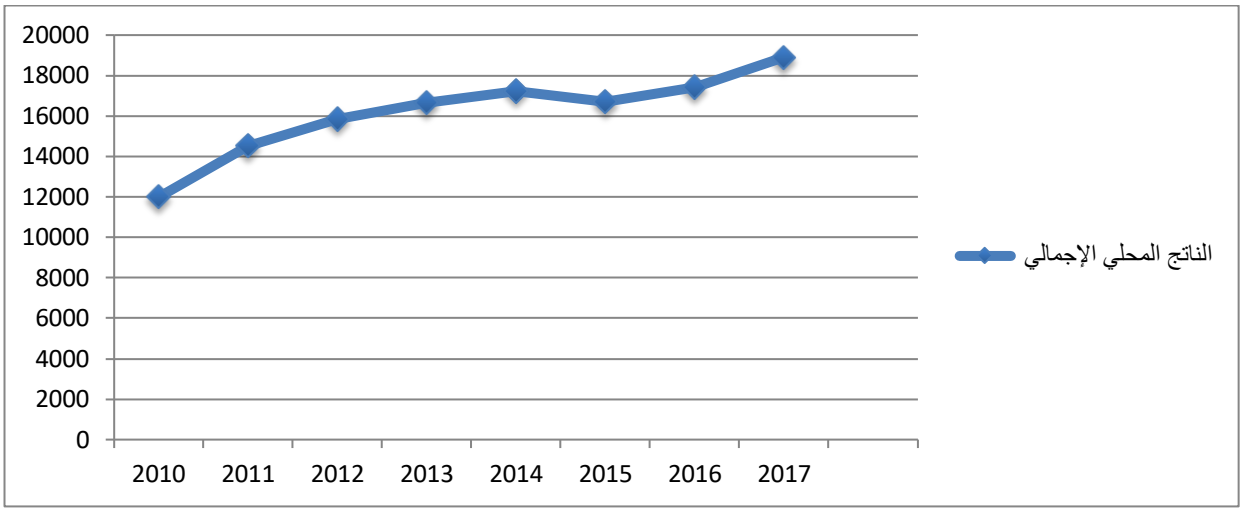

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-5)

شهد الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010 – 2014)ارتفاع مستمر حيث ارتفع من 11991.6 مليار دج الى 17228.6 مليار دج أي بنسبة زيادة بلغت 43.6 %، ثم سجل انخفاض بنسبة 3.0 % سنة 2015، ليعاود الارتفاع ليصل إلى قيمة 18906.6 مليار دج سنة 2017 بنسبة وصلت الى 8.6 %.

الجدول رقم (6-3): مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017) **الوحدة:مليار دج،%**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المحروقات	4180.4	5242.1	5208.4	4968.0	4657.8	3134.2	3025.6	3608.8
نسبة المساهمة	86،34	10،36	87،32	79،29	03،27	76،18	38،17	08،19
الفلاحة	1015.3	1183.2	1421.7	1640.0	1772.2	1935.1	2140.3	2318.9
نسبة المساهمة	46،8	14،8	97،8	83،9	28،10	58،11	29،12	26،12
الصناعة	617.4	663.8	728.6	771.8	837.7	904.6	975.7	1037.0
نسبة المساهمة	14،5	57،4	59،4	62،4	86،4	41،5	60،5	48،5
بناء وأشغال عمومية	1275.4	1333.3	1479.4	1627.4	1794.0	1917.2	2069.3	2213.6
نسبة المساهمة	63،10	18،9	33،9	75،9	41،10	48،11	88،11	70،11
خدمات خارج الإدارة العمومية	2586.3	2856.2	319.40	3849.8	4186.4	4546.6	4837.8	5153.9
نسبة المساهمة	56،21	67،19	01،2	08،23	29،24	22،27	79،27	25،27
خدمات الإدارة العمومية	1587.1	2386.6	2682.7	2551.2	2738.4	2910.7	3018.9	3175.5
نسبة المساهمة	23،13	43،16	93،16	29،15	89،15	42،17	34،17	79،16
حقوق ورسوم على الواردات	747.7	854.6	1131.8	1239.7	1242.1	1353.7	1339.1	1398.9
نسبة المساهمة	23،6	885،5	143،7	43،7	20،7	10،8	69،7	39،7
إجمالي الناتج الداخلي	**11991.6**	**14519.8**	**15843.0**	**16674.9**	**17228.6**	**16702.1**	**17406.8**	**18906.6**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات تقارير بنك الجزائر : 2012- 2016-2017 .

الشكل رقم (6-3): مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)

الوحدة:مليار دج، %

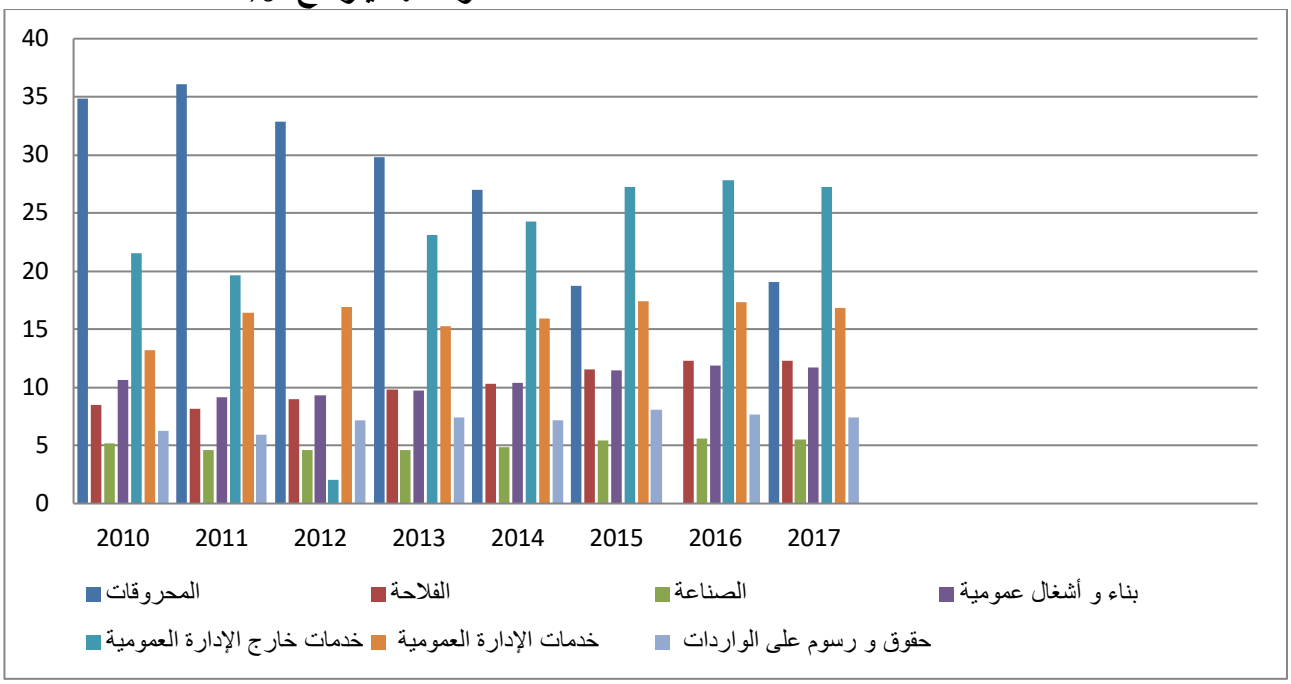

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6-3)

عرفت كل القطاعات خلال الفترة (2010 - 2017) نموا ايجابيا ماعدا تلك المتعلقة بالمحروقات التي سجلت ارتفاع خلال الفترة بين سنتي(2010 – 2012) بنسبة بلغت 24.5%، أما في سنة 2013 عرف هذا القطاع انخفاضا مستمرا حتى سنة 2016 بنسبة قدرت بـ 39% ليشهد بعدها ارتفاعا طفيفا سنة 2017.

يساهم قطاع المحروقات بنسبة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي بالمقارنة مع القطاعات الأخرى حيث ارتفعت نسبة مساهمته في سنة 2011 لتبلغ حوالي 36.10% مقارنة بسنة 2010، الا ان مع حلول سنة 2012 عرفت نسبة المساهمة إنخفاضا واضحا لتصل سنة 2016 الى ما يقارب 17.38% أما سنة 2017 شهدت ارتفاعا طفيفا لتمثل نسبة 19.08% من قيمة الناتج المحلي الاجمالي، نلاحظ ان معدلات النمو كانت متباينة بالنسبة لهذا القطاع وذلك راجع للتغيرات التي تطرأ على أسعار البترول. كما حققت كل القطاعات الأخرى أداءات معتبرة. ومن الجدول نستنتج ما يلي:

يتميز هيكل الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بارتفاع نسبة مساهمة القطاعين (خدمات خارج الإدارة العمومية و خدمات الإدارة العمومية)، حيث شهدت نسبة مساهمة قطاع الخدمات خارج الإدارات العمومية انخفاضا خلال سنتي(2010 – 2012) لتبلغ 2.01%، ومع نهاية 2014 عرفت ارتفاعا ملحوظا قدر بنسبة 27% من اجمالي الناتج المحلي، أما قطاع خدمات الإدارة العمومية فساهم في إجمالي الناتج المحلي سنة 2012 بنسبة 16.93%، لتنخفض هذه النسبة سنة 2014 بـ 15.89%، أما عام 2015 سجل هذا القطاع أعلى نسبة مساهمة بحوالي 17.42%، وعرفت انخفاض في سنة 2017 حيث سجلت 16.79%. ويليها قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة حيث كانت نسبة مساهمة قطاع البناء في الناتج المحلي إجمالي شبه ثابتة، إذ سجلت نسبة مساهمة بين 9،18 % و11،88 %. أما قطاع الفلاحة كذلك عرف بدوره نسبة مساهمة معتبرة في إجمالي الناتج الداخلي والتي تراوحت بين 8.97%، و 12.29% .

الفرع الثالث: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

إن واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد هو حالة إنعكاس لبيئة ومناخ الإستثمار المهيأة في ذلك البلد لذا كان منطقيا ملاحظة حجم هذه الإستثمارات في المناطق التي هيأت بيئتها، والجزائر من بين الدول التي تسعى لاستقطاب استثمارات اجنبية لكونها السياسة البديلة للقضاء على الاقتصاد الريعي والتبعية.

أولا - حجم الإستثمار الأجنبي في الجزائر

تسعى الجزائر لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا من خلال تهيئة المناخ الاستثماري خاصة فيما يخص سن القوانين التي تعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية و إزالة العراقيل الإدارية وتقديم الحوافز والتشجيعات والضمانات اللازمة لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين. شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017) فترات ارتفاع وانخفاض متتالية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (7-3) : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2010- 2017)
الوحدة : مليون دولار،%

السنوات	الإستثمار الأجنبي المباشر	نسبة النمو
2010	2301.2	-16.43
2011	2580.4	12.13
2012	1499.4	-41.89
2013	1684	12.31
2014	1506.7	-10.52
2015	-584	-138.76
2016	1635	379.96
2017	1203.3	-26.40

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، 2018

الشكل رقم (7-3) : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2010- 2017)
الوحدة : مليون دولار

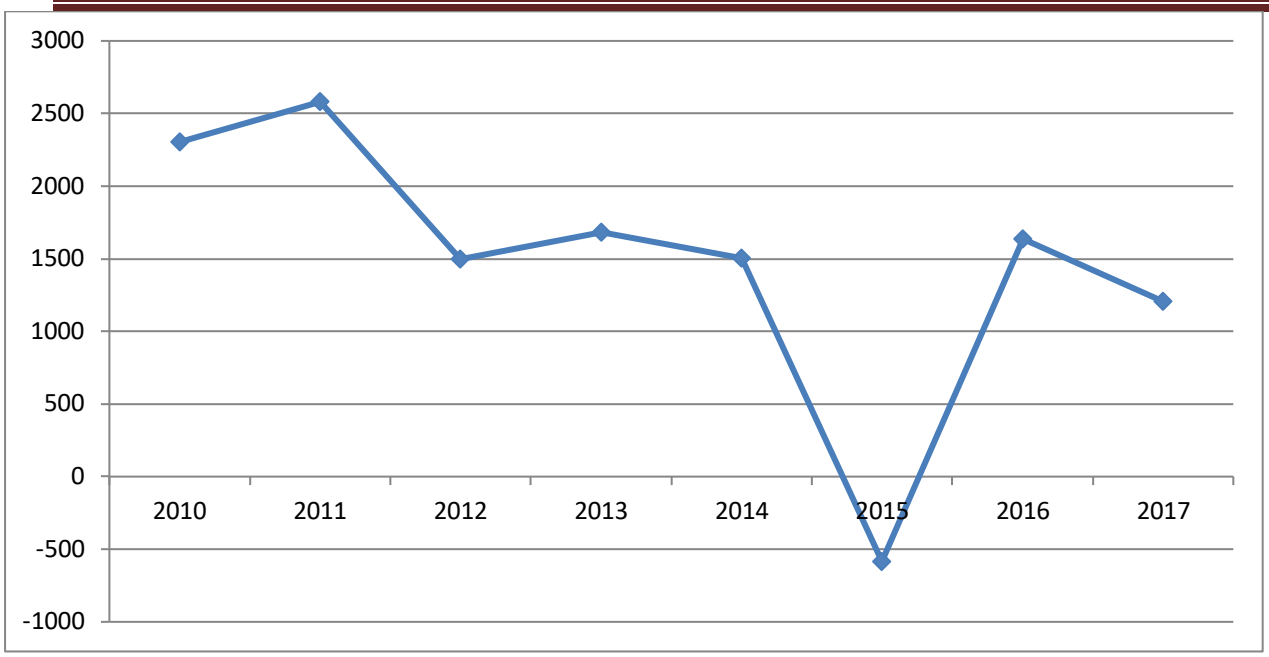

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(7-3)

تميزت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بالتذبذب خلال الفترة (2010-2017) حيث إرتفعت التدفقات سنة 2011 و بلغت 2580.4 مليون دولار، بنسبة قدرت ب 12.13 % مقارنة بسنة 2010 التي كانت 2301.2 مليون دولار. أما في سنة 2012 إنخفضت إلى 1944.4 مليون دولار بنسبة 41.89 % مقارنة بسنة 2013 التي سجلت قيمة 1684 مليون دولار أي ارتفع بنسبة 12.31 %، و بالنسبة لسنة 2015 تناقصت التدفقات الواردة و سجلت قيمة سلبية بلغت 584.0 - مليون دولار ما يعادل نسبة انخفاض 138.76 %. وفي سنة 2016 نجحت الجزائر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ورصدت قيمة 1635.0 مليون دولار، وبذلك شهدت التدفقات الواردة للإستثمار الأجنبي المباشر إرتفاعا كبيرا مقارنة بسنة 2015 بنسبة 379.96 %، لكن في 2017 سجلت انخفاض بنسبة 26.40 %.

ثانيا-التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

إن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في ما يخص المناخ القانوني والمناخ المؤسساتي والانفتاح الاقتصادي التي تسعى إليه، حققت بعض التدفقات الاستثمارية التي شملت عدة قطاعات. حيث تركزت المشاريع الإستثمارية الواردة للجزائر خلال الفترة(2010-2017) في مجموعة محددة كما هي مبينة في الجدول التالي.

جدول رقم (8-3): تطور قيمة المشاريع الإستثمارية حسب أهم 10 قطاعات (2010- 2017)

الوحدة : مليون دولار

القطاعات	قيمة المشاريع	نسبة المشروع%
التخزين	3300	24.20
المعادن	3150	23.10
العقارات	1730	12.69
المعادن	1512	11.10
البناء ومواد البناء	1467	10.9
المنسوجات	928	6.81
السيارات	747	5.48
الفحم والنفط والغاز الطبيعي	300	2.20
الصيدلة	244	1.79

الإتصالات	234	1.72
المجموع	**13612**	**100**

المصدر : تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، 2018

الشكل رقم (8-3): تطور المشاريع الإستثمارية حسب أهم 10 قطاعات (2010- 2017)

الوحدة : نسبة مؤوية%

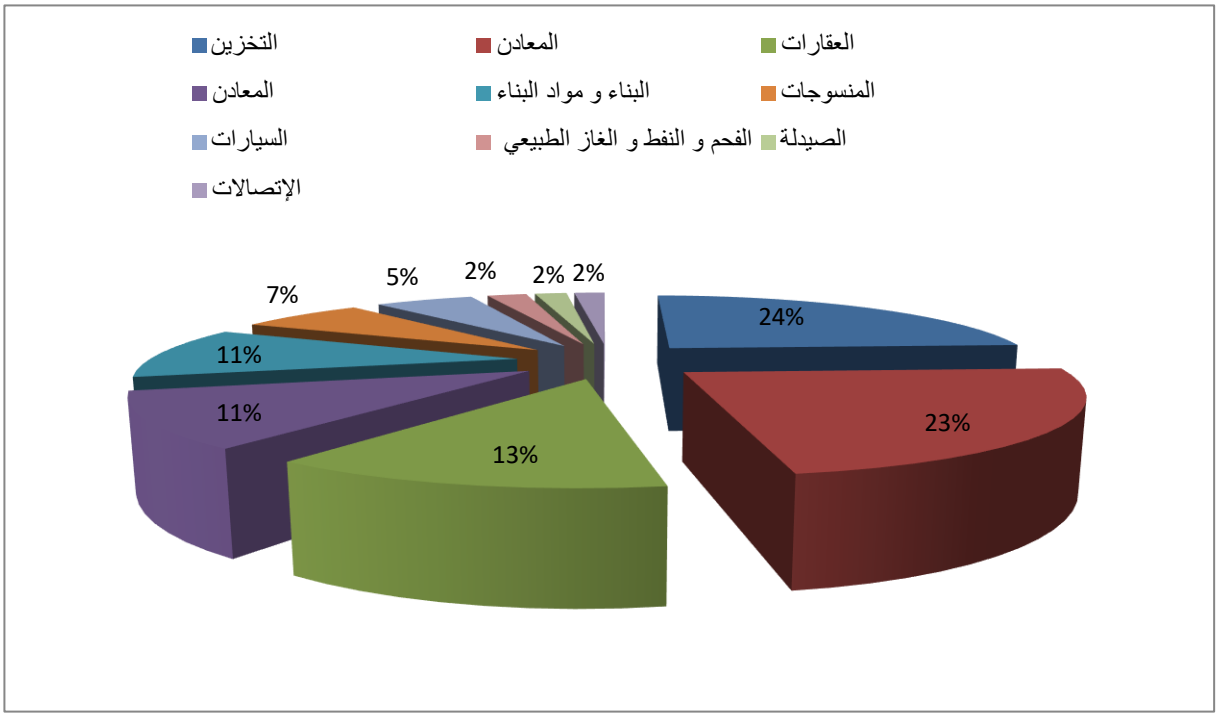

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، 2018.

من خلال الشكل يتبين لنا أن قطاع التخزين و المعادن إستحوذ على معظم المشاريع الإستثمارية الأجنبية في الجزائر و التي بلغت على التوالي 3300 و3150 مليون دولار، بنسبب متتالية قدرت بـ 24.2% و23.1 %، في حين بلغت قيمة المشاريع الإستثمارية المنجزة في قطاع العقارات 1730 مليون دولار بنسبة 12.69%، أما قطاع البناء بلغت قيمته 1467 مليون دولاربنسبة 10.9% . أما قطاع المنسوجات و قطاع السيارات فكانت قيمة المشاريع الإستثمارية ما بين 928 و 747 مليون دولار بنسب مقدرة على التوالي بـ 6.81 % و 5.48 %. أما فيما يخص قطاع المحروقات، الصيدلة و الإتصالات فقد كانت قيمتها ضئيلة حيث بلغت على التوالي 300، 244، 234 مليون دولار مقدرة بالنسب التالية 2.20 %، 1.79%،1.72% .

المبحث الثاني: تحليل علاقة تقلبات أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (2010-2017)

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل إنعكاس تقلبات أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، في الفترة الممتدة من(2017-2010)، وقع اختيارنا لهذا الموضوع لكون الاقتصاد الجزائري له ارتباط وثيق بالبترول، ومع وقوع الصدمة النفطية 2014. لهذا قمنا في هذا الجزء بدراسة تحليلية لتوضيح إنعكاس تقلبات أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى مقارنة هذا الأثر بين الفترتين قبل وبعد الصدمة.

المطلب الأول: المعطيات وطريقة الدراسة

تمثل موضوع هذه الدراسة في تحليل إنعكاس تقلبات أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة الممتدة من(2017-2010)، ولهذا سنقوم بتحليل بياني لطبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والذي يتمثل في أسعار البترول، و المتغير التابع الذي يتمثل في مؤشرات الإقتصاد الكلي محل الدراسة.

الفرع الاول: التعريف بالمتغيرات المستخدمة

لغرض دراسة إنعكاس تقلبات أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحديد نوع العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات، قمنا باستعمال البيانات والإحصائيات السنوية المتعلقة بأسعار البترول ومتغيرات الإقتصاد الكلي والمتمثلة في النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2017)، حيث تم الحصول على الإحصائيات من المصادر التالية:

- تقارير منظمة الأوبك.
- البنك المركزي.
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات.
- الديوان الوطني للإحصائيات.

تمثل أسعار البترول المتغير المستقل والمتغير التابع يتمثل في مؤشرات الإقتصاد الكلي والمتمثلة في النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2017). حيث تم استعمال الاسعار الاسمية لكل متغير.

وقع اختيارنا للفترة (2010-2017) وهذه المتغيرات لكون الجزائر في هذه الفترة عرفت تدفقات جيدة للإستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة أن أهم ما ميز هذه الفترة هو الصدمة النفطية عام 2014 حيث عرفت انخفاض حاد في أسعار البترول، وبالتالي يمكننا استنتاج مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بهذه الصدمة.

الفرع الثاني: طريقة الدراسة

بهدف دراسة إنعكاس تقلبات أسعار البترول على متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قمنا بانتهاج طريقة تحليلية لتحديد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات خلال الفترة (2010-2017)، حيث قمنا بتتبع اتجاه التغير في منحنيي المتغير المستقل والمتغير التابع (أسعار البترول والنفقات العامة) و(أسعار البترول والناتج المحلي الاجمالي) و(أسعار البترول والاستثمار الأجنبي المباشر). كما قمنا في التحليل بتقسيم مدة الدراسة إلى فترتين الفترة الأولى ممتدة من(2010 - 2014) والفترة الثانية ممتدة من (2015 إلى 2017) لغرض مقارنة نتائج الدراسة بين الفترتين وبالتالي استنتاج مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بصدمة منتصف 2014.

المطلب الثاني : العلاقة بين اسعار البترول والنفقات العامة، الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010 – 2017)

باءت كل محاولات الإصلاح الإقتصادي التي اعتمدتها الجزائر منذ بداية التسعينات بالفشل في تغيير بنية الإقتصاد الكلي، ولم تستطع فك ارتباطه بالقطاع النفطي، بحيث مازال البترول المحرك الأساسي للاقتصاد، بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير البترولية خاصة القطاع الصناعي والزراعي من جهة، ومن جهة ثانية إلى وتيرة النمو التي يسجلها قطاع المحروقات منذ أواخر التسعينات إلى غاية اليوم، نتيجة

تزايد الطلب العالمي على النفط وتدعيم القدرات الإنتاجية الجزائرية في قطاع المحروقات. وعلى هذا الأساس سنقوم بتحليل علاقة كل من النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر بهذا القطاع.

الفرع الأول: العلاقة بين أسعار البترول والنفقات العامة خلال الفترة (2010-2017)

يوضح الجدول التالي تطور أسعار البترول والنفقات العامةخلال الفترة (2010- 2017)

الجدول رقم (9-3): العلاقة بين أسعار البترول والنفقات العامة خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة : مليار دولار، %

السنوات	أسعار البترول	نسبة النمو	النفقات العامة	نسبة النمو
2010	77.4	26.8	60.05	2.29
2011	107.5	38.8	80.26	33.65
2012	109.5	1.8	92.47	15.21
2013	105.9	-3.2	75.88	-17.94
2014	96.2	9.1	86.82	14.41
2015	49.5	-48.5	76.03	-12.42
2016	40.7	-18.3	66.68	-12.29
2017	52.2	29.9	66.58	-0.14

المصدر : بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، 2016، 2017
منظمة الاوبك، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون 2017، ص 63 .

الشكل رقم (9-3): العلاقة بين أسعار البترول والنفقات العامة خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة : النسبة المؤوية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (9-3)

إنطلاقا من الشكل أعلاه تبين أن هناك علاقة طردية بين أسعار البترول والنفقات العامة خلال الفترة من 2010-2017 وهذا ما يفسره إتجاه تغير المنحنيين، حيث أن ارتفاع في أسعار البترول يتوافق مع إرتفاع في النفقات العامة والانخفاض في النفقات العامة يتوافق مع انخفاض في أسعار البترول. الا ان نسبة أو حجم التغير متفاوتة، فمثلا في 2015 انخفضت أسعار البترول بنسبة تقريبا 50% بينما قيمة النفقات العامة انخفضت بنسبة 12%، وهذا يعود لعناصر النفقات، اذ انه لا يمكن التخفيض منها بالرغم من انخفاض ايرادات الخزينة العامة، مثل النفقات العسكرية ولا سيما في السنوات الأخيرة اين كثرت التوترات السياسية وأصبحت الحدود مهددة، بالإضافة الى نفقات التعليم والصحة ففي الجزائر التعليم والصحة بالمجان. ومع بداية المخطط الخماسي (2015 – 2019)، زاد حجم النفقات العامة حيث بلغ إجمالي الإنفاق العام 7656.3 مليار دج ما يعادل 76.3 مليار دولار سنة 2015، وهذا رغم بوادر الأزمة التي بدأت تظهر نهاية 2014 من خلال تهاوي أسعار البترول، وهذا راجع الى رغبة الحكومة في تلبية الطلب الداخلي وفي تمويل المشاريع الكبرى، فقد حافظت الحكومة على المشاريع التي شرع في انجازها وذات الأولوية القصوى (السكن، الصحة،التربية، النقل) والمقدر حجمها ب26 مليار دج لعام 2015 مع الاستغناء عن باقي المشاريع التي لا تؤثر في النمو وقد بلغ حجمها 29 مليار دج، فقد مس حجم ترشيد الإنفاق العمومي في مجال المشاريع الكبرى 53 % من المشاريع المخصصة.

ونلاحظ أيضا سنة 2017 ارتفاع أسعار البترول بنسبة 29.9% الا ان النفقات العامة لم تسجل زيادة معتبرة وهذا يعود لبرامج التقشف المتبعة من طرف الدولة الجزائرية، اذ ان في سنة 2016، ومن اجل تجسيد القرارات المتخذة في بداية السداسي الثاني من سنة 2015، والمتعلقة بالتدابير المالية الهادفة للتخفيف من الأثر السلبي الناجم عن الانخفاض الكبير لأسعار البترول، لجأت الحكومة إلى بدائل من بينها الضغط على ميزانية التجهيز، من خلال تعليق وإلغاء عدد من مشاريع البنى التحتية، وتحكم أفضل في نفقات التسيير باتخاذ قرار بتجميد عمليات التوظيف في القطاع العمومي وعليه فقد انخفضت النفقات الإجمالية إلى 7389.3 مليار دج أي ما يعادل 66.58 مليار دولار. إن قانون المالية لسنة 2017 سعى إلى تأسيس لسياسة مالية واقتصادية جديدة تقوم على تقليص حجم النفقات العمومية دون ان تمس قطاعات حيوية مثل دعم أسعار المواد الأساسية وخدمات العلاج والتعليم حيث تقرر تسقيف ميزانية التسيير التي تمثل كتلة الأجور النصيب الأهم فيها انطلاقا من 2017 ب 4500 مليار دينار جزائري.

وبالمقارنة بين الفترتين، قبل الصدمة (2010-2014) وبعد الصدمة (2015-2017) يمكن القول انه ليس هناك اثر كبير للازمة النفطية على حجم النفقات العامة اذ نلاحظ تأثر النفقات العامة بأسعار البترول بقي بنفس الوتيرة. أي انه ليس للصدمة النفطية 2014 اثر كبير على حجم النفقات العامة لان هناك عوامل أكثر أهمية تؤثر على حجم النفقات العامة .

الفرع الثاني: العلاقة بين أسعار البترول و الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2017)

يوضح الجدول التالي التغير في أسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي بالاضافة الى نسب تغير كلا المتغيرين خلال الفترة (2010 -2017).

الجدول رقم (3-10) العلاقة بين أسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي للفتر2010 –2017

الوحدة : مليار دولار، %

السنوات	اسعار البترول	نسبة التغير	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التغير
2010	77.4	26.8	161.22	17.49
2011	107.5	38.8	199.09	23.48

2012	109.5	1.8	204.34	2.63
2013	105.9	-3.2	209.77	2.65
2014	96.2	9.1	213.83	1.93
2015	49.5	-48.5	165.88	-22.42
1016	40.7	-18.3	159.05	-4.11
2017	52.2	29،9	170.37	7.11

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، 2016،2017

الشكل رقم (10-3) العلاقة بين أسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي للفتر(2010 –2017)

الوحدة : مليار دولار، %

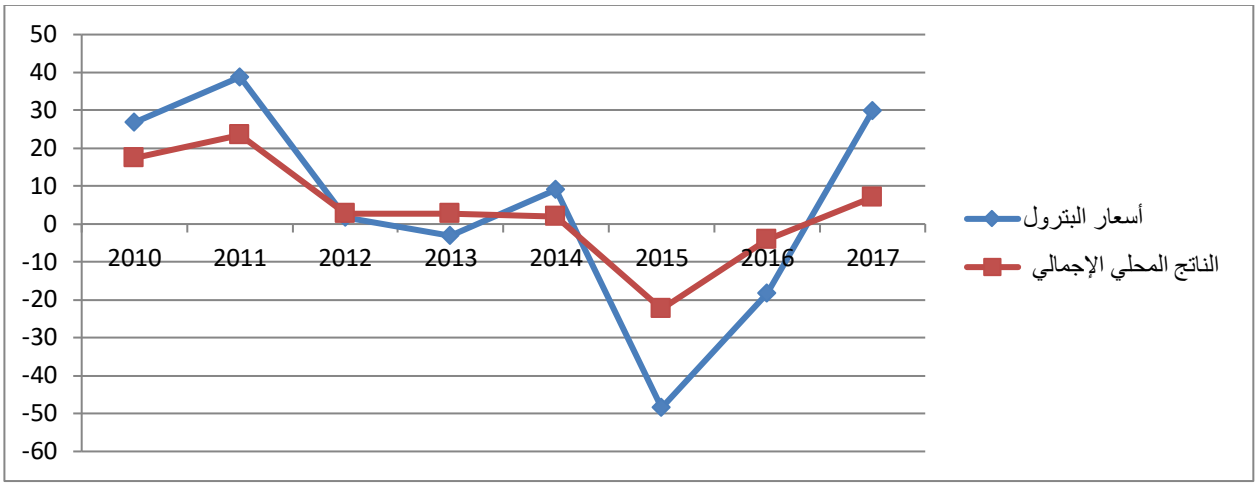

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمارسه أسعار البترول على نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج المحلي الإجمالي وتطورات أسعار البترول. بتتبع اتجاه المنحنيين نستنتج ان هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار البترول، حيث ان الزيادة في أسعار البترول يصاحبها نمو في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض قيمة هذا الاخير يتوافق مع انخفاض أسعار البترول. والواضح من الشكل هو أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل خاص، يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع البترول التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، ولما كانت حصة الجزائر من الصادرات البترولية محددة من طرف منظمة الأوبك، فإن أثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات مادامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار. وعليه فالتناسب الطردي واضح بين تطور كل من قطاع المحروقات والناتج المحلي الاجمالي، فأي تحسن يعرفه الأول يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي.

وبفضل الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لضبط الأوضاع المالية والتي سمحت بتخفيض عجز الميزانية من 16 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 إلى 12.2 % في سنة 2016، وهذا في إطار معالجة التراجع الحاصل في عائدات البترول وارتفاع فاتورة الواردات، لجأت الحكومة الى اعتماد مجموعة من الإجراءات التصحيحية في إطار قانون المالية 2016، والذي وضع على أساس سعر البترول 35 دولار للبرميل قائم على إحداث تخفيض في الإنفاق بنسبة 9 % يمس خاصة النفقات الرأسمالية وبالمقابل إقرار زيادة في

إيرادات الضرائب بنسبة 4%، وتشمل مجموعة إجراءات تعزيز الايرادات على زيادة مقدارها 36% في اسعار الوقود ورفع معدلات ضريبة القيمة المضافة على استهلاك الوقود والكهرباء، وزيادة الضرائب على تسجيل السيارات واستهلاك الكهرباء والغاز، وتندرج هذه الاجراءات ضمن برنامج اصلاح شامل لنظام الدعم التنازلي الذي يشكل تكلفة كبيرة تتحملها الدولة، حيث تبلغ قيمة الدعم على الوقود و انواع الدعم الاخرى حوالي 12 % من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي[1]، وفي سنة 2017 انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بسبب اقدام الحكومة على ايقاف العديد من المشاريع التي كانت مبرمجة في البرنامج الخماسي (2015 – 2019) على اثر تراجع ايرادات البترول المصدر الاساسي المعتمد عليه في تمويل الاقتصاد الجزائري.

إذا قمنا بمقارنة الفترتين قبل وبعد الصدمة يمكننا استنتاج أن: الفترة قبل الصدمة تميزت بتقارب في نسب التغير بين المتغيرين، إلا أن الفترة الثانية تميزت بتباعد في نسب التغير ويمكن تفسير ذلك بظهور معطيات جديدة في الاقتصاد الجزائري التي أثرت على الناتج المحلي الإجمالي بما فيها تشجيع الإنتاج المحلي ومحاولة جذب الاستثمار الأجنبي .

الفرع الثالث: العلاقة بين أسعار البترول و الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)

تعتبر الجزائر من الدول التي تسعى لزيادة معدلات النمو واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، كون الاستثمار يساهم في عملية التنمية لأي دولة، لذا أصبح لزاما عليها العمل على تحسين مناخها الاستثماري من أجل جذب اكبر عدد ممكن من المستثمرين .

الجدول رقم:(11-3) العلاقة بين أسعار البترول و الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	أسعار البترول	النمو	الإستثمار الأجنبي المباشر	النسبة
2010	77.4	26.8	2301.2	-16.43
2011	107.5	38.8	2580.4	12.13
2012	109.5	1.8	1499.4	-41.89
2013	105.9	-3.2	1684	12.31
2014	96.2	9.1	1506.7	-10.52
2015	49.5	-48.5	-584	-138.76
2016	40.7	-18.3	1635	379.96
2017	52.2	29.9	1203.3	-26.40

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، 2018

[1] الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، العدد 7 يوليو/تموز 2016، ص29.

الشكل رقم:(11-3) العلاقة بين أسعار البترول و الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2017)

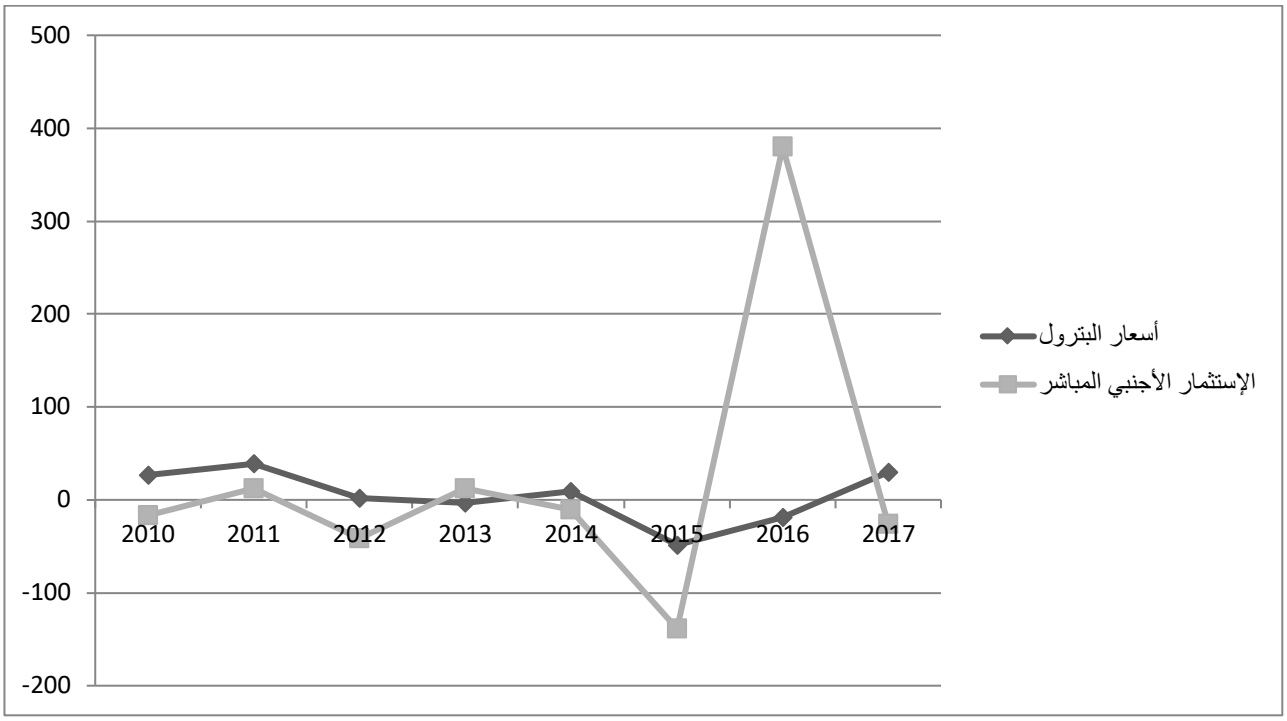

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول

إنطلاقا من الشكل أعلاه تبين أن هناك علاقة طردية بين أسعار البترول والإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من (2010-2017)، وهذا ما يفسره إتجاه المنحنيين، حيث أن إتجاه التغير في أسعار البترول يتوافق مع إتجاه التغير في الإستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا او انخفاضا. الأمر الذي يوضح لنا انه توجد علاقة بين أسعار البترول والاستثمار الأجنبي المباشر حيث كلما زادت أسعار البترول رافقه زيادة في التدفقات وتنخفض هذه التدفقات كلما انخفضت أسعار النفط، الا ان نسبة التغير في المتغيرين متباعدة جدا ابتداءا من 2015 وهذا يمكن تفسيره بالأزمة النفطية وما انجر من وراءها من إصلاحات وسياسات جديدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي هذه الفترة يمكننا القول انه لا توجد علاقة واضحة بين المتغيرين.

بالمقارنة بين الفترة قبل الصدمة النفطية (2010-2014) والفترة بعد الصدمة (2015 -2017) ففي الفترة قبل الصدمة هناك توافق في التغير بين المتغيرين، بينما بعد الصدمة لا توجد علاقة بين المتغيرين، حيث أن اثر للصدمة النفطية على الاستثمار الأجنبي تكمن في أنها وضعت محددات أخرى غير أسعار البترول تتحكم في الاستثمار الأجنبي المباشر .

الفرع الرابع: أهم التدابير والإجراءات لمواجهة انهيار أسعار البترول

قامت السلطات الجزائرية بمجموعة من الإجراءات بغرض ضبط الأوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت ما يلي[1]:

[1] ياسين مراح، **صدمات اسعار النفط واشكالية الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2000-2015)**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة البويرة، العدد 12، جوان 2018 ، ص، ص،20،21.

- استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار البترول على النمو.
- قامت السلطات النقدية بتخفيض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل البترول المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض ب 25 %مقابل الدولار الأمريكي، وبـ 6.7 % مقابل اليورو سنة2015 ، والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية.
- قامت بإجراءات حاسمة في الميزانية العامة سنة 2016 وسنة 2017 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بسنة 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة3.3 %، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16% وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي(تجميد مشاريع تراموای ومستشفيات) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 و 2017 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ % 15 على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

أيضا اعتمدت الجزائر سياسة **التنويع الاقتصادي**، لاسيما أن الجهود التي قامت بها في العقود الأخيرة تعتبر خطوة ايجابية إلا انه يتعين عليها بذل المزيد من العمل في هذا المجال، لان النموذج الحالي يشوبه الكثير من نقاط الضعف، ولا بد من البحث عن البدائل المناسبة لزيادة التنويع الاقتصادي بالاعتماد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركزة لتقليل مخاطر التعرض لتقلبات سوق البترول العالمية.

يعرف التنويع الاقتصادي، على انه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتوجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[1]، كما يعني أيضا من زاوية توسيع مصادر الدخل و توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية منها والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي، للتقليل من المخاطر الناتجة عن الاعتماد والتركيز على قطاع واحد خاصة إذا كان ريعيا، وذلك بتوسيع عدد المنتجات المصنعة واكتساب الإمكانيات والمقومات في أكثر من قطاع أو نشاط اقتصادي مما يساهم في إقامة ركائز اقتصاد حقيقي (إنتاجي، مالي وخدمي) وخلق مصادر دخل متنوعة ومستديمة[2].

على الجزائر اعتماد سياسات ملائمة لتحفز عملية التنويع الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي قبل انخفاض الإيرادات البترولية، والتركيز على إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال، وتحسين مستويات جاذبية مناخ الأعمال والاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات وتعديل القوانين المنظمة لبيئة الأعمال من ذلك تعديل قانون الاستثمار في سنة 2016 وقانون الجمارك في سنة 2017، و إصلاحات أخرى هادفة إلى زيادة مستويات الكفاءة والتنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

كما استدعى الوضع تبني الحكومة لنموذج اقتصادي جديد للنمو يتماشى مع المتطلبات والظروف الراهنة ويعمل على تنويع مصادر الدخل، يرتكز على جبهتين، الأولى " الاستثمار خارج

---

[1] عاطف لافي مرزوق، عباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي مفهومه وابعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، الكوفة، السنة العاشرة، المجلد الثامن،العدد 31،2014، ص 57.

[2] عبد الرزاق بن علي، نجوى الراشدي، **التنويع الاقتصادي،المفهوم،الاهمية والمحددات**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس،بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة حمة لخضر،واد سوف ، الجزائر، ايام 3-4 نوفمبر 2016،ص3.

قطـــــــــاع المحروقات لتنويع الإنتاج المحلي الموجه للسوق المحلية والتصدير"، أما الجبهة الثانية فهي "إعادة النظر في السياســـة التي تعتمد عليها الحكومة في إعداد الموازنات العامة "، من خلال اعتماد سياسة اقل إنفاقا وتكلفة وأكثر عدالـــــــــة من خلال إحداث توازنات في الاقتطاعات السنوية الموجهة لمختلف القطاعات.[1]

ويتم تنفيذ هذا النموذج عبر ثلاثة مراحل للنمو وهي[2] :

1. مرحلـــة الإقـلاع (2016-2019)

وهي مرحلة تسعى إلى رفع مساهمـــــة مختلف القطاعـــــات الاقتصادية في خلق القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة .

2. مرحلـــة التحـول (2020-2025)

وتسمـــــــح هذه المرحلـة بانجـــــــاز قـــــدرات استـــــــدراك الاقتصاد وتتمكن الجزائر خلالها من تجسيد إمكانية اللحاق بركب الاقتصاد .

3. مرحلة الاستقرار والتقارب (2026-2030)

وهي المرحلـــــــــة التي يتمكن فيها الاقتصـــــــاد الوطني من استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصاديـــــة وتوظيفها لصالح استقراره وستتجـــــــه مختلف القطاعات الاقتصادية نحو قيمتها التوازنية. ويسعى النموذج الاقتصادي الجديد للنمو إلى تحقيـــــــق جملـــــــة من الأهداف أهمهـــــــا[3] :

- بلوغ معدل نمو خارج قطاع المحروقات مستدام في حدود 6.5 % سنويـــــــــا خلال الفترة 2020 - 2030 .
- مضاعفـــــــــة نصيـــــــــب الفـــــــرد من الناتـــــــج المحلي الإجمـــــــــالي ب 2.3 مـــــــرة .
- تنويع الصادرات الجزائرية بهدف رفع مساهمتها في تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.
- تطوير القطاع الزراعي حتى ساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتنويع هيكـل الصادرات.
- رفع نسبة إسهام الصناعة التحويلية في القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام من 5.3 % سنة 2015 إلى 10% بحلول 2030 .

ولتجسيد أهداف البرنامج والتنويع الاقتصادي ينبغي على الجزائر القيام بمايلي:

اولا- تنويع الهيكل الإنتاجي وقاعدة العرض

وذلك بالتركيز على القطاعات الحقيقية الإنتاجية كالقطاع الزراعي والصناعي والسياحي واستغلال المزايا التنافسية المتاحة لها:

1. تطوير القطاع الزراعي وفرع الصناعات الزراعية الغذائية

يعتبر القطـــــــاع الزراعي من أهم القطاعـــــــات الإنتاجية التي يعول عليها لإحداث عملية التنويع في للاقتصاد الجزائري، حيث تنبع أهميـــــــة تطوير القطـــــاع الزراعي لاسيما في ظل التزايد الملحوظ لفاتورة استيراد الغذاء التي فاقت 10 مليار دولار سنة 2014، و9 مليار دولار سنة 2016، وانخفاض نسبة مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي من أجمالي الناتج التي لم تتجاوز نسبة 11.58 % سنة 2015 .

ويتطلب تطوير القطاع الزراعي في الجزائر إحداث تغيير في نماذج الاستهلاك والإنتاج، والتحول نحو منتجات غذائية محلية وذلك بتحسين طرق الإنتاج ورفع إنتاجية القطاع الزراعي لاسيما في المنتجات واسعة الاستهلاك كالحبوب والحليب والخضر والفواكه ومنتجات الجودة الإقليمية والمنتجات العضوية، وزيادة القدرة

[1] Ministère des finances, le nouveau modèle de croissance (synthèse), juillet 2016 p 3 .

[2] لطرش ذهبية، كتاف شافية، **تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الصدمة النفطية، مجلة الاستثمار والتنمية المستدامة** ، جامعة سطيف، الجزائر، العدد الرابع ،2018، ص، 57 .

[3] Ministère des finances، op-cit; p. 11

التصديرية للمنتجات الزراعية التي لا تزال حصيلتها ضعيفة جدا لا تتجاوز 324 مليون دولار سنويا، بالرغم من وفرة الإمكانيات الطبيعية والمناخ الملائم لإنشاء زراعة مستديمة قادرة على تحقيق أهداف الأمن الغذائي وتقليص حجم التبعية إلى الأسواق الدولية واستنزاف حصيلة النقد الأجنبي في الواردات الغذائية، وضرورة إزالة كل العوائق التي تقف أمام تطوير الاستثمار فيه، من خلال تبني وتنفيذ سياسة عمومية وتنظيمات ملائمة ورفع إنتاجية المستثمرات الفلاحية وإنتاجية مختلف شعب وفروع التصنيع الغذائي، لا سيما إنتاج السلع واسعة الاستهلاك ورفع معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي إلى 6،5 سنويا، وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج الزراعي والتحويل الصناعي .

2. اعتماد إستراتيجية صناعية جديدة

بالرغم من تنوع ووفرة الموارد الطبيعية المساعدة على إقامة قاعدة صناعية قوية إلا أن القطاع الصناعي في الجزائر ظل عاجزا عن تحقيق الأهداف المرجوة منه ومساهمته في إجمالي الناتج المحلي لا تتجاوز 5 % . وبقيت مؤسسات القطاع غير قادرة على مواكبة التحديات الجديدة التي فرضت عليها في إطار اندماج الاقتصاد الجزائري في الحركة الاقتصادية العالمية لافتقارها للقدرات التنظيمية العالمية، وعليه لابد من وضع آليات واستراتيجيات تسمح بإعادة تنظيم النسيج الصناعي الجزائري وخلق قاعدة صناعية متنوعة تقضي على هيمنة قطاع المحروقات ويستدعي ذلك الإسراع في تطبيق محاور الإستراتيجية الصناعية الجديدة ومختلف برامج التأهيل الصناعي المعقدة وتشجيع المقاولة في القطاع الصناعي[1].

كما لا بد من الإسراع في إنشاء العناقيد الصناعية وتطوير إنتاجية راس المال المستثمر، حيث يتوجب في هذاالإطار تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج التي تسمح لنفس معدل استثمار الكلي في الاقتصاد من تحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من الضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي، ويتم تحقيق هذه الفعالية في استعمال رأس المال من خلال:[2]

- تحرير مبادرات استثمار القطاع الخاص في القطاع الصناعي من خلال إدخال تحويلات وتعديلات هيكلية لتوليد النمو.
- اعتماد سياسة قوية لتسهيل نقل وتحويل تكنولوجيا الى مختلف فروع النشاط الصناعي.
- إعادة توزيع الاستثمار خارج قطاع الطاقة لبدء عملية التنويع الاقتصادي وذلك باختيار الفروع الإنتاجية القادرة على الاستجابة للطلب المحلي وتوسيعها لتقليص الواردات .
- تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بهدف تخفيض جهود تراكم رأس المال المادي لصالح عملية الإنتاج الابتكاري والاستثمار في عوامل الإنتاج الأساسية للنجاح .

من جهة أخرى لا بد من تحفيز المقاولاتية وتسهيل عملية إنشاء المؤسسات في فروع الإنتاج الصناعية الديناميكية وذلك بمواصلة الجهود المتعلقة بإزالة الإجراءات ذات القيمة المضافة الضعيفة بهدف تسريع إنشاء المؤسسات وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية و تخفيض تكاليف المعاملات إلى أقصى حد ممكن .

- رفع العوائق الإجرائية التي تواجه أصحاب المشاريع عند بدء النشاط، وذلك من خلال تشجيع المؤسسات العمومية لا سيما الوكالات الموضوعة تحت وصاية الوزارات على إقامة شركات بين القطاعين العام والخاص ووكالات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

3. إنعاش سوق السياحة في الجزائر

الجزائر تمتلك على العديد من المميزات الطبيعية والثقافية والتاريخية التي تسمح لها بممارسة العديد من الأنشطة السياحية، إلا أن الإمكانيات المادية للقطاع السياحي في الجزائر تعد جد ضعيفة، وعليه فان الوضع يتطلب الإسراع في اعتماد سياسات واستراتيجيات قائمة على تثمين الإمكانيات السياحية المتاحة ومعالجة

[1] لطرش ذهبية، كتاف شافية، مرجع سابق ص ص، 58-59 .

[2] Ministère des finances, op-cit; p 12

مختلف نقاط الضعف التي تميزها يكون هذا القطاع بديلا من البدائل الإستراتيجية لقطاع البترول، وذلك من خلال تقديم امتيازات وإعفاءات لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في للقطاع السياحي وتحسين البنية التحتية للنقل وترقية التعاون بين قطاعي النقل والسياحة لتسهيل حركة تنقل السياح مع العمل على تنويع المنتجات السياحية من خلال تفعيل البرامج الاجتماعية والنشاطات التقليدية.[1]

ثانيا- تنويع هيكل الصادرات الجزائرية وزيادة درجة الاندماج في سلسلة القيمة العالمية

للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار البترول على عوائد الصادرات واحتياطي الصرف وعلى النمو الاقتصادي يستلزم تنويع هيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، كما أن تنويع الصادرات وجودتها والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية لا سيما نسبة القيمة المضافة محليا في الصادرات تعد عوامل جد مهمة لإحداث النمو الاقتصادي، وبالإسقاط على الجزائر تتسم الصادرات بضعف تنوعها وجودتها ودرجة اندماجها وضعف مستوى تغلغل التجارة التي تقيس النصيب الفردي لكل شركاء التجارة في قيمة الصادرات، فالجزائر غير قادرة حاليا على استغلال سلاسل القيمة العالمية بسبب مستوى اندماجها الضعيف في هذه السلاسل مقارنة ببعض الدول العربية كالأردن ولبنان وتونس، التي يعد نصيبها من القيمة المضافة الأجنبية التي يتم استيرادها واستخدامها في إنتاج الصادرات (التكامل مع المدخلات)مرتفع نسبيا مقارنة باقتصاديات الأسواق الصاعدة ويرتفع كذلك نصيب المغرب ومصر من القيمة المضافة التي يتم استخدامها في بلدان المقصد (التكامل مع العمليات المتممة للإنتاج) مما يشير إلى مستويات تنويع الصادرات وجودته، وقد اندمجت هذه الاقتصاديات بقوة في سلسلة القيمة المضافة العالمية من خلال :

- ابرام العديد من اتفاقيات التبادل التجاري الحر الإقليمية والدولية (مع الاتحاد الأوربي، الو م ا، اتفاقية أغادير،منطقة التجارة الحرة العربية ...).
- توفر اليد العاملة المؤهلة والخبيرة.
- وجود العديد من الصعوبات والعراقيل التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي بالرغم من توفر الجزائر على الكثير من فرص الاستثمار إلا أن قيمته لم تتجاوز 19 مليار دولار سنة 2017 .
- محدودية الخدمات اللوجستية والبنية التحتية الصناعية (تشبع الموانئ والمطارات،الافتقار الى المناطق الصناعية والمنصات اللوجستية الصغيرة).

ثالثا- تنويع مصادر الدخل

على الجزائر مواصلة الضبط المالي تحسبا لتوقعات استمرار أسعار البترول في الانخفاض، في هذه المرحلة ينبغي أن يعتمد الضبط المالي في هذا الأساس على توسيع القاعدة الضريبية من خلال تحسين إنفاذ الضرائب ومحاربة الغش والتهرب الضريبي وترشيد الإعفاءات الضريبية وغير ذلك من الإجراءات ذات الصلة، واحتواء الإنفاق الجاري وتحسين كفاءة الإنفاق الرأسمالي وتخفيض تكلفته، وكذلك ينبغي الاستثمار في الصحة والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي الموجه بشكل جيد للمستحقين ولدعم هذه الجهود ينبغي تقوية الموازنة والقيام بمراقبة دقيقة للمخاطر المتنامية التي تتعرض لها المالية العامة ولتحقيق ذلك لا بد من[2]:

1- تحسين طرق التحصيل الجبائي ومحاربة التهرب الضريبي وإعادة إدماج القطاع الموازي في النشاط الرسمي

تعمل الحكومة على إصلاح النظام الجبائي لضمان تغطية تدريجية لنفقات التسيير بإيرادات الجباية العادية، التي ستأخذ في التقدم بسنة 11 % سنويا حسبما جاء في مخطط عمل الحكومة، ولبلوغ هذا الحدث تقوم على مراجعة أسس فرض الضريبة على الممتلكات ونسب بعض الضرائب بغرض تكييفها مع مداخيل

[1] لطرش ذهبية، كتاف شافية، مرجع سابق ص 60 .

[2] لطرش ذهبية، كتاف شافية، مرجع سابق ص ص، 63-64 .

الخاضعين للضريبة في إطار المساواة والعدالة، كما يتعلق الأمر بتدعيم محاربة الغش والتهرب الجبائي وتسريع عصرنة الإدارة الجبائية .

2- محاربة القطاع الموازي

يعتبر الاقتصاد الموازي عائقا كبيرا أمام تطور الإنتاج الوطني وتحقيق التنويع الاقتصادي الذي تحرص الحكومة على تفعيله باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية في البلاد إذ يمثل حوالي 45 % من الناتج الوطني الإجمالي، لذا تسعى الأجهزة الحكومية إلى تفكيك الأسواق الموازية وتسهيل إجراءات الحصول على السجل التجاري، غير أن هذه الإجراءات تصطدم أمام تأخر عملية رقمنة قطاعات المالية والتجارة، مما ساعد على توسع رقعة الاقتصاد الموازي لذا يجب الانطلاق في تقدير حجم هذا القطاع والإحاطة بكل وذلك بالاستقصاء المعطيات الضرورية التي يمكن من تقليل ظاهرة الاقتصاد الموازي وبالتالي تفعيل السياسات المتخذة لمحاربته .

3- ترقية الإيرادات المالية للصادرات الغير بترولية

تسعى الجزائر إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، فهو حتمية وضرورة وذلك من خلال الاعتماد على رفع الأداء التصديري وتأهيل تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية التي تعاني من اختلالات هيكلية تجسدت في ظاهرة الاغتراب التصديري رغم امتلاكها مؤهلات التفوق ودعائم الأسواق الدولية، حيث مازالت بعيدة عن مقتضيات التنافسية الدولية ولتجسيد هذا المسعى اعتمدت مديرية الجمارك في الجزائر منهجا جديدا في إطار مخططها الاستراتيجي(2016- 2017) قائم على تبسيط الأنظمة الجمركية الاقتصادية، كما تم إصدار قانون جديد للجمارك في فيفري 2017 مهمته الأساسية تذليل الصعوبات والعراقيل التي تحول دون وصول النموذج الجزائري في الأسواق الدولية كما تنبع في هذا الإطار حتمية إنشاء المناطق الحرة الموجهة إلى تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد من المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية وتشجيع الصادرات .

رابعا- تفعيل صيغ التمويل الإسلامي لتعبئة الادخار الوطني

تعتبر المدخرات العائلية مصدر مهم لتوفير الموارد المالية الحقيقية لتمويل البرامج الاستثمارية، إلا أن جزءا كبيرا من هذه الموارد المالية في الجزائر تظل خارج الدورة الاقتصادية نظرا لتخوف أصحابها من التعامل بنظام الفوائد وعليه يجب تفعيل التعامل بصيغ التمويل الإسلامي الذي يسمح بإتاحة الفرصة للمصارف الإسلامية لتعبئة هذه المدخرات وبذلك يتسنى لأصحابها استثمارها وفق نظام المشاركة في الأرباح والخسائر بالتالي إدخالها في دائرة النشاط الاقتصادي والاستفادة منها في التنمية.[1]

خلاصة الفصل

في هذا الفصل قمنا بدراسة أثر تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي، المتمثلة في النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)، حيث اعتمدنا في ذلك على الطريقة التحليلية لغرض دراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، وبينت نتائج الدراسة:

- الجزائر تملك إمكانيات بترولية مهمة حيث تميزت الاحتياطات البترولية بالاستقرار كما عرف الإنتاج البترولي والصادرات تذبذبا خلال فترة الدراسة.

[1] لطرش ذهبية، كتاف شافية، مرجع سابق ص 65 .

- شهد حجم النفقات العامة نوع من الاستقرار اذ ان الجزائر لم تستطع تخفيض نفقاتها بالرغم من انهيار أسعار البترول الذي يعتبر المصدر المهم في تمويل النفقات العامة، ومنه يمكن القول ان لم يكن للصدمة النفطية اثر كبير على حجم النفقات العامة نظرا لطبيعتها.
- سجل الناتج المحلي الإجمالي قيم متقاربة في فترة الدراسة، وسجل انخفاض بين سنتي(2014- 2015) بنسبة 3% وهذا راجع لأثر الازمة النفطية لسنة 2014، لكن سرعان ما سجل ارتفاع في السنوات الموالية وهذا يرجع لارتفاع الإنتاج الوطني الناتج عن سياسة تشجيع الإنتاج الوطني.
- ان تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كانت معتبرة خلال الفترة بين عامي (2010 - 2013) لكنها تميزت بالتذبذب والذي يعود إلى آثار الأزمة النفطية لعام 2014 بالإضافة إلى أسباب أخرى متعلقة بعدم الإسقرار في البيئة السياسية والقانونية والإقتصادية.
- بينت أيضا نتائج الدراسة أن هناك علاقة طردية بين أسعار البترول وكل من النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي، أما العلاقة بين أسعار البترول والاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة بين سنتي(2010 – 2015) كانت طردية، اما بين سنتي (2016 -2017) تبين انه لا توجد علاقة واضحة بين أسعار البترول والاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لأثر الازمة النفطية على العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة فوجدنا انه ليس هناك أثر كبير للازمة النفطية على حجم النفقات العامة اذ نلاحظ تأثر النفقات العامة بأسعار البترول كان بنفس الوتيرة في كلا الفترتين قبل وبعد الصدمة النفطية. اما بالنسبة لعلاقة الناتج المحلي الإجمالي مع اسعار البترول فهناك أثر واضح اذ أن الفترة الثانية تميزت بتباعد في نسب التغير بين المتغيرين. وفيما يتعلق بعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار البترول فقد بينت الدراسة ان ليس هناك علاقة بين المتغيرين، محددات أخرى غير أسعار البترول تتحكم في الاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر البترول أهم مورد طبيعي في الاقتصاد الجزائري فهو يحتفظ بمركز أساسي، وله الدور الأول في توفير العوائد المالية، اذ انه يعتبر من أحد أهم مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على إيرادات صادرات البترول جعلها عرضة للصدمات الخارجية نتيجة تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، لهذا تسعى الجزائر للخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية كهدف، وخاصة بعد الازمة النفطية لسنة 2014 التي شكلت بعض المضاعفات السلبية على الاقتصاد الجزائري ككل.

لهذا قمنا في هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين أسعار البترول وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي والمتمثلة في النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2017) كما قمنا بمقارنة بين حجم وطبيعة الأثر بين أسعار البترول والمؤشرات المختارة وهذا لتوضح اثر الازمة النفطية.

1. إختبار صحة الفرضيات

لقد قادتنا هذه الدراسة إلى إستخلاص النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة في المقدمة:

- أكدت نتائج الدراسة صحة الفرضية الأولى، حيث كانت نسب التغير ضعيفة في النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- أما الفرضية الثانية فهي صحيحة حيث أثرت الصدمة النفطية لسنة 2014 على المؤشرات محل الدراسة.
- الفرضية الثالثة صحيحة، حيث أكدت نتائج الدراسة وجود علاقـــــة طردية بين أسعار البترول وكل من النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي. أما العلاقة بين أسعار البترول والاستثمار الأجنبي المباشر بين سنتي (2010 و2015) كانت طردية، أما بين سنتي(2016 و2017) تبين انه لا توجد علاقة واضحة بين أسعار البترول والاستثمار الأجنبي المباشر.
- نفت الفرضية الرابعة وجود فرق في طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، فقد بقيت طردية الا ان من ناحية حجم العلاقة فقد تميزت نسب التغير بين الناتج المحلي الإجمالي مع اسعار البترول بالتباعد في الفترة بعد الصدمة. و وفيما يتعلق بعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار البترول فقد بينت الدراسة ان ليس هناك علاقة بين المتغيرين في الفترة بعد الازمة.

2. الاستنتاجات

من أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة كانت على النحو التالي:

- الارتباط القوي للاقتصاد الجزائري بأسعار البترول وهذا باعتباره المصدر الوحيد للدخل وتمويل عملية التنمية الاقتصادية وهو ما جعله عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلب أسعاره والتي تجلت من خلال الأثر السلبي لتراجع أسعار البترول منذ المنتصف الثاني من سنة 2014 على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- هيكل الاقتصاد الجزائري غير متوازن وفاقد للمرونة الكافية لتنويع الفعاليات الاقتصادية.
- توفر العديد من مقومات السياحة الا إن مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي لا يتجاوز 3 %.
- ضعف القطاع الزراعي ودوره جد هامشي في تحقيق الأمن الغذائي وفي تشكيله الناتج المحلي.
- إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية ما دام معتمدا على البترول كمصدر وحيد للطاقة والإيرادات، فضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات الغير نفطية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة.

- سن منظومة من القوانين المحفزة والواضحة، وتقديم الضمانات والتسهيلات والامتيازات التي يغري بها المستثمرون الأجانب.
- توفير البنية التحتية الملائمة وتوسيع برامج الانعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو.
- ضرورة إتباع سياسات اقتصادية ووضع إصلاحات هيكلية تسمح باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وبتنويع الاقتصاد الوطني وتضمن نموا اقتصاديا قويا ومستداما وشاملا.
- تميز مناخ الاستثمار باستقرار المكونات الاقتصادية، كما تميز بوفرة المقومات الطبيعية والبشرية التي تشجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر، إلا أن تأخر البنية التحتية من نقل ومواصلات وطرق وخدمات مقدمة على مستوى الحكومة وخصوصا تلك المكلفة بالاستثمار والتي فضلا على سياسة البيروقراطية فيها وتداخل بين مهامها وصلاحياتها بما يشوش على المستثمرين الأجانب ويعيق عملهم.
- سعي الحكومة الجزائرية إلى تحسين مناخها الاستثماري من خلال محاولتها للقيام بإصلاحات من اجل جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي وخاصة في الفترة التي تلت الصدمة النفطية.
- بذلت السلطات الجزائرية جهود واجراءات من اجل الحد من آثار الأزمة كما أنها بدأت بالبحث عن مصادر اقتصادية بديلة.
- السعي الجاد نحو دعم القطاعات الانتاجية المحلية لكي تفي بحاجة الطلب المحلي وتقلل من فاتورة الاستيراد، وذلك من خلال تطوير الكفاءة الانتاجية للقطاع الخاص والسعي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد قاطرة التنويع الاقتصادي.

3. الاقتراحات

بناءا على نتائج الدراسة بإمكاننا تقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

- العمل على رفع النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات، وتوجيه النفقات العامة نحو الاستثمار في المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري.
- الاستغلال العقلاني لموارد الجباية البترولية والتوزيع العادل لها.
- تطوير مصادر الطاقة البديلة في الجزائر كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية، وترقيه القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة، الفلاحة والاستثمار.
- وضع استراتيجية لصناعة وتصدير المشتقات البترولية بدل من البترول الخام التي تعود بإيرادات اوفر للاقتصاد الجزائري.
- تفعيل أدوات الرقابة على المال العام ومعاقبة المختلسين وذلك بإعداد تشريعات ملائمة لمعالجة هذه المسائل حتى تتمكن الدولة من كسب ثقة الجماهير.
- ضرورة استحداث هيئة أو وزارة مهمتها الأساسية عملية التخطيط الاقتصادي لأي مشروع قد تنتهجه الدولة مستقبلا وفق أسس عملية واقتصادية، مع ضرورة توفير باحثين ومختصين في المجال وإشراك الجامعة باعتبارها قطب علمي مهم.

4. آفاق الدراسة

- من خلال الدراسة التي قمنا بها نرتئي تقديم بعض الاقتراحات التي تثري نتائج هذه الدراسة:
- استعمال منهج تطبقي لدراسة العلاقة بين تقلبات أسعار البترول ومؤشرات الاقتصاد الكلي بالجزائر.
- أثر الاستثمار في القطاعات التي تحفز نمو الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات.
- اجراء دراسة مقارنة بين اثار تقلبات أسعار البترول ومؤشرات الاقتصاد الكلي بين الدول المصدرة والمستوردة له.
- سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر ودورها في الحد من اثار تذبذب اسعار البترول.

قائـــــمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتـــب**

1. ابراهيم طه عبد الوهاب، محاسبة البترول، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006 .

2. بعلي محمد الصغير ، يسري ابو العلا، المالية العامة، النفقات العامة والايرادات العامة و الميزانية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

3. الحبيب فايز، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة السادسة، مطابع الفرزق، الرياض، السعودية، 2011.

4. حسب الله محمد اميرة ، الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005.

5. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي،الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

6. الخولي فتحي احمد ، اقتصاديات النفط، دار حافظ للنشر والتوزيع،جدة، السعودية، الطبعة الثانية 1992

7. سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، ط1، طرابلس، ليبيا، 1999

8. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2008.

9. ضياء مجيد الموسوي، ثورة اسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

10. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء، عمان، 2008.

11. عبد القادر سيد احمد، الاوبك ماضيها وحاضرها وافاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 1982.

12. علام احمد عبد السميع ، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، الإسكندرية، مصر- مكتبة الوفاء القانونية، 2012 .

13. على احمد سليمان، قاموس المصطلحات الاقتصادية، الطبعة الاولى، المكتبة الاكاديمية، جامعة الخرطوم، 1999،

14. علي زغدود، المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006.

15. فريد مصطفى نهال، عباس نبيلة،أساسيات الأعمال في ظل العولمة، الدار الجامعية،الإسكندرية مصر، 2005.

16. قبلان فريد أحمد ، واقع الإستثمار الاحنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر ، 2008.

17. القيسي اعاد حمود ، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة، عمان،2008.

18. كامل بكري واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001،

19. متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي، دار الفكر، الأردن،2001.

20. مجدي محمود شهاب، اصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية مصر 2004،

21. محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

22. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2010،

23. محمد طاقة، هدى عزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007 .

24. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

25. المرسي السيد حجازي وحامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004.

26. مندور احمد، رمضان احمد، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، مدرسة الاقتصاد، الدار الجامعية، 1990.

27. نبيل جعفرعبد الرضا، اقتصاد النفط، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع ط1 بيروت، لبنان 2011
28. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية (مصر)،2007.
29. نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الطبعة الاولى الدار الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 2000 .
30. هوشيار معروف، الإستثمارات و الأسواق المالية، دار صفاء، عمان، الأردن، 2003.

- **الرسائل والأطروحات الجامعية**

1. ابودخدم كريم، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.
2. ادريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1980 – 2014، اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان 2016 .
3. بلقلة براهيم، سياسات الحد من الاثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفـــــــط، اطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، الجزائر، 2015 .

1. بوفليح نبيل، دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والافاق مع الاشارة الى حالة الجزائر، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011.
2. بومدين بونوار، النفقات العامة في التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر،خلال الفترة 1980 – 2008، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011.
3. جوامع لبيبة، اثر سياسات الاستثمار الاجنبي المباشرفي الدول العربية ،دراسة مقارنة : الجزائر - مصر- السعودية ،اطروحة دكتوراه ،علوم اقتصادية ، جامعة بسكرة، 2015.
4. حمادي نعيمة، تقلبات اسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال 1986-2008، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف الجزائر، 2009.
5. روشو عبد القادر، اثر سياسة الانفاق العمومي على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي –دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري (الفترة من 2000 – 2014) أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2018.
6. سلطاني هاجر، سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري واثرها على تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة، الجزائر – الامارات العربية المتحدة، 2013- 2014.
7. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، اطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012 .
8. عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة سطيف، 2014 .
9. قويدري قوشيح بوجمعة، إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر،2009.
10. مباني عبد المالك، الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2014.
11. مجاهد سيد أحمد، دور السياسة النقدية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الجزائر2010-2000 مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 2012/2011.
12. مخلفي امينة، اثر تطور انظمة استغلال النفط على الصادرات، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2013،

13. مدشن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973- 2003 .مذكرة الماجستير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر 2004.
14. موري سمية، اثر تقلبات اسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر, اطروحة دكتوراه، جامعة بلقايد تلمسان 2015
15. ميهوب مسعود، دراسة قياسية لإنعكاسات تقلبات اسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة بين(1986- 2010) مذكرة الماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012
16. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2012-2013.

- **المجـــلات والدوريات و الملتقيات**

1. الادارة الاقتصادية اوبك (الازمة المالية العالمية وإنعكاساتها الاولية المحتملة على صناعة البترول في الاقطار العربية، مجلة النفط، والتعاون العربي، الخامس والثلاثون، العدد 128، 2009.
2. بلعيد بلعوج، الآثار المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة على للشركة متعددة جنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد الثالث، أكتوبر، 2002.
3. بن بريكة الزهراء، دراسة العلاقة الارتباطية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية وأثر الفساد عليها: حالة الدول العربية، الملتقى الدولي حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 09 /10أفريل، 2013.
4. بوعوينة مولود، هاشم جمال، العلاقة بين اسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد رقم 3 العدد 05 - 2017 .
5. بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها في الجزائر، مجلة الباحث، العدد،2012
6. حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف وقضايا – مجلة جسر التنمية، العدد 32.
7. الحساوي حمد، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، العدد 135، فيفري 2015.
8. زاوي عبير، اثر انهيار اسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر،خلال 2010- 2016 مجلة الإستراتيجية والتنمية المجلد 8 العدد 15 مكرر، ديسمبر 2018.
9. سمير سعيفان، تداعيات هبوط اسعار النفط على البلدان المصدرة،المركزالعربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015.
10. سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة، النفقات العامة، الايرادات العامة، المزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
11. شهرزاد زعنيب، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، العدد 8، 2008.
12. عاشور حيدوشي، ميلود وعيل، اثار تقلبات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014، مجلة الاقتصاد الصناعي جامعة البويرة، الجزائر العدد 12، جوان 2017 .
13. عاطف لافي مرزوق، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي مفهومه وابعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، الكوفة، السنة العاشرة، المجلد الثامن،العدد 2014،31 .
14. عبد الرزاق بن علي، نجوى الراشدي،التنويع الاقتصادي،المفهوم،الاهمية والمحددات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس،بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة حمة لخضر،واد سوف ، الجزائر، ايام 3-4 نوفمبر 2016.

15. مريم شطيبي محمود، إنعكاسات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة قسنطينة، 14 ماي 2015.
16. نور الدين هرمز، تغيرات اسعار النفط وعوائدة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (29)، العدد (1)، دمشق، 2007.
17. ياسين مراح، صدمات اسعار النفط واشكالية الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2000-2015)،مجلة البحوث والدراسات العلمية،جامعة البويرة،العدد 12، جوان 2018.
18. لطرش ذهبية، كتاف شافية، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2018.

التقـــــــــارير و القوانين:

1. تقارير الإستثمار العالمي من جنسية المستثمر التحديات المتعلقة بالسياسات، الأونكتاد، 2016 ، 2018.
2. تقرير الإستثمار العالمي، الأونكتاد 2011،2012،2013،2014،2015،2016،2017.
3. تقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة 2013
4. تقرير الأمين العام السنوي الرابع و الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة 2017
5. التقارير السنوية لبنك الجزائر:2011، 2012، 2013، 2015، 2016، 2017.
6. قانون المالية 84_17 المؤرخ في جويلية 1984 المتضمن قانون المالية المعدل و المتمم.
7. الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، العدد 7 يوليو/تموز 2016.
8. **تقرير** المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، 2018

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Mohamed Elhocine BENISSAP, éléments pétrolière, les hydrocarbures, présent et future, Economica, Paris, 1981.
2. Ministère des finances, le nouveau modèle de croissance (synthèse), juillet 2016
3. "Production of Crude Oil including Lease Condensate 2015". US Energy Information Administration. Retrieved 22 July 2016